CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

CBD/COP/DEC/XIII/27
15 December 2016

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي
الاجتماع الثالث عشر
كانكون، المكسيك، 4-17 ديسمبر/كانون الأول 2016
البند 19 من جدول الأعمال

مقرر معتمد من مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي

المقرر 27/13 - الإبلاغ الوطني

إن مؤتمر الأطراف

1- *يعتمد* المبادئ التوجيهية، بما في ذلك نماذج الإبلاغ للتقرير الوطني السادس؛

2- *يطلب* إلى الأمين التنفيذي الاضطلاع بما يلي:

(أ) إتاحة المبادئ التوجيهية، بما في ذلك نماذج الإبلاغ للتقرير الوطني السادس للأطراف باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة في موعد أقصاه 31 مارس/آذار 2017، بما في ذلك من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية والأداة الطوعية للإبلاغ على الإنترنت؛

(ب) مواصلة تطوير الأداة الطوعية للإبلاغ على الإنترنت بهدف مواءمتها تماما مع نماذج الإبلاغ للتقرير الوطني السادس، في موعد أقصاه 31 مارس/آذار 2017؛

(ج) وضع الصيغة النهائية للدليل المرجعي للتقرير الوطني السادس، مع مراعاة جملة أمور من بينها العناصر الأخرى ذات الصلة، والإرشادات بشأن مصادر البيانات المشتركة، والمؤشرات وغيرها من المعلومات ذات الصلة التي تقدمها أمانات الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي وفريق الاتصال المعني بالاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وأن يتيحها من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية وغيرها من الوسائل؛

3- *يشجع* الأطراف على تقديم تقريرها الوطني السادس بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، مع مراعاة التحضيرات للإصدار الخامس من نشرة *التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي*، *ويشجع* الأطراف على تقديم عناصر تقريرها الوطني السادس فور الانتهاء منها، حسب الاقتضاء، من خلال أداة الإبلاغ على الإنترنت؛

4- *يطلب* إلى مرفق البيئة العالمية توفير التمويل الكافي لإعداد التقرير الوطني السادس في الوقت المناسب وبطريقة سريعة إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

5- *يدعو* الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة إلى تقديم، بما في ذلك من خلال الشراكة المعنية بمؤشرات التنوع البيولوجي وشبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني برصد الأرض، إن أمكن، الدعم للبلدان النامية في إعداد تقاريرها الوطنية السادسة، ولا سيما فيما يتعلق بإعداد المؤشرات واستخدام البيانات السليمة علميا للإبلاغ وتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الوطنية؛

6- *يطلب* إلى الأمين التنفيذي أن ينظم، رهنا بتوافر الموارد، وفي الحالات الممكنة والمناسبة، بالتعاون مع الشركاء المعنيين والعمليات ذات الصلة، أنشطة بناء القدرات، مثل حلقات العمل الإقليمية، لدعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لإعداد تقاريرها الوطنية السادسة، بما في ذلك استخدام الأداة الطوعية للإبلاغ على الإنترنت؛

7- *يدعو* الأطراف إلى تيسير، حسب الاقتضاء، المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك نقاط الاتصال التابعة للاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقيات ريو، عند إعداد التقرير الوطني السادس إلى التأكد من أن التقارير الوطنية تعكس التنفيذ الوطني، وزيادة المواءمات والتنسيق في الإبلاغ إلى الاتفاقية وبروتوكوليها وأوجه التآزر في الإبلاغ بين الاتفاقيات ذات الصلة؛

8- *يطلب* إلى الأمين التنفيذي أن يضع، بالتشاور مع مكتب مؤتمر الأطراف، رهنا بتأييد لاحق من مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكولي قرطاجنة وناغويا، مقترحات لمواءمة الإبلاغ الوطني بموجب الاتفاقية وبروتوكوليها، والإبلاغ عن التقدم المحرز إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الثاني، مع الأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية:

(أ) دورات الإبلاغ المنسقة للاتفاقية، وبروتوكول قرطاجنة وبروتوكول ناغويا، بمواعيد نهائية مشتركة لتقديم التقارير بعد الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، والاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية والاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا للحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، في عام 2020؛

(ب) نهج مشترك لشكل التقارير الوطنية في إطار الاتفاقية وبروتوكوليها؛

(ج) الدمج التدريجي لتسهيلات الإبلاغ المتاحة في آلية غرفة تبادل المعلومات، وغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية وغرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك حسابات موحدة للمستخدمين، وبوابة واحدة للوصول إلى التقارير لكل من الصكوك الثلاثة، وتوسيم وتصميم مشتركين لجميع التقارير الوطنية، ونظام موحد لتحليل وعرض تقديمات التقارير الوطنية؛

(د) روابط ملائمة بين الخطط الاستراتيجية للاتفاقية وبروتوكوليها في المستقبل بهدف تيسير المواءمة في الإبلاغ إلى الاتفاقية وبروتوكوليها؛

9- *يطلب* إلى الأمين التنفيذي أن يستكشف، رهنا بتوافر الموارد، بالتعاون مع أمانات الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقيات ريو، والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، خيارات لتعزيز أوجه التآزر بشأن الإبلاغ الوطني بين هذه الاتفاقيات، بما في ذلك النظر في الاحتمالات التالية:

(أ) مجموعات موحدة من المؤشرات، حسب الاقتضاء؛

(ب) وحدات إبلاغ موحدة بشأن القضايا المشتركة؛

(ج) قابلية التشغيل البيني لإدارة المعلومات ونظم الإبلاغ؛

(د) تنسيق الأدوات للإبلاغ الوطني؛

10- *يطلب أيضا* إلى الأمين التنفيذي أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في الأنشطة المشار إليها في الفقرة 9 أعلاه إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الثاني.

مرفق

المبادئ التوجيهية للتقرير الوطني السادس

أولا - مقدمة

1- على الأطراف أن تقدم بموجب المادة 26 من الاتفاقية تقارير وطنية إلى مؤتمر الأطراف بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية ومدى فعاليتها في تحقيق أهداف الاتفاقية. والتقارير الوطنية السادسة واجبة التقديم بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2018. ونظرا للوقت اللازم لإعداد التقرير الوطني والموافقة عليه وتقديمه، تُشجع الأطراف على البدء في إعداد تقريرها الوطني السادس قبل الموعد المحدد بوقت كاف.

2- وينبغي أن تقدم التقارير الوطنية السادسة استعراضا نهائيا للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 ونحو تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، بما في ذلك الأهداف الوطنية ذات الصلة، استنادا إلى المعلومات بخصوص تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والإجراءات الأخرى المتخذة لتنفيذ الاتفاقية. وينبغي أن تقدم الأطراف تحديثا للتطورات التي حدثت منذ تقديم التقرير الوطني الأخير. ويشمل ذلك معلومات عن الإجراءات أو الجهود الإضافية المضطلع بها، فضلا عن التحديثات للإجراءات الجارية أو الجهود المبذولة. وينبغي أن يشمل أيضا التغيرات في حالة التنوع البيولوجي واتجاهاته وفي الضغوط التي يتعرض لها.

3- وتُشجع الأطراف على إشراك أصحاب المصلحة المعنيين في إعداد تقريرها الوطني. وهذا يشمل نقاط الاتصال الوطنية لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، فضلا عن نقاط الاتصال الوطنية للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، واتفاقيات ريو والاتفاقيات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة. كما ينبغي أن يشترك في إعداد التقرير الوطني ممثلو الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية فضلا عن ممثلي القطاعات ذات الصلة، وقطاع الأعمال التجارية، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

ثانيا - هيكل وشكل التقرير وتقديمه

4- يحتوي التقرير الوطني السادس على سبعة أقسام:

(أ) معلومات عن الأهداف المرغوب تحقيقها على المستوى الوطني؛

(ب) تدابير التنفيذ المتخذة وتقييم فعاليتها، والعقبات المرتبطة بها والاحتياجات العلمية والتقنية لتحقيق الأهداف الوطنية؛

(ج) تقييم للتقدم المحرز نحو تحقيق كل هدف وطني؛

(د) وصف للمساهمة الوطنية في تحقيق كل هدف من أهداف أيشي العالمية للتنوع البيولوجي؛

(هـ) وصف للمساهمة الوطنية في تحقيق أهداف الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات (استكمال هذا القسم اختياري)؛

(و) معلومات إضافية عن مساهمة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي إن لم تكن واردة في الأقسام أعلاه (تكملة هذا القسم اختيارية)؛

(ز) تحديث الملامح القطرية للتنوع البيولوجي.

5- ولتيسير إعداد التقرير الوطني السادس، سيكون كل قسم من التقرير مصحوبا بنموذج يحتوي على أسئلة محددة ومجموعة من الإجابات المحتملة. وتتاح أيضا مساحة لتقديم معلومات سردية لزيادة دعم الإجابات. وعلاوة على ذلك، تتاح مساحة للإشارة إلى المواقع الشبكية ذات الصلة، أو وصلات الويب أو الوثائق التي يمكن العثور فيها على معلومات إضافية ذات الصلة، مما يلغي الحاجة إلى إدراج هذه المعلومات مباشرة في التقرير الوطني.

6- وقد أعد دليل مرجعي لتوفير مزيد من الإرشادات والتفسيرات بشأن استخدام المبادئ التوجيهية ويحتوي على توجيهات إلى مصادر المعلومات المحتملة لإعداد التقرير الوطني السادس.[1]

7- ولتيسير إعداد التقرير الوطني السادس، أُعدت أداة إبلاغ على الإنترنت. ويمكن الوصول إلى أداة الإبلاغ على الإنترنت عبر العنوان التالي https://chm.cbd.int/. وتسمح هذه الأداة لمستخدمين متعددين معينين على الصعيد الوطني بصياغة عناصر للتقرير الوطني وإعدادها للاستعراض، والموافقة الداخلية والتقديم الرسمي. كما أنها تسمح بتقديم أجزاء من التقرير الوطني بعد الانتهاء من إعدادها أو تقديم التقرير الكامل بعد استكمال جميع الأقسام. وبالنسبة للأطراف التي لديها إمكانية وصول محدود إلى الإنترنت أو التي تفضل تقديم تقاريرها الوطنية في شكل وثيقة، ستتاح نسخة من نماذج الإبلاغ يمكن

[1] الدليل المرجعي متاح على الموقع: https://www.cbd.int/nr6/resource-manual.

الوصول إليها بدون إنترنت. وإذا قُدم التقرير الوطني في شكل وثيقة، ينبغي أن يكون مصحوبا برسالة رسمية من نقطة الاتصال الوطنية أو مسؤول حكومي كبير يتولى المسؤولية عن تنفيذ الاتفاقية. ويمكن للأطراف التي لا تستخدم أداة الإبلاغ على الإنترنت إرسال تقريرها الوطني السادس على العنوان الرئيسي للبريد الإلكتروني لأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي (secretariat@cbd.int).

ثالثا- نماذج التقرير الوطني السادس

القسم الأول: معلومات عن الأهداف المرغوب تحقيقها على المستوى الوطني

إذا كان بلدك قد وضع و/أو اعتمد أهدافا وطنية أو التزامات مكافئة متعلقة بالخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، يرجى استخدام النموذج التالي لوصفها. ويرجى ملء هذا النموذج لكل من الأهداف الوطنية لبلدك. وسيتم ربط الأهداف الوطنية التي تم إدخالها في هذا القسم بالقسم الثالث حتى يمكن تقييم التقدم المحرز في تنفيذها. وإذا لم يكن بلدك قد وضع أو اعتمد أي هدف وطني متعلق بالخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، يرجى الإشارة إلى ذلك في الإطار الأول والانتقال إلى القسم الثاني.

أولا- معلومات عن الأهداف المرغوب تحقيقها على المستوى الوطني

☒ اعتمد بلدي أهدافا وطنية للتنوع البيولوجي أو التزامات مكافئة بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي.

أو

☐ لم يعتمد بلدي أهدافا وطنية للتنوع البيولوجي. وهو يبلغ عن التقدم المحرز باستخدام أهداف أيشي للتنوع البيولوجي كمرجع. (انتقل إلى القسم الثاني. وفي القسم الثالث، ينبغي استخدام أهداف أيشي للتنوع البيولوجي لأغراض هذا التقرير باعتبارها أهدافا وطنية وينبغي تقييم التقدم نحو تحقيقها في السياق الوطني).

الهدف الوطني 1:

بحلول عام 2021، يتم تنفيذ برامج للتوعية تستهدف جميع سكان الدولة على أن يكون 75٪ على الأقل من مواطني الدولة على علم بقيم التنوع البيولوجي، وحمايته، واستخداماته المستدامة.

المبرر المنطقي للهدف الوطني

رفع مستويات الوعي لدى كافة فئات المجتمع بشأن التنوع البيولوجي وأهميته، وإدماج مفاهيم التنوع البيولوجي في كافة قطاعات ومجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة.

مستوى التطبيق (يرجى تحديد المستوى الذي ينطبق عليه الهدف):

☐ إقليمي/متعدد الأطراف – يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>
☒ وطني/اتحادي
☐ دون وطني– يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>

أهمية الأهداف الوطنية بالنسبة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي (الروابط بين الأهداف الوطنية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي)

تم وضع الهدف الوطني الأول بما ينسجم مع رؤية الامارات 2021 والغايات الاستراتيجية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة وفقا للأولويات الوطنية

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني كليا أو جزئيا. ويمكن أن تختار الأطراف هدفا كاملا أو أحد مكونات الهدف (غير مبين أدناه))

☒ 1	☐ 6	☐ 11	☐ 16
☐ 2	☐ 7	☐ 12	☐ 17
☐ 3	☐ 8	☐ 13	☐ 18
☐ 4	☐ 9	☐ 14	☐ 19
☐ 5	☐ 10	☐ 15	☐ 20

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الأخرى ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني بشكل غير مباشر).

☐ 1	☐ 6	☐ 11	☐ 16
☒ 2	☐ 7	☐ 12	☐ 17
☐ 3	☐ 8	☐ 13	☐ 18
☒ 4	☐ 9	☐ 14	☐ 19
☐ 5	☐ 10	☐ 15	☐ 20

أو

☐ الهدف الوطني لا يقابله أي من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ولا يتعلق بأجزاء أخرى من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي – يرجى التوضيح

<إدخال النص>

الهدف الوطني 2:

بحلول عام 2021، يكون قد تم دمج قيم التنوع البيولوجي في عمليات التخطيط وصنع القرار

المبرر المنطقي للهدف الوطني

دمج مفاهيم التنوع البيولوجي في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وتعزيز ودعم الشراكة مع القطاع الحكومي والخاص، إضافة إلى ادماج اعتبارات التنوع البيولوجي في المبادرات الخاصة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

مستوى التطبيق (يرجي تحديد المستوى الذي ينطبق عليه الهدف):

☐ إقليمي/متعدد الأطراف – يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>
☒ وطني/اتحادي
☐ دون وطنى– يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>

أهمية الأهداف الوطنية بالنسبة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي (الروابط بين الأهداف الوطنية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي)

تم وضع الهدف الوطني الثاني بما ينسجم مع رؤية الامارات 2021 والغايات الاستراتيجية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة وفقا للأولويات الوطنية

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني كليا أو جزئيا. ويمكن أن تختار الأطراف هدفا كاملا أو أحد مكونات الهدف (غير مبين أدناه))

☐ 1	☐ 6	☐ 11	☐ 16
☒ 2	☐ 7	☐ 12	☐ 17
☐ 3	☐ 8	☐ 13	☐ 18
☐ 4	☐ 9	☐ 14	☐ 19
☐ 5	☐ 10	☐ 15	☐ 20

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الأخرى ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني بشكل غير مباشر).

☒ 1	☐ 6	☐ 11	☐ 16
☐ 2	☐ 7	☐ 12	☐ 17
☐ 3	☐ 8	☐ 13	☐ 18
☒ 4	☐ 9	☐ 14	☐ 19
☐ 5	☐ 10	☐ 15	☐ 20

أو

☐ الهدف الوطني لا يقابله أي من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ولا يتعلق بأجزاء أخرى من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي – يرجى التوضيح

<إدخال النص>

الهدف الوطني 3:

بحلول عام 2021، يتم إلغاء الحوافز، بما فيها الإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي، أو تزال تدريجياً أو تعدل ويتم وضع وتطبيق حوافز إيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، مع مراعاة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

المبرر المنطقي للهدف الوطني

دعم ومراجعة وتطوير آليات لحوافز مشتركة/ متكاملة بين الجهات الوطنية والمحلية لتشجيع الممارسات المستدامة للأراضي والمياه العذبة والبحرية والتي تعزز حفظ التنوع البيولوجي.

مستوى التطبيق (يرجي تحديد المستوى الذي ينطبق عليه الهدف):

☐ إقليمي/متعدد الأطراف – يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>
☒ وطني/اتحادي
☐ دون وطنى– يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>

أهمية الأهداف الوطنية بالنسبة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي (الروابط بين الأهداف الوطنية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي)

تم وضع الهدف الوطني الثالث بما ينسجم مع رؤية الامارات 2021 والغايات الاستراتيجية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة وفقا للأولويات الوطنية

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني كليا أو جزئيا. ويمكن أن تختار الأطراف هدفا كاملا أو أحد مكونات الهدف (غير مبين أدناه))

☐ 1	☐ 6	☐ 11	☐ 16
☐ 2	☐ 7	☐ 12	☐ 17
☒ 3	☐ 8	☐ 13	☐ 18
☐ 4	☐ 9	☐ 14	☐ 19
☐ 5	☐ 10	☐ 15	☐ 20

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الأخرى ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني بشكل غير مباشر).

☐ 1	☐ 6	☐ 11	☐ 16
☒ 2	☐ 7	☐ 12	☐ 17
☐ 3	☐ 8	☐ 13	☐ 18
☐ 4	☐ 9	☐ 14	☐ 19
☐ 5	☐ 10	☐ 15	☐ 20

أو

☐ الهدف الوطني لا يقابله أي من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ولا يتعلق بأجزاء أخرى من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي – يرجى التوضيح

<إدخال النص>

الهدف الوطني 4:

بحلول عام 2021، يتم زيادة عدد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي اعتمدت تدابير وخطط لتحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدام، للحد من التأثير على التنوع البيولوجي في الدولة.

المبرر المنطقي للهدف الوطني

دعم الأنشطة التي تساهم في رفع الوعي لدى القطاع الخاص والمجتمعات فيما يخص طرق تقليل أو تفادي آثار الأنشطة البشرية على التنوع البيولوجي، وتشجيع المشاركة المجتمعية في مبادرات عملية تساعد على تحقيق إدارة مستدامة للتنوع البيولوجي. بالإضافة إلى دمج مفاهيم التنوع البيولوجي في أنظمة الإدارة البيئية للصناعة، وفي معايير الأداء، والأداة الإرشادية والسياسات البيئية والممارسات بمساعدة الجهات الحكومية.

مستوى التطبيق (يرجي تحديد المستوى الذي ينطبق عليه الهدف):

☐ إقليمي/متعدد الأطراف – يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>
☒ وطني/اتحادي
☐ دون وطنى– يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>

أهمية الأهداف الوطنية بالنسبة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي (الروابط بين الأهداف الوطنية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي)

تم وضع الهدف الوطني الرابع بما ينسجم مع رؤية الامارات 2021 والغايات الاستراتيجية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة وفقا للأولويات الوطنية

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني كليا أو جزئيا. ويمكن أن تختار الأطراف هدفا كاملا أو أحد مكونات الهدف (غير مبين أدناه))

☐ 1	☐ 6	☐ 11	☐ 16
☐ 2	☐ 7	☐ 12	☐ 17
☐ 3	☐ 8	☐ 13	☐ 18
☒ 4	☐ 9	☐ 14	☐ 19
☐ 5	☐ 10	☐ 15	☐ 20

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الأخرى ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني بشكل غير مباشر).

☒ 1	☐ 6	☐ 11	☐ 16
☒ 2	☐ 7	☐ 12	☐ 17
☒ 3	☐ 8	☐ 13	☐ 18
☐ 4	☐ 9	☐ 14	☐ 19
☐ 5	☐ 10	☐ 15	☐ 20

أو

☐ الهدف الوطني لا يقابله أي من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ولا يتعلق بأجزاء أخرى من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي – يرجى التوضيح

<إدخال النص>

الهدف الوطني 5:

بحلول عام 2021 يكون قد تم تقييم ومراقبة حالة واتجاه عناصر التنوع البيولوجي الرئيسية بالدولة وربطها بعملية صنع القرار.

المبرر المنطقي للهدف الوطني

تقوية القاعدة المعرفية وبناء القدرات من أجل صون وإدارة التنوع البيولوجي

مستوى التطبيق (يرجي تحديد المستوى الذي ينطبق عليه الهدف):

☐ إقليمي/متعدد الأطراف – يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>
☒ وطني/اتحادي
☐ دون وطنى– يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>

أهمية الأهداف الوطنية بالنسبة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي (الروابط بين الأهداف الوطنية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي)

تم وضع الهدف الوطني الخامس بما ينسجم مع رؤية الامارات 2021 والغايات الاستراتيجية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة وفقا للأولويات الوطنية

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني كليا أو جزئيا. ويمكن أن تختار الأطراف هدفا كاملا أو أحد مكونات الهدف (غير مبين أدناه))

☐ 1	☐ 6	☐ 11	☐ 16
☐ 2	☐ 7	☐ 12	☐ 17
☐ 3	☐ 8	☐ 13	☐ 18
☒ 4	☐ 9	☐ 14	☐ 19
☐ 5	☐ 10	☐ 15	☐ 20

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الأخرى ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني بشكل غير مباشر).

☐ 1	☒ 6	☒ 11	☒ 16
☒ 2	☒ 7	☒ 12	☐ 17
☒ 3	☒ 8	☒ 13	☐ 18
☐ 4	☒ 9	☒ 14	☐ 19
☒ 5	☒ 10	☒ 15	☐ 20

أو

☐ الهدف الوطني لا يقابله أي من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ولا يتعلق بأجزاء أخرى من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي – يرجى التوضيح

<إدخال النص>

الهدف الوطني 6:

بحلول عام 2021، يكون قد تم دمج قيم التنوع البيولوجي في عمليات التخطيط وصنع القرار

المبرر المنطقي للهدف الوطني

تقوية القاعدة المعرفية وبناء القدرات من أجل صون وإدارة التنوع البيولوجي من خلال حصر الممارسات والمعارف والابتكارات التقليدية ذات الصلة بالحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي في الدولة، ومراجعة السياسات والتشريعات الوطنية وضمان مراعاتها للممارسات والمعارف والابتكارات التقليدية ذات الصلة بالحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي.

مستوى التطبيق (يرجي تحديد المستوى الذي ينطبق عليه الهدف):

☐ إقليمي/متعدد الأطراف – يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>
☒ وطني/اتحادي
☐ دون وطني– يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>

أهمية الأهداف الوطنية بالنسبة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي (الروابط بين الأهداف الوطنية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي)

تم وضع الهدف الوطني السادس بما ينسجم مع رؤية الامارات 2021 والغايات الاستراتيجية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة وفقا للأولويات الوطنية

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني كليا أو جزئيا. ويمكن أن تختار الأطراف هدفا كاملا أو أحد مكونات الهدف (غير مبين أدناه))

☐ 1	☐ 6	☐ 11	☐ 16
☐ 2	☐ 7	☐ 12	☐ 17
☐ 3	☐ 8	☒ 13	☒ 18
☐ 4	☐ 9	☐ 14	☒ 19
☐ 5	☐ 10	☐ 15	☐ 20

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الأخرى ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني بشكل غير مباشر).

☒ 1	☐ 6	☐ 11	☐ 16
☒ 2	☐ 7	☐ 12	☐ 17
☐ 3	☐ 8	☒ 13	☐ 18
☒ 4	☐ 9	☐ 14	☐ 19
☐ 5	☐ 10	☐ 15	☐ 20

أو

☐ الهدف الوطني لا يقابله أي من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ولا يتعلق بأجزاء أخرى من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي – يرجى التوضيح

<إدخال النص>

الهدف الوطني 7:

بحلول عام 2021، تصنف دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن أفضل 10 دول في المؤشر الفرعي المتعلق بالتنوع البيولوجي ضمن مؤشر الأداء البيئي.

المبرر المنطقي للهدف الوطني

تحسين حالة التنوع البيولوجي عن طريق حماية الموائل والأنواع والتنوع الوراثي وتأهيل الأنظمة البيئية المتدهورة من خلال توثيق الممارسات ومعايير الأداء بشأن أكثر التقنيات فعالية في إدارة التنوع البيولوجي، والقيام بالتقييم والتحسين المستمر لتلك التقنيات وتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات.

مستوى التطبيق (يرجي تحديد المستوى الذي ينطبق عليه الهدف):

☐ إقليمي/متعدد الأطراف – يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>
☒ وطني/اتحادي
☐ دون وطنى– يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>

أهمية الأهداف الوطنية بالنسبة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي (الروابط بين الأهداف الوطنية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي)

تم وضع الهدف الوطني السابع بما ينسجم مع رؤية الامارات 2021 والغايات الاستراتيجية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة وفقا للأولويات الوطنية

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني كليا أو جزئيا. ويمكن أن تختار الأطراف هدفا كاملا أو أحد مكونات الهدف (غير مبين أدناه))

☐ 1 ☐ 6 ☐ 11 ☐ 16
☐ 2 ☐ 7 ☐ 12 ☐ 17
☐ 3 ☐ 8 ☐ 13 ☐ 18
☐ 4 ☐ 9 ☐ 14 ☐ 19
☐ 5 ☐ 10 ☐ 15 ☐ 20

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الأخرى ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني بشكل غير مباشر).

☐ 1 ☒ 6 ☒ 11 ☐ 16
☐ 2 ☒ 7 ☒ 12 ☐ 17
☐ 3 ☒ 8 ☒ 13 ☐ 18
☒ 4 ☒ 9 ☒ 14 ☐ 19
☒ 5 ☒ 10 ☒ 15 ☐ 20

أو

☐ الهدف الوطني لا يقابله أي من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ولا يتعلق بأجزاء أخرى من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي – يرجى التوضيح

<إدخال النص>

الهدف الوطني 8:

بحلول عام 2021، يتم حفظ 12٪ من المناطق الأرضية ومناطق المياه الداخلية، و14٪من المناطق الساحلية والبحرية، من خلال، شبكة ممثلة للنظم الإيكولوجية من المناطق المحمية وذات إدارة فعّالة، مع الأخذ في الاعتبار، حسب الاقتضاء، ربط المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي.

المبرر المنطقي للهدف الوطني

تحسين حالة التنوع البيولوجي عن طريق حماية الموائل والأنواع والتنوع الوراثي وتأهيل الأنظمة البيئية المتدهورة من خلال مسح وتقييم شامل للتنوع البيولوجي في الدولة وذلك لتحديد الموائل الحساسة والنظم البيئية الهامة للتنوع البيولوجي، وإنشاء محميات طبيعية جديدة لحفظ التنوع البيولوجي ومن بينها محميات للبيئات غير الممثلة حالياً ضمن المحميات المعلنة أو البيئات التي هي في خطر كبير من أن تفقد بشكل نهائي أو تعاني التدهور وتحديث وتطوير التشريعات ذات العلاقة بالمحميات الطبيعية، تحدد فيها آليات إنشاء وإدارة هذه المناطق المحمية.

مستوى التطبيق (يرجي تحديد المستوى الذي ينطبق عليه الهدف):

☐ إقليمي/متعدد الأطراف – يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>
☒ وطني/اتحادي
☐ دون وطني– يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>

أهمية الأهداف الوطنية بالنسبة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي (الروابط بين الأهداف الوطنية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي)

تم وضع الهدف الوطني الثامن بما ينسجم مع رؤية الامارات 2021 والغايات الاستراتيجية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة وفقا للأولويات الوطنية

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني كليا أو جزئيا. ويمكن أن تختار الأطراف هدفا كاملا أو أحد مكونات الهدف (غير مبين أدناه))

☐ 1	☐ 6	☒ 11	☐ 16
☐ 2	☐ 7	☐ 12	☐ 17
☐ 3	☐ 8	☐ 13	☐ 18
☐ 4	☐ 9	☐ 14	☐ 19
☐ 5	☐ 10	☐ 15	☐ 20

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الأخرى ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني بشكل غير مباشر).

☐ 1	☐ 6	☐ 11	☐ 16
☐ 2	☐ 7	☐ 12	☐ 17
☐ 3	☐ 8	☐ 13	☐ 18
☐ 4	☐ 9	☐ 14	☐ 19
☐ 5	☐ 10	☐ 15	☐ 20

أو

☐ الهدف الوطني لا يقابله أي من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ولا يتعلق بأجزاء أخرى من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي – يرجى التوضيح

<إدخال النص>

الهدف الوطني 9:

بحلول عام 2021، يتم تطوير وتنفيذ برامج لتحسين حالة الصون لأكثر الأنواع تهديداً بالانقراض.

المبرر المنطقي للهدف الوطني

تحسين حالة التنوع البيولوجي عن طريق حماية الموائل والأنواع والتنوع الوراثي وتأهيل الأنظمة البيئية المتدهورة، وتطوير وزيادة البرامج الخاصة باستعادة الأنواع وتحت الأنواع المهددة لتحقيق تمثيل كافٍ لتلك الأنواع في الموائل والنظم البيئة الهامة للتنوع البيولوجي.

مستوى التطبيق (يرجي تحديد المستوى الذي ينطبق عليه الهدف):

☐ إقليمي/متعدد الأطراف – يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>
☒ وطني/اتحادي
☐ دون وطنى– يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>

أهمية الأهداف الوطنية بالنسبة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي (الروابط بين الأهداف الوطنية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي)

تم وضع الهدف الوطني التاسع بما ينسجم مع رؤية الامارات 2021 والغايات الاستراتيجية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة وفقا للأولويات الوطنية

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني كليا أو جزئيا. ويمكن أن تختار الأطراف هدفا كاملا أو أحد مكونات الهدف (غير مبين أدناه))

1 ☒	6 ☒	11 ☒	16 ☐	
2 ☐	7 ☐	12 ☒	17 ☐	
3 ☐	8 ☒	13 ☒	18 ☐	
4 ☐	9 ☐	14 ☐	19 ☐	
5 ☒	10	15 ☐	20 ☐	

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الأخرى ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني بشكل غير مباشر).

1 ☐	6 ☐	11 ☐	16 ☐	
2 ☐	7 ☐	12 ☐	17 ☐	
3 ☐	8 ☐	13 ☐	18 ☐	
4 ☐	9 ☐	14 ☐	19 ☐	
5 ☐	10	15 ☐	20 ☐	

أو

☐ الهدف الوطني لا يقابله أي من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ولا يتعلق بأجزاء أخرى من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي – يرجى التوضيح

<إدخال النص>

الهدف الوطني 10:

بحلول عام 2021، يتم خفض معدل فقدان الموائل الطبيعية، بما في ذلك الموائل الحرجة، بنسبة 25٪.

المبرر المنطقي للهدف الوطني

تحسين حالة التنوع البيولوجي عن طريق حماية الموائل والأنواع والتنوع الوراثي وتأهيل الأنظمة البيئية المتدهورة

مستوى التطبيق (يرجي تحديد المستوى الذي ينطبق عليه الهدف):

☐ إقليمي/متعدد الأطراف – يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>
☒ وطني/اتحادي
☐ دون وطني– يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>

أهمية الأهداف الوطنية بالنسبة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي (الروابط بين الأهداف الوطنية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي)

تم وضع الهدف الوطني العاشر بما ينسجم مع رؤية الامارات 2021 والغايات الاستراتيجية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة وفقا للأولويات الوطنية

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني كليا أو جزئيا. ويمكن أن تختار الأطراف هدفا كاملا أو أحد مكونات الهدف (غير مبين أدناه))

☐ 1 ☒ 6 ☐ 11 ☐ 16
☒ 2 ☒ 7 ☐ 12 ☐ 17
☐ 3 ☐ 8 ☒ 13 ☐ 18
☐ 4 ☐ 9 ☐ 14 ☐ 19
☒ 5 10 ☐ 15 ☐ 20

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الأخرى ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني بشكل غير مباشر).

☐ 1 ☐ 6 ☐ 11 ☐ 16
☐ 2 ☐ 7 ☐ 12 ☐ 17
☐ 3 ☐ 8 ☐ 13 ☐ 18
☐ 4 ☐ 9 ☐ 14 ☐ 19
☐ 5 10 ☐ 15 ☐ 20

أو

☐ الهدف الوطني لا يقابله أي من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ولا يتعلق بأجزاء أخرى من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي – يرجى التوضيح

<إدخال النص>

الهدف الوطني 11:

بحلول عام 2021، يتم تحسين مساهمة الأنظمة الإيكولوجية في مخزون الكربون عن طريق حماية والبدء بإعادة تأهيل الموائل المتدهورة، مما يساعد في تخفيف آثار تغير المناخ والتصحر.

المبرر المنطقي للهدف الوطني

تحسين حالة التنوع البيولوجي عن طريق حماية الموائل والأنواع والتنوع الوراثي وتأهيل الأنظمة البيئية المتدهورة

مستوى التطبيق (يرجي تحديد المستوى الذي ينطبق عليه الهدف):

☐ إقليمي/متعدد الأطراف – يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>
☒ وطني/اتحادي
☐ دون وطني– يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>

أهمية الأهداف الوطنية بالنسبة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي (الروابط بين الأهداف الوطنية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي)

تم وضع الهدف الوطني الحادي عشر بما ينسجم مع رؤية الامارات 2021 والغايات الاستراتيجية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة وفقا للأولويات الوطنية

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني كليا أو جزئيا. ويمكن أن تختار الأطراف هدفا كاملا أو أحد مكونات الهدف (غير مبين أدناه))

☐ 1	☐ 6	☐ 11	☐ 16
☐ 2	☐ 7	☐ 12	☐ 17
☐ 3	☐ 8	☐ 13	☐ 18
☐ 4	☒ 9	☐ 14	☐ 19
☒ 5	☒ 10	☐ 15	☐ 20

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الأخرى ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني بشكل غير مباشر).

☐ 1	☐ 6	☐ 11	☐ 16
☐ 2	☐ 7	☐ 12	☐ 17
☐ 3	☐ 8	☐ 13	☐ 18
☐ 4	☐ 9	☐ 14	☐ 19
☐ 5	☐ 10	☐ 15	☐ 20

أو

☐ الهدف الوطني لا يقابله أي من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ولا يتعلق بأجزاء أخرى من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي – يرجى التوضيح

<إدخال النص>

الهدف الوطني 12:

بحلول عام 2021، تنفذ خطط اعاده تأهيل النظم الإيكولوجية المتدهورة التى توفر خدمات أساسية.

المبرر المنطقي للهدف الوطني

تحسين حالة التنوع البيولوجي عن طريق حماية الموائل والأنواع والتنوع الوراثي وتأهيل الأنظمة البيئية المتدهورة وتعزيز الإنتاجية البيولوجية وتحسين وظائف خدمات النظم الإيكولوجية وتأسيس نظام للاستخدام المستدام للموارد البيولوجية.

مستوى التطبيق (يرجي تحديد المستوى الذي ينطبق عليه الهدف):

☐ إقليمي/متعدد الأطراف – يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>
☒ وطني/اتحادي
☐ دون وطنى– يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>

أهمية الأهداف الوطنية بالنسبة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي (الروابط بين الأهداف الوطنية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي)

تم وضع الهدف الوطني الثاني عشر بما ينسجم مع رؤية الامارات 2021 والغايات الاستراتيجية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة وفقا للأولويات الوطنية

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني كليا أو جزئيا. ويمكن أن تختار الأطراف هدفا كاملا أو أحد مكونات الهدف (غير مبين أدناه))

☐ 1 ☐ 6 ☐ 11 ☐ 16
☒ 2 ☐ 7 ☐ 12 ☐ 17
☐ 3 ☐ 8 ☐ 13 ☐ 18
☐ 4 ☒ 9 ☐ 14 ☐ 19
☐ 5 ☐ 10 ☐ 15 ☐ 20

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الأخرى ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني بشكل غير مباشر).

☐ 1 ☐ 6 ☐ 11 ☐ 16
☐ 2 ☐ 7 ☐ 12 ☐ 17
☐ 3 ☐ 8 ☐ 13 ☐ 18
☐ 4 ☐ 9 ☐ 14 ☐ 19
☐ 5 ☐ 10 ☐ 15 ☐ 20

أو

☐ الهدف الوطني لا يقابله أي من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ولا يتعلق بأجزاء أخرى من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي – يرجى التوضيح

<إدخال النص>

الهدف الوطني 13:

بحلول عام 2021، يتم حفظ وحماية الموارد الوراثية الهامة فى الدولة.

المبرر المنطقي للهدف الوطني

تحسين حالة التنوع البيولوجي عن طريق حماية الموائل والأنواع والتنوع الوراثي وتأهيل الأنظمة البيئية المتدهورة

مستوى التطبيق (يرجي تحديد المستوى الذي ينطبق عليه الهدف):

☐ إقليمي/متعدد الأطراف – يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>
☒ وطني/اتحادي
☐ دون وطنى– يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>

أهمية الأهداف الوطنية بالنسبة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي (الروابط بين الأهداف الوطنية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي)

تم وضع الهدف الوطني الثالث عشر بما ينسجم مع رؤية الامارات 2021 والغايات الاستراتيجية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة وفقا للأولويات الوطنية

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني كليا أو جزئيا. ويمكن أن تختار الأطراف هدفا كاملا أو أحد مكونات الهدف (غير مبين أدناه))

1 ☐	6 ☐	11 ☒	16 ☒
2 ☐	7 ☒	12 ☒	17 ☐
3 ☐	8 ☒	13 ☒	18 ☐
4 ☐	9 ☒	14 ☒	19 ☐
5 ☐	10	15 ☐	20 ☐

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الأخرى ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني بشكل غير مباشر).

1 ☐	6 ☐	11 ☐	16 ☐
2 ☐	7 ☐	12 ☐	17 ☐
3 ☐	8 ☐	13 ☐	18 ☐
4 ☐	9 ☐	14 ☐	19 ☐
5 ☐	10	15 ☐	20 ☐

أو

☐ الهدف الوطني لا يقابله أي من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ولا يتعلق بأجزاء أخرى من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي – يرجى التوضيح

<إدخال النص>

الهدف الوطني 14:

بحلول عام 2021، تدار الموارد البحرية الحية الهامة والمعرضة للاستنزاف بشكل مستدام.

المبرر المنطقي للهدف الوطني

خفض الضغوط على البيئات البحرية والبرية

مستوى التطبيق (يرجي تحديد المستوى الذي ينطبق عليه الهدف):

☐ إقليمي/متعدد الأطراف – يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>
☒ وطني/اتحادي
☐ دون وطنى– يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>

أهمية الأهداف الوطنية بالنسبة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي (الروابط بين الأهداف الوطنية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي)

تم وضع الهدف الوطني الرابع عشر بما ينسجم مع رؤية الامارات 2021 والغايات الاستراتيجية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة وفقا للأولويات الوطنية

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني كليا أو جزئيا. ويمكن أن تختار الأطراف هدفا كاملا أو أحد مكونات الهدف (غير مبين أدناه))

☐ 1	☐ 6	☐ 11	☐ 16
☐ 2	☐ 7	☐ 12	☐ 17
☐ 3	☐ 8	☐ 13	☐ 18
☐ 4	☐ 9	☐ 14	☐ 19
☐ 5	☐ 10	☐ 15	☐ 20

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الأخرى ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني بشكل غير مباشر).

☐ 1	☐ 6	☐ 11	☐ 16
☐ 2	☐ 7	☐ 12	☐ 17
☐ 3	☐ 8	☐ 13	☐ 18
☐ 4	☐ 9	☐ 14	☐ 19
☐ 5	☐ 10	☐ 15	☐ 20

أو

☐ الهدف الوطني لا يقابله أي من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ولا يتعلق بأجزاء أخرى من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي – يرجى التوضيح

<إدخال النص>

الهدف الوطني 15:

بحلول عام 2021، تدار بشكل مستدام الأراضي الحكومية والخاصة، المستغلة بغرض الزراعة وتربية الأحياء المائية والغابات، لضمان صون التنوع البيولوجي.

المبرر المنطقي للهدف الوطني

خفض الضغوط على البيئات البحرية والبرية

مستوى التطبيق (يرجي تحديد المستوى الذي ينطبق عليه الهدف):

☐ إقليمي/متعدد الأطراف – يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>
☒ وطني/اتحادي
☐ دون وطنى– يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>

أهمية الأهداف الوطنية بالنسبة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي (الروابط بين الأهداف الوطنية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي)

تم وضع الهدف الوطني الخامس عشر بما ينسجم مع رؤية الامارات 2021 والغايات الاستراتيجية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة وفقا للأولويات الوطنية

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني كليا أو جزئيا. ويمكن أن تختار الأطراف هدفا كاملا أو أحد مكونات الهدف (غير مبين أدناه))

☐ 1	☐ 6	☐ 11	☐ 16
☒ 2	☐ 7	☐ 12	☐ 17
☐ 3	☐ 8	☐ 13	☐ 18
☐ 4	☐ 9	☐ 14	☐ 19
☐ 5	☐ 10	☐ 15	☐ 20

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الأخرى ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني بشكل غير مباشر).

☐ 1	☐ 6	☐ 11	☐ 16
☐ 2	☐ 7	☐ 12	☐ 17
☐ 3	☐ 8	☐ 13	☐ 18
☐ 4	☐ 9	☐ 14	☐ 19
☐ 5	☐ 10	☐ 15	☐ 20

أو

☐ الهدف الوطني لا يقابله أي من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ولا يتعلق بأجزاء أخرى من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي – يرجى التوضيح

<إدخال النص>

الهدف الوطني 16:

بحلول عام 2021، يخفض التلوث من المصادر المختلفة إلى مستويات لا تضر بوظائف الأنظمة الإيكولوجية الحساسة والتنوع البيولوجي.

المبرر المنطقي للهدف الوطني

خفض الضغوط على البيئات البحرية والبرية

مستوى التطبيق (يرجي تحديد المستوى الذي ينطبق عليه الهدف):

☐ إقليمي/متعدد الأطراف – يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>
☒ وطني/اتحادي
☐ دون وطنى– يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>

أهمية الأهداف الوطنية بالنسبة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي (الروابط بين الأهداف الوطنية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي)

تم وضع الهدف الوطني السادس عشر بما ينسجم مع رؤية الامارات 2021 والغايات الاستراتيجية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة وفقا للأولويات الوطنية

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني كليا أو جزئيا. ويمكن أن تختار الأطراف هدفا كاملا أو أحد مكونات الهدف (غير مبين أدناه))

☐ 1 ☐ 6 ☐ 11 ☐ 16
☐ 2 ☐ 7 ☐ 12 ☐ 17
☒ 3 ☐ 8 ☐ 13 ☐ 18
☐ 4 ☐ 9 ☐ 14 ☐ 19
☐ 5 ☐ 10 ☐ 15 ☐ 20

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الأخرى ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني بشكل غير مباشر).

☐ 1 ☐ 6 ☐ 11 ☐ 16
☐ 2 ☐ 7 ☐ 12 ☐ 17
☐ 3 ☐ 8 ☐ 13 ☐ 18
☐ 4 ☐ 9 ☐ 14 ☐ 19
☐ 5 ☐ 10 ☐ 15 ☐ 20

أو

☐ الهدف الوطني لا يقابله أي من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ولا يتعلق بأجزاء أخرى من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي – يرجى التوضيح

<إدخال النص>

الهدف الوطني 17:

بحلول عام 2021، يتم تحديد جميع الأنواع الدخيلة والأنواع الغازية ومساراتها ووضع وتنفيذ خطط إدارة للسيطرة على الأنواع ذات الأولوية

المبرر المنطقي للهدف الوطني

خفض الضغوط على البيئات البحرية والبرية

مستوى التطبيق (يرجي تحديد المستوى الذي ينطبق عليه الهدف):

☐ إقليمي/متعدد الأطراف – يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>
☒ وطني/اتحادي
☐ دون وطنى– يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>

أهمية الأهداف الوطنية بالنسبة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي (الروابط بين الأهداف الوطنية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي)

تم وضع الهدف الوطني السابع عشر بما ينسجم مع رؤية الامارات 2021 والغايات الاستراتيجية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة وفقا للأولويات الوطنية

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني كليا أو جزئيا. ويمكن أن تختار الأطراف هدفا كاملا أو أحد مكونات الهدف (غير مبين أدناه))

☐ 1 ☐ 6 ☐ 11 ☐ 16
☐ 2 ☐ 7 ☐ 12 ☐ 17
☐ 3 ☐ 8 ☐ 13 ☐ 18
☐ 4 ☒ 9 ☐ 14 ☐ 19
☐ 5 ☐ 10 ☐ 15 ☐ 20

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الأخرى ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني بشكل غير مباشر).

☐ 1 ☐ 6 ☐ 11 ☐ 16
☐ 2 ☐ 7 ☐ 12 ☐ 17
☐ 3 ☐ 8 ☐ 13 ☐ 18
☐ 4 ☐ 9 ☐ 14 ☐ 19
☐ 5 ☐ 10 ☐ 15 ☐ 20

أو

☐ الهدف الوطني لا يقابله أي من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ولا يتعلق بأجزاء أخرى من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي – يرجى التوضيح

<إدخال النص>

الهدف الوطني 18:

بحلول عام 2018، يتم وضع خطط العمل والبدء في تنفيذها لخفض تأثيرات الانشطة البشرية على النظم الإيكولوجية البحرية الحساسة وتحسين مقاومتها لتأثيرات تغير المناخ.

المبرر المنطقي للهدف الوطني

خفض الضغوط على البيئات البحرية والبرية

مستوى التطبيق (يرجي تحديد المستوى الذي ينطبق عليه الهدف):

☐ إقليمي/متعدد الأطراف – يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>
☒ وطني/اتحادي
☐ دون وطنى– يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>

أهمية الأهداف الوطنية بالنسبة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي (الروابط بين الأهداف الوطنية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي)

تم وضع الهدف الوطني الثامن عشر بما ينسجم مع رؤية الامارات 2021 والغايات الاستراتيجية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة وفقا للأولويات الوطنية

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني كليا أو جزئيا. ويمكن أن تختار الأطراف هدفا كاملا أو أحد مكونات الهدف (غير مبين أدناه))

☐ 1 ☐ 6 ☐ 11 ☐ 16
☐ 2 ☐ 7 ☐ 12 ☐ 17
☐ 3 ☐ 8 ☐ 13 ☐ 18
☐ 4 ☐ 9 ☐ 14 ☐ 19
☐ 5 ☒ 10 ☐ 15 ☐ 20

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الأخرى ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني بشكل غير مباشر).

☐ 1 ☐ 6 ☐ 11 ☐ 16
☐ 2 ☐ 7 ☐ 12 ☐ 17
☐ 3 ☐ 8 ☐ 13 ☐ 18
☐ 4 ☐ 9 ☐ 14 ☐ 19
☐ 5 ☐ 10 ☐ 15 ☐ 20

أو

☐ الهدف الوطني لا يقابله أي من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ولا يتعلق بأجزاء أخرى من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي – يرجى التوضيح

<إدخال النص>

الهدف الوطني 19:

بحلول عام 2016 تكون استراتيجية التنوع البيولوجي قد اعتمدت من قبل الحكومة الاتحادية وبدأ تنفيذ برامجها على كافة المستويات في الدولة.

المبرر المنطقي للهدف الوطني

تعزيز التعاون والتنسيق على المستوى المحلي في المجالات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي.

مستوى التطبيق (يرجي تحديد المستوى الذي ينطبق عليه الهدف):

☐ إقليمي/متعدد الأطراف – يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>
☒ وطني/اتحادي
☐ دون وطنى– يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>

أهمية الأهداف الوطنية بالنسبة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي (الروابط بين الأهداف الوطنية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي)

تم وضع الهدف الوطني التاسع عشر بما ينسجم مع رؤية الامارات 2021 والغايات الاستراتيجية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة وفقا للأولويات الوطنية

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني كليا أو جزئيا. ويمكن أن تختار الأطراف هدفا كاملا أو أحد مكونات الهدف (غير مبين أدناه))

☐ 1	☐ 6	☐ 11	☐ 16
☐ 2	☐ 7	☒ 12	☐ 17
☐ 3	☐ 8	☐ 13	☐ 18
☐ 4	☐ 9	☐ 14	☐ 19
☐ 5	☐ 10	☐ 15	☐ 20

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الأخرى ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني بشكل غير مباشر).

☐ 1	☐ 6	☐ 11	☐ 16
☐ 2	☐ 7	☐ 12	☐ 17
☐ 3	☐ 8	☐ 13	☐ 18
☐ 4	☐ 9	☐ 14	☐ 19
☐ 5	☐ 10	☐ 15	☐ 20

أو

☐ الهدف الوطني لا يقابله أي من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ولا يتعلق بأجزاء أخرى من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي – يرجى التوضيح

<إدخال النص>

الهدف الوطني 20:

بحلول عام 2016، تخصص الموارد المالية والبشرية والتقنية الكافية للتنفيذ الفعّال للاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي للدولة على المستويين الاتحادي والمحلي

المبرر المنطقي للهدف الوطني

تعزيز التعاون والتنسيق على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في المجالات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي.

مستوى التطبيق (يرجي تحديد المستوى الذي ينطبق عليه الهدف):

☐ إقليمي/متعدد الأطراف – يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>
☒ وطني/اتحادي
☐ دون وطنى– يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>

أهمية الأهداف الوطنية بالنسبة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي (الروابط بين الأهداف الوطنية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي)

تم وضع الهدف الوطني العشرين بما ينسجم مع رؤية الامارات 2021 والغايات الاستراتيجية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة وفقا للأولويات الوطنية

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني كليا أو جزئيا. ويمكن أن تختار الأطراف هدفا كاملا أو أحد مكونات الهدف (غير مبين أدناه))

☐ 1 ☐ 6 ☐ 11 ☐ 16
☐ 2 ☐ 7 ☐ 12 ☐ 17
☐ 3 ☐ 8 ☐ 13 ☐ 18
☐ 4 ☐ 9 ☐ 14 ☐ 19
☐ 5 ☐ 10 ☒ 15 ☒ 20

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الأخرى ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني بشكل غير مباشر).

☐ 1 ☐ 6 ☐ 11 ☐ 16
☐ 2 ☐ 7 ☐ 12 ☐ 17
☐ 3 ☐ 8 ☐ 13 ☐ 18
☐ 4 ☐ 9 ☐ 14 ☐ 19
☐ 5 ☐ 10 ☐ 15 ☐ 20

أو

☐ الهدف الوطني لا يقابله أي من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ولا يتعلق بأجزاء أخرى من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي – يرجى التوضيح

<إدخال النص>

الهدف الوطني 21:

بحلول عام 2021، يتم تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي بشكل فعّال ومتسق.

المبرر المنطقي للهدف الوطني

تعزيز التعاون والتنسيق على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في المجالات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي.

مستوى التطبيق (يرجي تحديد المستوى الذي ينطبق عليه الهدف):

☐ إقليمي/متعدد الأطراف – يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>
☒ وطني/اتحادي
☐ دون وطنى– يرجى الإشارة إلى المنطقة المعنية <إدخال النص>

أهمية الأهداف الوطنية بالنسبة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي (الروابط بين الأهداف الوطنية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي)

تم وضع الهدف الوطني الواحد وعشرين بما ينسجم مع رؤية الامارات 2021 والغايات الاستراتيجية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة وفقا للأولويات الوطنية

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الرئيسية ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني كليا أو جزئيا. ويمكن أن تختار الأطراف هدفا كاملا أو أحد مكونات الهدف (غير مبين أدناه))

☐ 1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ 5
☐ 6 ☐ 7 ☐ 8 ☐ 9 ☐ 10
☐ 11 ☐ 12 ☐ 13 ☐ 14 ☐ 15
☐ 16 ☐ 17 ☐ 18 ☐ 19 ☐ 20

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي الأخرى ذات الصلة (يرجى اختيار هدف واحد أو أكثر من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتعلق به الهدف الوطني بشكل غير مباشر).

☒ 1 ☒ 2 ☒ 3 ☒ 4 ☒ 5
☒ 6 ☒ 7 ☒ 8 ☒ 9 ☒ 10
☒ 11 ☒ 12 ☒ 13 ☒ 14 ☒ 15
☒ 16 ☒ 17 ☒ 18 ☒ 19 ☒ 20

أو

☐ الهدف الوطني لا يقابله أي من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ولا يتعلق بأجزاء أخرى من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي – يرجى التوضيح

<إدخال النص>

المعلومات الأخرى ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل لتقديم أي معلومات أخرى ذات صلة، مثل عملية وضع واعتماد الأهداف الوطنية، وأصحاب المصلحة المشاركين في العملية، أو الاستراتيجيات والخطط التي أدرج فيها هذا الهدف الوطني).

تم إدراج هذه الأهداف الوطنية ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي، والتي تم تطويرها بالتعاون مع السلطات المختصة وكافة الجهات ذات العلاقة في الدولة، مرت عملية تطوير الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي بعدة مراحل ابتداءً من تشكيل فريق إعداد مسودة الاستراتيجية في وزارة التغير المناخي والبيئة بدعم فني من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (المكتب الإقليمي لغرب آسيا)، وبعدها تم حصر وجمع البيانات والوثائق ذات الصلة ومراجعتها، وعقد ثلاث ورش عمل تفاعلية مع الوزارات الاتحادية والسلطات المختصة في البيئة والقطاع الخاص وجمعيات النفع العام والجامعات والمراكز البحثية والعلمية والمنظمات الدولية والإقليمية.
تم خلال ورش العمل حصر المعلومات والبيانات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي في الدولة والشركاء المعنيين بالتنوع البيولوجي، وتحليل مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT)التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية، ومن ثم تطوير الموجهات والأهداف والبرامج ومؤشرات الأداء، حيث قام المشاركون بتطوير مجموعة من الأهداف الوطنية اعتماداً على الأهداف التي وضعتها اتفاقية التنوع البيولوجي للفترة (2011-2020) ومناقشة المسودة وخطط العمل المقترحة.

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى المواقع الشبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن الحصول فيها على معلومات إضافية تتعلق بهذا الهدف الوطني).

الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي
موقع وزارة التغير المناخي والبيئة/ التنوع البيولوجي

القسم الثاني: تدابير التنفيذ المتخذة وتقييم فعاليتها، والعقبات المرتبطة بها، والاحتياجات العلمية والتقنية لتحقيق الأهداف الوطنية

باستخدام النموذج أدناه، يرجى الإبلاغ عن التدابير الرئيسية التي اتخذها بلدك لتنفيذ استراتيجيتها وخطة عملها الوطنية للتنوع البيولوجي. ويرجى أيضا تقديم تقييم لمدى فعالية هذه التدابير. وينبغي تكرار النموذج لكل تدبير مبلغ عنه.

ثانيا- تدابير التنفيذ المتخذة وتقييم فعاليتها، والعقبات المرتبطة بها، والاحتياجات العلمية والتقنية لتحقيق الأهداف الوطنية

صف التدابير المتخذة للمساهمة في تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في بلدك.

كلفت اللجنة العليا للتنسيق البيئي باعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي ومتابعة ورصد تنفيذ أهدافها، وذلك عن طريق متابعة اعمال اللجنة الوطنية للتنوع البيولوجي التي من ضمن مهامها الحرص على تنفيذ الأهداف الوطنية والدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وذلك من خلال التنسيق الفعال بين السلطات البيئية المختصة في الدولة.

ومن ثم تم إنشاء مجلس الإمارات للتغير المناخي والبيئة، الذي يضم متخذي القرار من السلطات المختصة بالدولة والقطاع الخاص، ومن مهام المجلس اقتراح السياسة العامة للدولة بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي والبيئة والتنمية الخضراء، ووضع الأسس العامة للخطط والمشاريع العامة والقطاعية المتعلقة بالحد من تداعيات التغير المناخي، وفقدان التنوع البيولوجي وتعزيز العمل المشترك في مجال البيئة، وخدمات البلدية ذات الصلة. كما وكل إلى المجلس مهام الإشراف على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية مثل استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء واستراتيجية التنوع البيولوجي، والخطة الوطنية للتغير المناخي والاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر وتمثيل الدولة في المفاوضات الدولية والإقليمية ذات الصلة باختصاصات الوزارة، إلى جانب مواءمة الاستراتيجيات الاتحادية والمحلية وتشجيع مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص، وتطوير الدراسات والبحوث العلمية في المجالات ذات الصلة.

تم تشكيل فريق تنفيذي للتنوع البيولوجي تحت مظلة مجلس الإمارات للتغير المناخي والبيئة الذي يضم متخذي القرار من السلطات المختصة بالدولة في مجال التنوع البيولوجي والذي من مهامه اقتراح السياسات وخطط العمل لتعزيز جهود المحافظة على التنوع البيولوجي، ومراجعة وتقييم الإجراءات الحالية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، واقتراح ما يلزم من إجراءات جديدة، ومتابعة تنفيذ كل الالتزامات الدولية بموجب الاتفاقيات والمعاهدات ذات العلاقة بالتنوع البيولوجي والرصد تنفيذ الأهداف الوطنية للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة.

لكل واحد من تدابير التنفيذ، يرجى الإشارة إلى الهدف الوطني (الأهداف الوطنية) أو هدف (أهداف) أيشي للتنوع البيولوجي التي يسهم فيها إسهاما كبيرا

تسهم التدابير المنفذة أعلاه في جميع الأهداف الوطنية للتنوع البيولوجي و أهداف ايشي

تقييم لفعالية تدابير التنفيذ في تحقيق النتائج المرغوبة:

- ☒ التدابير المتخذة فعالة للغاية
- ☐ التدابير المتخذة فعالة جزئيا
- ☐ التدابير المتخذة غير فعالة
- ☐ غير معروفة

يرجى توضيح سبب الاختيار والإشارة إن أمكن إلى الأدوات أو المنهجية المستخدمة لتقييم الفاعلية

تضم دولة الإمارات العربية المتحدة 7 إمارات، ولتوحيد الجهود وتحقيق الالتزامات الدولية وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والدولية وخطط وبرامج العمل الوطنية والمبادرات والمؤشرات وبهدف تنفيذ الالتزامات بطريقة فعالة تم تشكيل مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة وفريق تنفيذي للتنوع البيولوجي.

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات إضافية عن هذا التقييم).

موقع وزارة التغير المناخي والبيئة
موقع وزارة التغير المناخي والبيئة/ التنوع البيولوجي

المعلومات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك دراسات حالة لتوضيح كيف حققت التدابير المتخذة (أو من المتوقع أن تحقق) نتائج تسهم في تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي تم إدماج الأهداف الوطنية في الاستراتيجيات المحلية وخطط العمل والتنسيق مع كافة القطاعات ذات العلاقة لتحقيق الأهداف مثل استراتيجية أبو ظبي للتنوع البيولوجي واستراتيجية جمعية الامارات للطبيعة **المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة** (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات إضافية) استراتيجية أبوظبي للتنوع البيولوجي 2016-2020 واستراتيجية جمعية الإمارات للطبيعة 2015-2020
العقبات والاحتياجات العلمية والتقنية المتعلقة بالتدابير المتخذة: يرجى وصف العقبات المواجهة وأي احتياجات علمية وتقنية للتغلب عليها، بما في ذلك التعاون التقني والعلمي، وأنشطة تنمية القدرات أو الاحتياج إلى مواد إرشادية. من التحديات التي واجهت دولة الامارات، هي استلام الملاحظات والتغذية الراجعة من القطاعات المعنية بالدولة في الوقت المحدد، ومع ذلك تم استلام التقرير من القطاعات بملاحظات دقيقة ووافية مما عزز من كفاءة التقرير. **المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة** (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات تتعلق بالعقبات والاحتياجات العلمية والتقنية). موقع وزارة التغير المناخي والبيئة

القسم الثالث: تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق كل هدف وطني

باستخدام النموذج أدناه، يرجى تقييم مستوى التقدم المحرز في كل من الأهداف الوطنية لبلدك أو الالتزامات المماثلة. وينبغي تكرار النموذج لكل هدف وطني. وإذا لم يكن بلدك قد وضع أهدافا وطنية، يرجى استخدام أهداف أيشي للتنوع البيولوجي.

ثالثا- تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق كل هدف وطني

الهدف 1

بحلول عام 2021، يتم تنفيذ برامج للتوعية تستهدف جميع سكان الدولة على أن يكون 75٪ على الأقل من مواطني الدولة على علم بقيم التنوع البيولوجي، وحمايته، واستخداماته المستدامة.

فئة التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف المختار:

- ☐ على المسار الصحيح لتجاوز الهدف
- ☒ على المسار الصحيح لتحقيق الهدف
- ☐ تحقق تقدم نحو الهدف ولكن بمعدل غير كاف
- ☐ لم يحدث أي تغير كبير
- ☐ هناك ابتعاد عن الهدف
- ☐ غير معروفة

تاريخ إجراء التقييم:

من 2014 إلى 2018

معلومات إضافية (يرجى تقديم معلومات عن الأدلة المستخدمة في تقييم هذا الهدف، استنادا إلى المعلومات ذات الصلة الواردة في القسم الثاني، بما في ذلك العقبات التي تواجه إجراء التقييم).

أطلقت وزارة التغير المناخي والبيئة استراتيجية وطنية للتوعية والتثقيف البيئي 2015- 2021، التي تم تطويرها وفقاً للمعايير الدولية وتوقعات الأطراف المعنية بغرض زيادة الوعي بين الأجيال الجديدة لاتخاذ سلوك أكثر مسئولية تجاه الموارد الطبيعية. وتعد التوعية والتثقيف البيئي أحد العناصر الرئيسية لسياسات المحافظة على البيئة التي تنتهجها دولة الإمارات.

وقد ارتكزت الاستراتيجية إلى 6 أهداف رئيسية بنيت على المعايير الدولية وتطلعات الأطراف المعنية، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تثقيف الشباب نحو مستقبل مستدام وتقوية التزام المجتمع لتحقيق الاستدامة والحماية البيئية وتشجيع المشاركة الفاعلة للشركات والقطاعات الاقتصادية في التوجه نحو الاستدامة البيئية وتثقيف الحكومات والجهات المعنية الرئيسية بشأن القضايا البيئية، بالإضافة إلى ضمان مواءمة وفعالية جهود التوعية والتثقيف البيئي في دولة الإمارات، وبناء القدرات في دولة الإمارات لتمكين تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتوعية والتثقيف البيئي.

يوضح الجدول التالي الاستطلاع السنوي لحالة الوعي والسلوك البيئي في دولة الامارات العربية المتحدة للعام 2017/ 2018:

نتائج مؤشرات الأداء الرئيسية للأعوام 2017 -2018 حسب مجتمعات الدراسة				
مجتمعات الدراسة	نسبة الوعي		نسبة السلوك	
	2017	2018	2017	2018
المجتمع العام	75%	78%	70%	74%
مجتمع الشباب	74%	80%	70%	80%
مجتمع موظفي الحكومة	76%	78%	76%	79%
طلاب الجامعة	77%	81%	76%	80%
المؤسسات الصناعية	69%	71%	64%	72%
مؤسسات الأعمال	74%	76%	64%	69%

مجتمع الصيادين	77%	79%	73%	75%
مجتمع المزارعين	73%	75%	62%	66%
الصيادين / الصيد المستدام	78%	81%	82%	84%
المزارعين / الزراعة المستدامة	72%	74%	69%	72%
المتوسط العام	74%	77%	69%	74%

كما تم إطلاق العديد من المبادرات من بينها:

1. معرض بيئتي مسؤوليتي الوطنية:

- سنوياً تنظم وزارة التغير المناخي معرض بيئتي مسؤوليتي الوطنية وذلك ضمن جهود الوزارة للارتقاء بالفكر البيئي ونشر الوعي بين أفراد المجتمع، مع غرس الشعور بالمسؤولية البيئية تجاه كافة السلوكيات للوصول إلى أفضل مستويات التنمية المستدامة وضمان بيئة سليمة ونظيفة للعمل والحياة بجميع جوانبها ويظهر هذا جليا في رؤية الوزارة المتمثلة في ريادة بيئية لتنمية مستدامة.
- ويستهدف المعرض توعية وتثقيف طلبة المدارس وأفراد المجتمع بأهمية المحافظة على البيئة، وتميز معرض بيئتي هذه السنة على تركيزه على أهداف التنمية المستدامة للسنة الثالثة تحت شعار الإنتاج والاستهلاك المستدامان بمشاركة كثير من الجهات الاتحادية والمحلية البيئية.

2. مبادرة المدارس المستدامة

- إن مشروع المدارس المستدامة مبادرة شاملة تقوم بها المدرسة بأكملها وهي موجهة للطلاب والمعلمين وأولياء الأمور والإداريين وحتى موظفي الصيانة.
- وفي نهاية المطاف تعمل هذه المبادرة على ربط هؤلاء جميعاً بالمجتمع. وتعتمد مكونات هذه المبادرة على التفاعل والمشاركة. في هذه المبادرة يصبح للمعلمين دور إرشادي بتشجيع الطلاب على اكتشاف الحلول بأنفسهم.
- من خلال المشاركة في هذه المبادرة سوف تحصل المدرسة على فرصة:
  - تمكين الطلاب للتواصل مع المجتمع.
  - بناء القدرات المدرسية في مجال تدقيق ورصد التأثيرات البيئية وإدارتها بأفضل الأساليب المتاحة.
  - تواصل الطلبة بالبيئات المختلفة من خلال الرحلات البيئية الميدانية.
  - توفير الفرصة للمعلمين لتعلم أساليب ومهارات جديدة لنقل التعليم البيئي في الفصول الدراسية.
- هذا البرنامج لا يقلل فقط من البصمة البيئية للمدارس المشاركة، لكنه في الواقع يساعدها على الانتقال من مرحلة القول إلى مرحلة العمل وتحقيق نتائج ملموسة للوصول إلى بيئة مستدامة. وبما أن المدارس تسعى إلى غرس المفاهيم والقيم البيئية الصحيحة وتعزيز السلوك البيئي الإيجابي بين الطلاب، فإن المشاركة في هذا البرنامج يساهم في تعزيز القدرات، والصفات والمهارات اللازمة لحل المشكلات البيئية من خلال تنفيذ المكونات الأربعة الرئيسة للمبادرة والتي تتطلب تحقيق نتائج محددة.

3. مبادرة الجامعات المستدامة

- أطلقت هيئة البيئة في أبوظبي مبادرة "الجامعات المستدامة" التي ترعاها شركة أبوظبي للدائن البلاستيكية "بروج"، وذلك في إطار جهود الهيئة لتوعية طلبة الجامعات في دولة الإمارات بالقضايا البيئية الهامة وتشجيعهم على تحمل مسؤولية البصمة البيئية لجامعاتهم.
- وتهدف مبادرة الجامعات المستدامة إلى تطوير أساليب المشاركة الإيجابية للشباب الإماراتي في معالجة قضايا المجتمع البيئية وفتح قنوات التواصل بين الجهات المسؤولة والشباب لإدراج آرائهم في البرامج والخطط الإنمائية والتعرف على طموحاتهم وتطلعاتهم فيما يخص الشأن البيئي، بالإضافة إلى إعداد القيادات والكوادر المستقبلية الواعدة وتأهيلها لمواصلة مسيرة التنمية البيئية المستدامة.

4. مبادرة الشجرة المستدامة (الغاف) –تحت شعار "الشجرة المظلة المستدامة"

- أطلقت هيئة البيئة والمحميات الطبيعية مبادرة الشجرة المستدامة (الغاف) –تحت شعار "الشجرة المظلة المستدامة" والتي تهدف إلى التوعية بأهمية شجر الغاف كإرث حضاري ووطني، من خلال: تثقيف الطلبة حول شجر الغاف من خلال تزويدهم بمعلومات الهامة عن شجر الغاف وفوائده الطبية. ونشر ثقافة الوعي البيئي لدى فئات الطلبة بأهمية المحافظة على شجر الغاف وحمايته من القطع والتحطيب من خلال ضرب الأمثلة لهم عن مكانته وأهميته الوطنية في الماضي والحاضر. وتشجيع الطلبة لابتكار وطرح الوسائل والسبل لإيجاد الحلول البيئية والسبل للقضاء على ظاهرة قطع شجر الغاف لأغراض التحطيب وغيره. وغرس قيم السلوك البيئي الايجابي نحو المحافظة على شجر الغاف كثروة قومية هامة في الامارات.

5. مهرجان صير بونعير البيئي

- يعد المهرجان من المبادرات التي أطلقتها هيئة البيئة والمحميات الطبيعية، حيث يهدف المهرجان إلى التأكيد على ثوابت المنهج الفكري لصاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الاعلى حاكم الشارقة في

صون الموروث الحضاري والبيئي والحفاظ على الحقوق البيئية للأجيال القادمة. وإبراز الأهمية البيئية والسياحية والحضارية لمحمية صير بو نعير. وتوعية رواد جزيرة صير بو نعير بأهمية الالتزام بالأنظمة القانونية الخاصة بالحفاظ على النظم البيئية في الجزيرة. وتحفيزهم للمساهمة في تفعيل الأنشطة الرشيدة لصون تنوعها البيولوجي.

6. فعالية اكتشف صير بونعير
- قامت بها هيئة البيئة والمحميات بالشارقة، حيث تستهدف طلاب المدارس من الحلقة الثانية والتعليم الثانوي، وتسعى لتقوية ثقافة الجيل الناشئ بمفاهيم التنوع البيولوجي والاستدامة للمحميات البحرية والتعريف بأهمية جزيرة صير بونعير محلياً وإقليمياً. وتوعية الجيل الناشئ حول الآثار السلبية على صحة الانسان والبيئة البحرية جراء إلقاء المخلفات. و نشر التوعية حول التحديات البيئية

المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم

المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة) في هذا التقييم

- معدل الوعي البيئي على مستوى الدولة (يشمل مؤشر فرعي متعلق بالتنوع البيولوجي)
- معدل السلوك البيئي على مستوى الدولة (يشمل مؤشر فرعي متعلق بالتنوع البيولوجي)
- معدل الوعي البيئي لدى الشباب (يشمل مؤشر فرعي متعلق بالتنوع البيولوجي)
- معدل السلوك البيئي لدى الشباب (يشمل مؤشر فرعي متعلق بالتنوع البيولوجي)

أو:

☐ لم يستخدم أي مؤشر

يرجى وصف أي وسائل أو أدوات أخرى مستخدمة لتقييم التقدم

يتم تقييم التقدم من خلال اللجنة الوطنية للتثقيف والتوعية كما تقوم اللجنة بالأشراف على سير تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتثقيف والتوعية

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات تتعلق بهذا التقييم).

- موقع المركز الإعلامي لوزارة التغير المناخي والبيئة
- المدارس المستدامة
- الجامعات المستدامة
- معرض بيئتي مسؤوليتي الوطنية
- هيئة البيئة والمحميات الطبيعية

مستوى الثقة في التقييم المشار إليه أعلاه

☒ يستند إلى أدلة شاملة
☐ يستند إلى أدلة جزئية
☐ يستند إلى أدلة محدودة

يرجى تقديم توضيح لمستوى الثقة المشار إليه أعلاه

تم اختيار تقييم الثقة "يستند على أدلة شاملة"، حيث وضعت دولة الامارات العربية المتحدة مؤشرات وخطط عمل لتنفيذ وتحقيق أهداف ايشي، بالإضافة إلى وجود مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة ولجنة تنفيذية للتنوع البيولوجي، اللاتي بدورها تتابع تحقيق الأهداف الوطنية، تم توضيح البرامج وخطط العمل والمبادرات المنفذة لتحقيق الأهداف في التقييم.

مدى كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم

☒ الرصد المتعلق بهذا الهدف كاف
☐ الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي (مثلا يغطي جزءا فقط من المجال أو القضية)
☐ لا يوجد نظام للرصد
☐ لا توجد حاجة إلى الرصد

يرجى وصف كيف يتم رصد الهدف والإشارة إلى ما إذا كان هناك نظام رصد قائم

قد أنشأت الدولة مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة والذي يضم كافة متخذي القرارات في الدولة وتشمل القطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا البيئة بما فيها التنوع البيولوجي وذلك لمتابعة تنفيذ التزامات الدولة في المسائل المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي بطريقة فعالة، كما انه تم انشاء عديد من الفرق الفنية والتي من مهامها تنفيذ توصيات المجلس ومتابعة ورصد التقدم في تنفيذ كافة الالتزامات الوطنية والدولية.

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات إضافية تتعلق بنظام الرصد).

وزارة التغير المناخي والبيئة/ المركز الاعلامي

الهدف 2

بحلول عام 2021، يكون قد تم دمج قيم التنوع البيولوجى فى عمليات التخطيط وصنع القرار.

فئة التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف المختار:

☐ على المسار الصحيح لتجاوز الهدف
☒ على المسار الصحيح لتحقيق الهدف
☐ تحقق تقدم نحو الهدف ولكن بمعدل غير كاف
☐ لم يحدث أي تغير كبير
☐ هناك ابتعاد عن الهدف
☐ غير معروفة

تاريخ إجراء التقييم:

من 2014 إلى 2018

معلومات إضافية (يرجى تقديم معلومات عن الأدلة المستخدمة في تقييم هذا الهدف، استنادا إلى المعلومات ذات الصلة الواردة في القسم الثاني، بما في ذلك العقبات التي تواجه إجراء التقييم).

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بإنشاء مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة بالقرار الوزاري رقم 795 لسنة 2016 بتشكيل مجلس الإمارات للتغير المناخي والبيئة، الذي يتولى اقتراح السياسة العامة للدولة بشأن تغير المناخ والبيئة والتنمية الخضراء، والتنوع البيولوجي، ووضع الأسس العامة للخطط والمشاريع العامة والقطاعية المتعلقة بالحد من تداعيات التغير المناخي، وتعزيز العمل المشترك في مجال البيئة، والخدمات البلدية ذات الصلة. بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء، والاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي والاستراتيجيات البيئية الوطنية الأخرى، إضافةً إلى تمثيل الدولة في المفاوضات الدولية والإقليمية ذات الصلة باختصاصات الوزارة، إلى جانب مواءمة الاستراتيجيات الاتحادية والمحلية وتنفيذ الالتزامات الدولية وتشجيع مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص، وتطوير الدراسات والبحوث العلمية في المجالات ذات الصلة.

تم إدماج قيم التنوع البيولوجي في العديد من السياسات والاستراتيجيات والبرامج وخطط العمل الوطنية منها:

1. رؤية الامارات 2021:

في إطار السعي إلى جعل دولة الإمارات العربية المتحدة من أفضل دول العالم بحلول عام 2021 والذي يصادف الاحتفال بمرور 50 عاماً على تأسيس الدولة، فقد أصدرت الدولة رؤية الإمارات 2021، والتي تتضمن أربعة عناصر هامّة تشمل الأهداف التفصيلية المتعلقة بالهوية الوطنية والاقتصاد والتعليم والصحة، حيث تسعى إلى تأسيس شعب طموح واثق ومتمسك بتراثه واتحاد قوي يجمعه المصير المشترك واقتصاد تنافسي بقيادة إماراتيين يتميزون بالإبداع والمعرفة وجودة حياة عالية في بيئة معطاء مستدامة.

وقد حظيت حماية البيئة واستدامتها بأهمية خاصة ضمن هذه الرؤية حيث تناول العنصر الرابع موضوع حماية البيئة من خلال التركيز على دعم المبادرات الدولية الهادفة إلى حماية البيئة والالتزام في تطوير وتطبيق الحلول المبتكرة لحماية البيئة وضمان استدامتها ونشر الوعي البيئي وترويج السلوكيات البيئية، والتخفيف من حدة التأثيرات المناخية وحماية الأنظمة البيئية الهشة والحد من التلوث.

إضافة لذلك فإن العنصر الثالث من الرؤية يسعى إلى الوصول إلى اقتصاد متنوع مستدام وتحقيق النمو المتوازن عبر حزمة من مصادر الطاقة المستدامة كالطاقة المتجددة والبديلة. كما تضمنت الرؤية أيضاً التركيز على أهمية تحقيق حياة صحية مديدة للمواطنين والتركيز على القضاء على مسببات الأمراض التي تتفشى نتيجة تلوث المحيط البيئي.

2. استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء:

تضمنت الاستراتيجية مساراً خاصا بالحفاظ على التنوع البيولوجي و التوازن البيئي، فقد تم في عام 2012 إطلاق مبادرة وطنية طويلة المدى لبناء اقتصاد أخضر في دولة الإمارات، تحت شعار "اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة "، تهدف من خلالها الدولة أن تكون أحد الرواد العالميين في هذا المجال ومركزا لتصدير وإعادة تصدير المنتجات والتقنيات الخضراء، بالإضافة للحفاظ على بيئة مستدامة تدعم نمواً اقتصادياً طويل المدى، حيث تشمل المبادرة مجموعة من البرامج والسياسات في مجالات الطاقة والزراعة والاستثمار والنقل المستدام، بالإضافة لسياسات بيئية وعمرانية جديدة تهدف لرفع جودة الحياة في الدولة ، بما يعزز من تنافسيتها واستدامة التنمية للأجيال القادمة.

وخلال السنوات القادمة، وصولا للعام 2021، سيتم إطلاق مجموعة من المبادرات والمشاريع الوطنية فى كافة المجالات

لتحقيق الأهداف، وتشمل مبادرة الاقتصاد الأخضر ستة مسارات رئيسية تغطي مجموعة كبيرة من التشريعات والسياسات والبرامج والمشاريع.

ويشمل المسار الأول الطاقة الخضراء، وهي مجموعة من البرامج والسياسات الهادفة لتعزيز إنتاج واستخدام الطاقة المتجددة والتقنيات المتعلقة بها، بالإضافة لتشجيع استخدام الوقود النظيف لإنتاج الطاقة والعمل على تطوير معايير وتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعين الحكومي والخاص.

أما المسار الثاني، فيشمل السياسات الحكومية والهادفة لتشجيع الاستثمارات في مجالات الاقتصاد الأخضر وتسهيل عمليات إنتاج واستيراد وتصدير وإعادة تصدير المنتجات والتقنيات الخضراء، بالإضافة للعمل على خلق فرص العمل للمواطنين في هذه المجالات وتجهيز الكوادر الوطنية في هذا المجال.

أما المسار الثالث للمبادرة، فيأتي تحت عنوان المدينة الخضراء، حيث يشمل مجموعة من سياسات التخطيط العمراني الهادفة للحفاظ على البيئة، ورفع كفاءة المساكن والمباني بيئياً، كما يشمل مبادرات لتشجيع وسائل النقل الصديقة للبيئة أو ما يسمى بالنقل المستدام، بالإضافة لبرامج تهدف لتنقية الهواء الداخلي للمدن في دولة الإمارات لتوفير بيئة صحية للجميع.

ويشمل المسار الرابع التعامل مع آثار التغير المناخي، وذلك عبر سياسات وبرامج تهدف لخفض الانبعاثات الكربونية من المنشآت الصناعية والتجارية، بالإضافة لتشجيع الزراعة الذكية (استخدام التقنيات الحديثة) عن طريق مجموعة من الحوافز على المستويين الاتحادي والمحلي، كما يشمل هذا المسار الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية التوازن البيئي لجميع الكائنات البرية والبحرية في بيئة دولة الإمارات.

أما المسار الخامس فيسمى الحياة الخضراء، حيث يشمل مجموعة من السياسات والبرامج الهادفة لترشيد استخدام موارد الماء والكهرباء والموارد الطبيعية، بالإضافة لمشاريع إعادة تدوير المخلفات الناتجة عن الاستخدامات التجارية أو الفردية، كما يحوي هذا المسار على مبادرات التوعية والتعليم البيئي للجمهور، سواء عن طريق القطاعات التعليمية، أو عبر وسائل التوعية الإعلامية، بما يضمن رفع مستوى تفاعل الجمهور مع كافة مبادرات الاقتصاد الأخضر.

أما المسار السادس، فيشمل التكنولوجيا والتقنية الخضراء، حيث سيركز هذه المسار في مرحلته الأولى على تقنيات التقاط وتخزين الكربون، بالإضافة لتقنيات تحويل النفايات إلى طاقة، ما يسهم في التخلص من النفايات بطريقة اقتصادية تسهم في تلبية بعض احتياجات الطاقة، كما سيركز هذه المسار أيضا على تقنيات تعزيز الكفاءة، وهي التقنيات التي تقلل من استخدامات الطاقة اليومية واستهلاكها بالنسبة للشركات أو الأفراد بدون التأثير على الإنتاج النهائي.

3. استراتيجية وزارة التغير المناخي والبيئة 2021:

الرؤية: ريادة بيئية لتنمية مستدامة
الرسالة: نعمل مع شركائنا لحماية البيئة والمحافظة على مواردها وتنميتها واستثمارها بكفاءة لضمان استدامتها.
الأهداف الاستراتيجية:

- تعزيز الصحة البيئية والتحول إلى الاقتصاد الأخضر
- استدامة النظم الطبيعية
- تعزيز التنوع الغذائي وضمان استدامته
- الحد من تداعيات التغير المناخي بما يدعم أولويات التنمية الاقتصادية في الدولة
- تعزيز انفاذ التشريعات البيئية
- ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية
- ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي

4. استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات 2036:

تم وضع استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات 2036، الهادفة إلى ضمان استدامة واستمرارية الوصول إلى المياه خلال الظروف الطبيعية وظروف الطوارئ القصوى، بما ينسجم مع قوانين الدولة ومواصفات منظمة الصحة العالمية، ويسهم في تحقيق رخاء وازدهار المجتمع واستدامة نمو الاقتصاد الوطني.

تتمثل المستهدفات العليا للاستراتيجية في خفض إجمالي الطلب على الموارد المائية 21%، وزيادة مؤشر إنتاجية المياه إلى 110 دولارات للمتر المكعب، وخفض مؤشر ندرة المياه إلى 3 درجات، وزيادة نسبة إعادة استخدام المياه المعالجة إلى 95%، وتوفير سعة تخزين لمدة يومي تخزين للحالات العادية في النظام المائي.

إن استراتيجية الأمن المائي 2036 للدولة تم تطويرها بالتنسيق وبمشاركة جميع الهيئات والجهات المعنية بالمياه في الدولة. وتم إعداد الاستراتيجية من منظور وطني شامل لتغطي كافة عناصر سلسلة الإمداد المائي وفي إطار زمني مدته 20 عاماً.

وسيتم تنفيذ الاستراتيجية من خلال التركيز على 3 برامج استراتيجية رئيسية تشمل برنامج إدارة الطلب على المياه، وبرنامج

إدارة الإمداد المائي وبرنامج الإنتاج والتوزيع للطوارئ. إضافة إلى محاور مشتركة تشمل تطوير السياسات والتشريعات وحملات التوعية والترشيد واستخدام التقنيات المتقدمة والابتكار وبناء القدرات في مجال المياه.

5. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر 2021:

تم تحديث الاستراتيجية الوطنية بما ينسجم مع "رؤية الإمارات 2021 " والأهداف الاستراتيجية للحكومة الاتحادية والأهداف الاستراتيجية لوزارة التغير المناخي والبيئة، والاستراتيجيات الحكومية القطاعية ذات الصلة، أخذاً بعين الاعتبار الأهداف الاستراتيجية للخطة العشرية لاتفاقية مكافحة التصحر (2008-2018)، والتي تمثل إطاراً متكاملاً لمكافحة التصحر. وتتمثل الموجهات الاستراتيجية فيما يلي:

- تحسين حالة النظم البيئية المتأثرة
- التركيز على دور برامج مكافحة التصحر في حفظ التنوع البيولوجي والحد من تغير المناخ
- زيادة التوعية والتعليم والاهتمام بقضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.
- بناء القدرات والتطوير المؤسسي والتشريعي.
- مواكبة التطور العالمي العلمي والتقني والمعرفي في مجال مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والتخفيف من آثار الجفاف.
- وتشتمل الاستراتيجية الوطنية على مجموعة من المبادرات لتحقيق الموجهات الاستراتيجية وكذلك مؤشرات أداء رئيسية، ومؤشرات أداء تشغيلية، مع مراعاة المبادئ الرئيسية التالية:
- الحفاظ على الأنظمة البيئية والتخفيف من آثار تغير المناخ.
- تشجيع الطاقة البديلة (المتجددة).
- التركيز على التنمية المستدامة للموارد المائية.
- التنمية المستدامة للغطاء النباتي والحفاظ على التنوع البيولوجي.
- الحد من تدهور التربة وتبني نهج متكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي.

6. الاستراتيجية الوطنية للمحافظة على البيئة البحرية والساحلية:

اعتمدت الدولة في استراتيجية الاستدامة البحرية والساحلية 6 موجهات رئيسة تتناول قضايا نظم البيئة البحرية والساحلية تم وضعها لتحديد الأهداف الوطنية في مجالات واضحة. الموجهات الرئيسية للاستراتيجية هي:

- المحافظة على التنوع البيولوجي والنظم البيئية البحرية والساحلية وضمان استدامتها
- الوقاية والحد من الآثار السلبية لتلوث البيئة البحرية والساحلية
- تعزيز الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والتكيف مع التغيرات المناخية
- تطوير الرصد والرقابة الشاملة للبيئة البحرية والساحلية
- بناء القدرات الوطنية ونشر الوعي بقضايا البيئة البحرية والساحلية
- تعزيز الشراكة الإقليمية والدولية لاستدامة البيئة البحرية والساحلية

تضم الموجهات أهداف وطنية تترجم الرؤية إلى أهداف ملموسة وواضحة، وتحوي بدورها على مجموعة من المبادرات.

7. استراتيجية وزارة التربية والتعليم (2010- 2020):

نسقت وزارة التربية والتعليم مع وزارة التغير المناخي والبيئة العديد من الاجتماعات والتي تهدف الى دراسة وإعداد أو تطوير مناهج تعليمية خاصه بالبيئة، وتتضمن استراتيجية وزارة التربية والتعليم (2010-2020) عشرة أهداف استراتيجية تتناول مختلف جوانب تعزيز التعليم في الدولة وأهداف استراتيجية متعلقة بتطوير المناهج وتفعيل الشراكة المجتمعية وغيرها تساهم بشكل غير مباشر في حماية البيئة والتنوع البيولوجي.

كما تم دمج مفاهيم التنوع البيولوجي في العديد من الاستراتيجيات الوطنية في القطاعات ذات العلاقة مثل الطاقة والصحة والامن البيولوجي وغيرها.

كما تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق بيئة مستدامة من حيث جودة الهواء، والمحافظة على الموارد الطبيعية، وزيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة وتطبيق التنمية الخضراء. وتصدر أغلب مؤسسات الدولة في كافة القطاعات تقارير استدامة بهدف إنشاء دولة مستدامة تحمي وتعزز البيئة والموارد الطبيعية بما يخدم الأجيال الحالية والمستقبلية.

8. الخطة الوطنية للتغير المناخي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2017- 2050

وضعت دولة الامارات الخطة الوطنية للتغير المناخي 2050، التي تعد الأولى من نوعها في المنطقة، والتي تمثل إطار عمل وطني شامل يتمحور حول ثلاث أولويات تتمثل في إدارة انبعاثات الغازات الدفيئة وزيادة القدرة على التكيف وتعزيز التنوع الاقتصادي بإشراك القطاع الخاص في الدولة من خلال تبني حلول مبتكرة للتحديات المترتبة عن التغير المناخي، وذلك ضمن إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية الخضراء 2015-2030.

9. استراتيجية الأمن الحيوي المعتمدة لإمارة أبوظبي 2019- 2023

تم إدراج موضوع حماية التنوع البيولوجي ضمن استراتيجية الأمن الحيوي المعتمدة لإمارة أبوظبي 2019- 2023 لضمان الوقاية من تهديدات السلامة البيولوجية، حيث سيتم من خلال هذه الاستراتيجية تنفيذ مبادرة التحليل المتكامل والشامل للمخاطر التي تهدد الأمن الحيوي ومن ضمنها السلامة البيولوجية ووضع التدابير اللازمة للسيطرة على هذه المخاطر.

10. استراتيجية شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك)

تعتبر حماية البيئة ودعم التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالتصدي لظاهرة التغير المناخي التي تواجه العالم إحدى التزامات شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) في سياسة الصحة والسلامة والبيئة.

وتتركز استراتيجية أدنوك في إدارة مخاطر التغير المناخي على تحسين إدارة الغازات المسببة للاحتباس الحراري من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة والاستعانة بتقنيات تعمل على تقليل الانبعاثات بشكل فعال على المدى القصير وتعزيز الابتكارات في أساليب التقنية التي نتبعها على المدى البعيد.

وفي هذا الإطار قامت أدنوك بوضع وتطبيق سياسات مؤسسية واستثمارات في استعادة الغاز وتقنيات تقليل الحرق لتحقيق أهداف الصحة والسلامة والبيئة بالتخلص من حرق الهيدروكربونات في المواقع التابعة لمجموعة شركات أدنوك.

كما تتبنى شركة أدنوك إنشاء وتطبيق نظام لإدارة الطاقة لتحسين كفاءة الطاقة بتطبيق مجموعة من أفضل الممارسات، مثل التخلص من الإنتاج المحلي للكهرباء بالتحول إلى الشبكة العامة لهيئة المياه والكهرباء، وتحسين كفاءة الطاقة في العمليات، واستخدام الطاقة المتجددة، واستعادة وإعادة استخدام الحرارة، الخ.

إضافة إلى ذلك وتماشياً مع التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالحد من تداعيات التغير المناخي، قمنا أيضاً بتنفيذ سلسلة من الأبحاث والعلوم التطبيقية وتطوير مجموعة من المشاريع المتميزة مثل:

- مشروع "الريادة" وهو مشروع مشترك مع رائدة الطاقة المتجددة شركة "مصدر"، يركز على استكشاف وتطوير نمط تجاري لالتقاط واستخدام وتخزين الكربون. وكان التطبيق الأول لمشروع "الريادة" مع شركة حديد الإمارات، وذلك من خلال إلتقاط 800 ألف طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنوياً وإعادة ضخه في آبار النفط لرفع إنتاجيتها.
- مشروع استعادة غاز الشعلة في أحد حقول شركة أدنوك والذي تم تصنيفه تحت بند "آلية التطوير النظيفة ضمن اتفاقية إطار العمل الخاص بالتغير المناخي التابعة للأمم المتحدة" والذي أدى إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 110 ألف طن.
- تبذل شركة أدنوك أقصى ما يمكنها من جهد وعناية من أجل الالتزام الدائم باعتبارات ومتطلبات التنوع الحيوي، ضمن خططها الإدارية، وتضمين كل ذلك في عملية تطبيق نظام الصحة والسلامة والبيئة لديها لضمان عدم الإضرار بالبيئات الطبيعية التي تمارس فيها عملياتها لضمان حماية البيئة عند تنفيذ مشاريعها. ويتم تعزيز هذه الجهود عن طريق عمليات الفحص والتفتيش المنتظمة لمراقبة التأثيرات البيئية السلبية المحتمل وقوعها خلال مراحل تنفيذ وتشغيل المشاريع.
- كما تتبنى شركة أدنوك نهجاً استباقياً حول تعزيز الإنتاجية والتنوع الحيوي في البيئة البحرية لأبوظبي من خلال تنفيذ عدد من مشاريع إعادة التأهيل والتكاثر الزراعي في تلك المناطق. وتتضمن هذه المشاريع زراعة أشجار القرم والأعشاب البحرية، وبناء الشعاب الصناعية والهياكل المشابهة لبيئة الحياة الطبيعية للأسماك، عبر مناطق امتياز أدنوك. وفي هذا الإطار تم:
-
  - زراعة 3 مليون شتلة من شتلات أشجار المانغروف عبر جميع مشاتل أدنوك في جزيرتي الضبعية وزركوه، بالإضافة إلى 550,000 شتلة تم زراعتها عبر كافة أنحاء إمارة أبو ظبي.
  - 1 هكتار من الحشائش البحرية تم زراعتها عن طريق إعادة توطين النباتات البالغة والمأخوذة من قيعان بحرية سليمة إلى المواقع الجديدة.
  - 184 هيكل من الشعاب المرجانية الاصطناعية تم نشرها في المنطقة الغربية من إمارة أبو ظبي بالإضافة إلى 293 هيكل تم نشره في جزيرة زركوه.

وتجدون أدناه روابط تقارير الاستدامة التى تشمل إنجازات القطاعات فى حماية البيئة والتنوع البيولوجى وبعض المواقع ذات الصلة.

المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم

المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة) في هذا التقييم

- المؤشرات المنبثقة من الاستراتيجيات المذكورة أعلاه.

أو:
☐ لم يستخدم أي مؤشر

يرجى وصف أي وسائل أو أدوات أخرى مستخدمة لتقييم التقدم

<إدخال النص>

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات تتعلق بهذا التقييم).

1. تقارير استدامة قطاع النقل:
   - دائرة النقل أبوظبي
   - هيئة الطرق والمواصلات دبي
2. تقارير قطاع الكهرباء والماء
   - هيئة الكهرباء والمياه دبي
3. تقارير الاستدامة الجمارك
   - جمارك دبي
4. قطاع الطاقة:
   - مؤسسة الإمارات للطاقة النووية
   - دولفين للطاقة
   - شركة أبوظبي الوطنية للبترول
   - شركة أبوظبي الوطنية للبترول / البيئة والاستدامة
5. قطاع التطوير
   - المنطقة الحرة دبي
   - شركة اتحاد المقاولين
6. السياسات
   - الخطة الوطنية للتغير المناخي
   - استراتيجية الأمن المائي في دولة الامارات العربية المتحدة/ وزارة الطاقة والصناعة
7. الاقتصاد الأخضر
   - تقرير حالة الاقتصاد الأخضر في دولة الإمارات العربية المتحدة 2017

مستوى الثقة في التقييم المشار إليه أعلاه

☒ يستند إلى أدلة شاملة
☐ يستند إلى أدلة جزئية
☐ يستند إلى أدلة محدودة

يرجى تقديم توضيح لمستوى الثقة المشار إليه أعلاه

تم اختيار تقييم الثقة "يستند على أدلة شاملة"، حيث وضعت دولة الامارات العربية المتحدة مؤشرات وخطط عمل لتنفيذ وتحقيق أهداف ايشي، بالإضافة إلى وجود مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة ولجنة تنفيذية للتنوع البيولوجي، اللاتي بدورها تتابع تحقيق الأهداف الوطنية، تم توضيح البرامج وخطط العمل والمبادرات المنفذة لتحقيق الأهداف في التقييم.

مدى كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم

☒ الرصد المتعلق بهذا الهدف كاف
☐ الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي (مثلا يغطى جزءا فقط من المجال أو القضية)

☐ لا يوجد نظام للرصد
☐ لا توجد حاجة إلى الرصد

يرجى وصف كيف يتم رصد الهدف والإشارة إلى ما إذا كان هناك نظام رصد قائم

قد أنشأت الدولة مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة والذي يضم كافة متخذي القرارات في الدولة وتشمل القطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا البيئة بما فيها التنوع البيولوجي وذلك لمتابعة تنفيذ التزامات الدولة في المسائل المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي بطريقة فعالة، كما انه تم انشاء عديد من الفرق الفنية والتي من مهامها تنفيذ توصيات المجلس ومتابعة ورصد التقدم في تنفيذ كافة الالتزامات الوطنية والدولية.

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات إضافية تتعلق بنظام الرصد).

الهدف 3

بحلول عام 2021، يتم إلغاء الحوافز، بما فيها الإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي، أو تزال تدريجيا أو تعدل ويتم وضع وتطبيق حوافز إيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، مع مراعاة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

فئة التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف المختار:

☐ على المسار الصحيح لتجاوز الهدف
☒ على المسار الصحيح لتحقيق الهدف
☐ تحقق تقدم نحو الهدف ولكن بمعدل غير كاف
☐ لم يحدث أي تغير كبير
☐ هناك ابتعاد عن الهدف
☐ غير معروفة

تاريخ إجراء التقييم:

من 2014 إلى 2018

معلومات إضافية (يرجى تقديم معلومات عن الأدلة المستخدمة في تقييم هذا الهدف، استنادا إلى المعلومات ذات الصلة الواردة في القسم الثاني، بما في ذلك العقبات التي تواجه إجراء التقييم).

تشجع الحوافز في دولة الإمارات العربية المتحدة على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والمحافظة عليها، ولا تعطى إلا بعد دراستها والتأكد من أنها لا تؤثر سلباً على البيئة المحلية والتنوع البيولوجي في الدولة.

وانطلاقاً من حرص الدولة على المحافظة على القطاع الزراعي بشكل عام، ونخيل التمر بشكل خاص، وتعزيز دوره في الأمن الغذائي وفي الاقتصاد الوطني، أطلقت وزارة التغير المناخي والبيئة في عام 2012 مبادرة "نخلينا" تهدف هذه المبادرة الى ايجاد حزمة متكاملة من الاجراءات والخدمات التي تقدم لمزارعي النخيل لتعزيز المساهمة الاقتصادية لزراعة النخيل وإنتاج التمور والصناعات المرتبطة بها في الناتج المحلي، وتعزيز دورها في المحافظة على الامن الغذائي وتنويع مصادر الدخل وذلك بتحسين نوعية المنتج، بالإضافة إلى إيجاد قواعد بيانات صحيحة حديثة وموثوقة حول واقع زراعة النخيل، والمحافظة على المكانة المرموقة التي بلغتها دولة الإمارات في مجال زراعة النخيل وإنتاج التمور وتشتمل هذه الحزمة على خدمة مكافحة آفات النخيل باستخدام جميع الوسائل الممكنة والتركيز على استخدام النظم الحديثة التي لا تؤثر في النظام البيئي والحيوي للدولة.

كما تقدم الدولة من خلال وزارة التغير المناخي والبيئة دعم للمزارعين من مواطني الدولة لتشجيع الزراعة وأنواعها الحديثة كالزراعة المائية والزراعة العضوية بحيث يتم توفير مستلزمات الانتاج وفق أفضل المعايير وبنصف القيمة. كما تقدم الدولة من خلال وزارة التغير المناخي والبيئة دعم لقطاع الصيد وهو عبارة عن تنمية البنية التحتية والمرافق المستخدمة لمرتادي البحر بما يتواكب مع جودة البنية التحية للدولة إضافة الى الدعم بمعدات صديقة للبيئة مثل محركات بحرية قليلة الانبعاثات لتحقيق بيئة مستدامة.

وكذلك تساهم الشركات الخاصة في تحفيز المجتمع على الحفاظ على البيئة وبالتالي على التنوع البيولوجي وكمثال شركة بيئة بإمارة الشارقة.

المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم

المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة) في هذا التقييم

<المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة> يرجى تقديم قائمة بالمؤشرات المستخدمة في تقييم هذا الهدف.

أو:
☒ لم يستخدم أي مؤشر

يرجى وصف أي وسائل أو أدوات أخرى مستخدمة لتقييم التقدم

<إدخال النص>

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات تتعلق بهذا التقييم).

دعم الصيادين وزارة التغير المناخي والبيئة
دعم المزارعين وزارة التغير المناخي والبيئة
برنامج مكافئة بيئة لشركة بيئة دولة الامارات العربية المتحدة

مستوى الثقة في التقييم المشار إليه أعلاه

☒ يستند إلى أدلة شاملة
☐ يستند إلى أدلة جزئية
☐ يستند إلى أدلة محدودة

يرجى تقديم توضيح لمستوى الثقة المشار إليه أعلاه

<إدخال النص>
تم اختيار تقييم الثقة "يستند على أدلة شاملة"، حيث وضعت دولة الامارات العربية المتحدة مؤشرات وخطط عمل لتنفيذ وتحقيق أهداف ايشي، بالإضافة إلى وجود مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة ولجنة تنفيذية للتنوع البيولوجي، اللاتي بدورها تتابع تحقيق الأهداف الوطنية، تم توضيح البرامج وخطط العمل والمبادرات المنفذة لتحقيق الأهداف في التقييم.

مدى كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم

☒ الرصد المتعلق بهذا الهدف كاف
☐ الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي (مثلا يغطي جزءا فقط من المجال أو القضية)
☐ لا يوجد نظام للرصد
☐ لا توجد حاجة إلى الرصد

يرجى وصف كيف يتم رصد الهدف والإشارة إلى ما إذا كان هناك نظام رصد قائم

قد أنشأت الدولة مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة والذي يضم كافة متخذي القرارات في الدولة وتشمل القطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا البيئة بما فيها التنوع البيولوجي وذلك لمتابعة تنفيذ التزامات الدولة في المسائل المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي بطريقة فعالة، كما انه تم انشاء عديد من الفرق الفنية والتي من مهامها تنفيذ توصيات المجلس ومتابعة ورصد التقدم في تنفيذ كافة الالتزامات الوطنية والدولية.

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات إضافية تتعلق بنظام الرصد).

<إضافة وصلة> <إضافة ملف>

الهدف 4

بحلول عام 2021، يتم زيادة عدد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي اعتمدت تدابير وخطط لتحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدام، للحد من التأثير على التنوع البيولوجي في الدولة.

فئة التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف المختار:

☐ على المسار الصحيح لتجاوز الهدف
☒ على المسار الصحيح لتحقيق الهدف
☐ تحقق تقدم نحو الهدف ولكن بمعدل غير كاف
☐ لم يحدث أي تغير كبير
☐ هناك ابتعاد عن الهدف
☐ غير معروفة

تاريخ إجراء التقييم:

من 2014 إلى 2018

معلومات إضافية (يرجى تقديم معلومات عن الأدلة المستخدمة في تقييم هذا الهدف، استنادا إلى المعلومات ذات الصلة الواردة في القسم الثاني، بما في ذلك العقبات التي تواجه إجراء التقييم).

تسارعت وتيرة التنمية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وعلى الرغم مما وفرته هذه التنمية من مزايا اقتصادية ومستويات عالية من الرفاهية، إلاّ أنها أفرزت العديد من التأثيرات السلبية التي انعكست في بروز وتفاقم العديد من المشكلات البيئية كتغير المناخ، والتلوث، وخسارة التنوع البيولوجي، واستنزاف الموارد.

وجاء اعتماد مفهوم الاقتصاد الأخضر.ليشكل أداة مهمة لضبط النمو الاقتصادي وتوجيهه نحو الاستدامة، وذلك من خلال إيلاء البعد البيئي قدراً أكبر من الاهتمام في سياسات التنمية الاقتصادية. وقد تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة هذا النهج في عام 2012 من خلال استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء، التي تستهدف تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد أخضر.منخفض الكربون يعتمد بصورة أساسية على التقنيات الحديثة والمعرفة والابتكار.

وتعمل وزارة التغير المناخي والبيئة، بالتعاون مع شركائها في القطاعين الحكومي والخاص، من خلال مجلس الإمارات للتغير المناخي والبيئة وغيره من الأطر المؤسسية، على تنفيذ البرامج الوطنية المحددة في الأجندة الوطنية الخضراء 2015-2030 التي اعتمدها مجلس الوزراء في عام 2015 كخارطة طريق لتحقيق أهداف استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء، وتحديد ومراقبة سير المشاريع التي يجري تنفيذها بموجب تلك البرامج.

أصدرت الدولة العديد من التشريعات ومنها:

- قرار مجلس الوزراء رقم 33 لسنة 2018 بشأن تداول الزيوت المستعملة
- قرار وزاري رقم 783 لسنة 2015 في شأن المواد الكيميائية الصناعية المحظورة والمقيدة الاستخدام بدولة الامارات العربية المتحدة
- قرار مجلس الوزراء رقم 26 لسنة 2014 في شأن النظام الوطني الخاص بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون
- قرار وزاري رقم 567 لسنة 2014 في شأن اللائحة التنظيمية الخاصة بتخطيط وتشغيل وتنفيذ أعمال المنشآت العاملة في مجال الكسارات والمقالع
- قرار وزاري رقم 141 لسنة 2012 بشأن ترشيد استهلاك الطاقة والماء في المباني الحكومية - التطبيقات الخضراء
- قرار وزاري رقم 137 لسنة 2012 في شأن الخطوط الإرشادية لتنظيم أنشطة المنشآت العاملة في مجال صناعة الإسمنت
- قرار وزاري رقم 33 لسنة 2012 في شأن تنظيم تداول المواد الهيدروكلوفلوركربونية
- قرار مجلس الوزراء رقم 24 لسنة 2011 في شأن تنظيم أنشطة المنشآت العاملة في مجال صناعة الإسمنت
- قرار وزاري رقم 42 لسنة 2008 بشأن إجراءات الرقابة على إنتاج أنابيب الأسبستوس وإجراءات وضوابط التخلص من مخلفات منتجات الاسبستوس
- تحديث قرار مجلس الوزراء رقم 12 لسنة 2006 في شأن نظام حماية الهواء من التلوث - أحد الأنظمة الصادرة بموجب القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1999
- المشروع الوطني جرد ملوثات جودة الهواء

كما أصدرت الدولة العديد من التقارير ومنها:

- مبادرة البصمة البيئة للإمارات - تقرير المرحلة الأولى 2007-2010
- تقرير حالة الاقتصاد الأخضر بدولة الإمارات العربية المتحدة 2014
- تقرير حالة البيئة 2015 و2018
- حالة البيئة في إمارة أبوظبي 2017
- تقرير حالة الاقتصاد الأخضر بدولة الإمارات العربية المتحدة 2015
- الوضع الراهن للمدن والمباني المستدامة في المنطقة العربية 2017
- تقرير حالة الاقتصاد الأخضر في دولة الإمارات العربية المتحدة 2017
- تقرير الامن المائي في دولة الإمارات العربية المتحدة 2017

إضافة إلى ذلك، أصدرت دواة الإمارات العديد ممن الأدلة الإرشادية والنشرات مثل:

- الدليل المرجعي لمؤشرات الأداء الخضراء بدولة الامارات
- الموجهات الاستراتيجية والبرامج الوطنية
- مبادرة الأجندة الخضراء لدولة الامارات العربية المتحدة
- دليل أدوات الأعمال الخضراء في دولة الامارات العربية المتحدة
- الدليل الارشادي لمؤشر جودة هواء الامارات

كما اعتمدت عديد المبادرات مثل:

- تعزيز الإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية
- برنامج وطني للإدارة المتكاملة للنفايات
- رصد ومراقبة جودة الهواء
- الدليل الموحد للعمل البلدي في الدولة
- المباني المستدامة
- مبادرة الارتقاء بالأداء البيئي
- مشروع مراقبة جودة الهواء عن طريق الأقمار الصناعية
  - إطلاق التطبيق الإلكتروني لمتابعة مؤشر جودة هواء الامارات
  - اعتماد مقترح سنوي ويومي لتركيز المواد الجسيمية ذات القطر الأقل من 2.5 ميكرون

- استشراف المستقبل لمحور الهواء

- مبادرة الارتقاء البيئي:
مبادرة الارتقاء البيئي تهدف إلى تحسين مؤشر التنافسية العالمية، بما ينسجم مع مستهدفات مئوية الإمارات 2071 في جعل الدولة واحدة من أفضل دول العالم في القطاعات كافة، وتحقيق رؤية الإمارات 2021 من خلال بناء اقتصاد متنوع مستدام يساهم في تحقيق التنمية المستدامة مستنداً إلى الابتكار والأبحاث والعلوم والتكنولوجيا.
المبادرة تهدف إلى خلق آلية مشتركة موحدة لتقييم الأثر البيئي للمشاريع، والحد من الانبعاثات الكربونية، بالإضافة إلى حماية الانظمة البيئية الهشة، وحماية حق الاجيال في الهواء النظيف والمياه النقية، وتعزيز الأداء البيئي من خلال تخفيض الآثار السلبية على البيئة، وتحفيز القطاع الخاص على التحول نحو الانتاج الانظف وتبني الممارسات الخضراء

- تطبيق التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية على مستوى الدولة على منصة الوزارة للبيانات الجغرافية:
تم تصميم تطبيق الكتروني دعماً لمبادرة الارتقاء البيئي للوزارة لدراسة الأثر البيئي للمنشآت الصناعية على قطاع البيئة والموارد الطبيعية والمناطق السكانية والمحميات والتي من الممكن ان تتأثر بهذه المنشآت. والذي بدوره يدعم عملية اتخاذ القرار بشأن ترخيص هذه المنشآت من الجهات المشرعة والمنظمة للقوانين البيئية الهادفة لحماية وتقليل الأثر البيئي السلبي للمنشآت الصناعية. وعليه، فإن التطبيق يدعم ويعزز جهود الوزارة ومختلف المؤسسات الاتحادية والمحلية ذات العلاقة في تنفيذ مثل هذه الدراسات المتخصصة بما يدعم جهود التنمية المستدامة وضمان استدامة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها.
يعمل التطبيق على إدارة وتنظيم القيم المرتبطة بمعالم الطبقات مما يتيح إمكانية إجراء المقارنات والتحليلات ودراسة التداخلات بين مواقع المنشآت الصناعية والتجمعات السكانية والمحميات البرية والبحرية والذي بدوره يعطي رؤية واضحة حول المناطق التي من الممكن أن تتأثر بأنشطة المنشآت الصناعية ودراسة الأثر البيئي لهذه المنشآت على قطاع البيئة المحيطة بها. كما يتيح التطبيق ارسال الاستفسارات والاستعلام بخصوص البيانات المتوافرة كخرائط تفاعلية الكترونية، ويتم تغذية وتحديث التطبيق بصورة مستمرة ودورية بالبيانات الجيومكانية الداعمة. كما ان التطبيق سهل الاستخدام ويتيح للمستخدمين سرعة الحصول على البيانات بما يتناسب واحتياجاتهم الفعلية.

طورت الشركات الحكومية وغير الحكومية خطط استدامة مع اعتماد مؤشرات ويتم رصدها ومتابعتها ومن ضمن هذه القطاعات قطاع الطاقة، قطاع التعدين، قطاع البنية التحتية والتطوير، كما تقوم معظم هذه الشركات بإصدار تقارير استدامة، ومن بين المبادرات التي تقوم بها الشركات الخاصة على سبيل المثال الإمارات العالمية للألمنيوم، التى طورت خطة عمل للتنوع البيولوجي لمنشآتها والتى تتماشى

مع معيار أداء مؤسسة التمويل الدولية وهو المعيار السادس: حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية.

المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم

المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة) في هذا التقييم

تم تبني عديد المؤشرات الاستراتيجية والتشغيلية ومنها:

- مؤشر جودة الهواء – مؤشر وطني
- مؤشر تراكيز المواد الجسيمية –مؤشر وطني
- معدل البصمة البيئية - مؤشر وطني
- معدل استغلال المخزون السمكي المستدام – مؤشر استراتيجي
- مؤشر المخزون النسبي للأسماك البالغة: هيئة البيئة – أبوظبي تقوم برصد مواقع هبوط الأسماك منذ عام 2002. ويقدم هذا المؤشر تقييماً جيدًا لصحة الثروة السمكية في مياه الخليج العربي في الإمارات العربية المتحدة
- الإنتاجية الزراعية - المحاصيل الحقلية (الحبوب - البقول - الأعلاف) – مؤشر استراتيجي
- الإنتاجية الزراعية – خضار - مؤشر استراتيجي
- الإنتاجية الزراعية – الفواكه – مؤشر استراتيجي
- نسبة مساهمة الانتاج من الزراعة والحراجة وصيد الأسماك من هيكل الناتج المحلي الإجمالي – مؤشر استراتيجي
- نسبة انجاز قانون التغير المناخي –مؤشر استراتيجي
- نسبة التحول الى الاقتصاد الأخضر
- نسبة الالتزام بقوانين وتشريعات التنوع الغذائي - مؤشرات فرعية عدد (3) – وهم:
  - نسبة التزام المنشآت ذات العلاقة بالصحة والتنمية الثروة السمكية
  - نسبة التزام المنشآت ذات العلاقة بالصحة والتنمية الحيوانية
  - نسبة التزام المنشآت ذات العلاقة بالصحة والتنمية الزراعية
- نسبة الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية – مع مؤشر فرعي عدد (1) – وهو:
  - نسبة التزام المنشآت ذات العلاقة بقطاع الكسارات ومصانع الاسمنت
- كثافة توليد النفايات البلدية الصلبة - (مؤشر وطني)
- نسبة النفايات المعالجة من إجمالي النفايات المتولدة (النفايات البلدية الصلبة) (مؤشر وطني)
- نسبة النفايات الخطرة المعالجة من إجمالي النفايات الخطرة المتولدة – عدد 6 مؤشرات فرعية – وهي:
  - نسبة النفايات الخطرة المعالجة من إجمالي النفايات الخطرة المتولدة – الإجمالي
  - نسبة النفايات الخطرة المعالجة من إجمالي النفايات الخطرة المتولدة - الحرق مع استرجاع الطاقة
  - نسبة النفايات الخطرة المعالجة من إجمالي النفايات الخطرة المتولدة - الحرق بدون استرجاع الطاقة
  - نسبة النفايات الخطرة المعالجة من إجمالي النفايات الخطرة المتولدة - إعادة التدوير
  - نسبة النفايات الخطرة المعالجة من إجمالي النفايات الخطرة المتولدة - المعالجة الفيز وكيميائية
  - نسبة النفايات الخطرة المعالجة من إجمالي النفايات الخطرة المتولدة - التصدير للمعالجة / للتخلص النهائي خارج الدولة
- نسبة النفايات غير الخطرة المعالجة من إجمالي النفايات الخطرة المتولدة – مؤشرات فرعية عدد 5 – وهي:
  - نسبة النفايات غير الخطرة المعالجة من إجمالي النفايات الخطرة المتولدة – الإجمالي
  - نسبة النفايات غير الخطرة المعالجة من إجمالي النفايات الخطرة المتولدة - إعادة التدوير
  - نسبة النفايات غير الخطرة المعالجة من إجمالي النفايات الخطرة المتولدة - التحويل إلى سماد
  - نسبة النفايات غير الخطرة المعالجة من إجمالي النفايات الخطرة المتولدة - تحويل النفايات إلى طاقة
  - نسبة النفايات غير الخطرة المعالجة من إجمالي النفايات الخطرة المتولدة - التصدير للمعالجة/ التخلص النهائي خارج الدولة

أو:

☐ لم يستخدم أي مؤشر

يرجى وصف أي وسائل أو أدوات أخرى مستخدمة لتقييم التقدم

اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة بدولة الامارات العربية المتحدة

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات تتعلق بهذا التقييم).

1. تقارير استدامة قطاع النقل:
   - دائرة النقل أبوظبي
   - هيئة الطرق والمواصلات دبي

2. تقارير قطاع الكهرباء والماء
   - هيئة الكهرباء والمياه دبي
   - تقرير الامن المائي 2017

3. تقارير الاستدامة الجمارك
   - جمارك دبي

4. قطاع الطاقة والتعدين:
   - مؤسسة الإمارات للطاقة النووية
   - دولفين للطاقة
   - شركة أبوظبي الوطنية للبترول

5. قطاع البنية التحتية والتطوير:
   - المنطقة الحرة دبي
   - شركة اتحاد المقاولين
   - السياسة البيئية لشركة أعمار

6. قطاع التعدين:
   - تقرير استدامة الامارات العالمية للألمنيوم

7. موقع وزارة التغير المناخي والبيئة، البيئة والتنمية الخضراء
8. تقرير حالة البيئة لإمارة أبوظبي 2017
9. المنصة المعلوماتية المكانية الوطنية

مستوى الثقة في التقييم المشار إليه أعلاه

☒ يستند إلى أدلة شاملة
☐ يستند إلى أدلة جزئية
☐ يستند إلى أدلة محدودة

يرجى تقديم توضيح لمستوى الثقة المشار إليه أعلاه

تم اختيار تقييم الثقة "يستند على أدلة شاملة"، حيث وضعت دولة الامارات العربية المتحدة مؤشرات وخطط عمل لتنفيذ وتحقيق أهداف ايشي، بالإضافة إلى وجود مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة ولجنة تنفيذية للتنوع البيولوجي، اللاتي بدورها تتابع تحقيق الأهداف الوطنية، تم توضيح البرامج وخطط العمل والمبادرات المنفذة لتحقيق الأهداف في التقييم.

مدى كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم

☒ الرصد المتعلق بهذا الهدف كاف
☐ الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي (مثلا يغطي جزءا فقط من المجال أو القضية)
☐ لا يوجد نظام للرصد
☐ لا توجد حاجة إلى الرصد

يرجى وصف كيف يتم رصد الهدف والإشارة إلى ما إذا كان هناك نظام رصد قائم

قد أنشأت الدولة مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة والذي يضم كافة متخذي القرارات في الدولة وتشمل القطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا البيئة بما فيها التنوع البيولوجي وذلك لمتابعة تنفيذ التزامات الدولة في المسائل المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي بطريقة فعالة، كما انه تم انشاء عديد من الفرق الفنية والتي من مهامها تنفيذ توصيات المجلس ومتابعة ورصد التقدم في تنفيذ كافة الالتزامات الوطنية والدولية.

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات إضافية تتعلق بنظام الرصد).

جهود الدولة نحو الاستدامة
تقرير تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في دولة الامارات العربية المتحدة

الهدف 5

بحلول عام 2021 يكون قد تم تقييم ومراقبة حالة واتجاه عناصر التنوع البيولوجى الرئيسية بالدولة وربطها بعملية صنع القرار

فئة التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف المختار:

☐ على المسار الصحيح لتجاوز الهدف
☒ على المسار الصحيح لتحقيق الهدف
☐ تحقق تقدم نحو الهدف ولكن بمعدل غير كاف
☐ لم يحدث أي تغير كبير
☐ هناك ابتعاد عن الهدف
☐ غير معروفة

تاريخ إجراء التقييم:

من 2014 إلى 2018

معلومات إضافية (يرجى تقديم معلومات عن الأدلة المستخدمة في تقييم هذا الهدف، استنادا إلى المعلومات ذات الصلة الواردة في القسم الثاني، بما في ذلك العقبات التي تواجه إجراء التقييم).

تصدر دولة الإمارات العربية المتحدة تقرير حالة البيئة الذي من ضمنه قسم حالة التنوع البيولوجي في دولة الإمارات العربية المتحدة والذي ينشر على بوابة وزارة التغير المناخي والبيئة والتي يتم استخدام نتائجها في عملية صنع القرار. كما تقوم هيئة البيئة أبوظبي بإصدار تقرير منفصل عن حالة البيئة لإمارة أبوظبي.

تعمل دولة الامارات العربية المتحدة على تطوير خارطة الامارات الذكية لرأس المال الطبيعي، وهي مجموعة من المسوحات البيولوجية والجغرافية والتقييمات البيئية والاقتصادية للبيئات والموائل البرية والبحرية على المستوى الوطني باستخدام أفضل الممارسات العلمية والتكنولوجية العالمية، وتهدف المبادرة إلى تحديد الموارد الطبيعية الموجودة بالدولة وتقييمها بيئياً واقتصادياً وتحديد خدمات النظم الإيكولوجية على المستوى الوطني وقيمتها الاقتصادية، وذلك من خلال خارطة ذكية متطورة وسهلة الاستعمال، وإتاحتها لمتخذي القرار لوضعها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات ذات العلاقة باستخدامات الأراضي والفرص الاستثمارية، ولقطاعي الأعمال والتمويل

المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم

المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة) في هذا التقييم

- مؤشر القائمة الحمراء
- مؤشر القائمة السوداء
- مؤشر الموائل الطبيعية
- المؤشرات التشغيلية لتنفيذ المشروع خارطة الإمارات الذكية لرأس المال الطبيعي

أو:
☐ لم يستخدم أي مؤشر

يرجى وصف أي وسائل أو أدوات أخرى مستخدمة لتقييم التقدم

يتم تقييم الهدف وفقا للمؤشرات الاستراتيجية والمؤشرات التشغيلية ذات العلاقة بالتنوع البيولوجي

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات تتعلق بهذا التقييم).

البيانات المفتوحة وزارة التغير المناخي والبيئة
تقرير حالة البيئة لإمارة أبوظبي

مستوى الثقة في التقييم المشار إليه أعلاه

☒ يستند إلى أدلة شاملة
☐ يستند إلى أدلة جزئية
☐ يستند إلى أدلة محدودة

يرجى تقديم توضيح لمستوى الثقة المشار إليه أعلاه

يتم تقييم مستوى التقدم في تنفيذ بشكل سنوي من خلال التدقيق على مراحل تنفيذ المشروع وفقاً للأدلة المتوفرة.

مدى كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم

☒ الرصد المتعلق بهذا الهدف كاف
☐ الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي (مثلا يغطي جزءا فقط من المجال أو القضية)
☐ لا يوجد نظام للرصد
☐ لا توجد حاجة إلى الرصد

يرجى وصف كيف يتم رصد الهدف والإشارة إلى ما إذا كان هناك نظام رصد قائم

قد أنشأت الدولة مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة والذي يضم كافة متخذي القرارات في الدولة وتشمل القطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا البيئة بما فيها التنوع البيولوجي وذلك لمتابعة تنفيذ التزامات الدولة في المسائل المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي بطريقة فعالة، كما انه تم انشاء عديد من الفرق الفنية والتي من مهامها تنفيذ توصيات المجلس ومتابعة ورصد التقدم في تنفيذ كافة الالتزامات الوطنية والدولية.

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات إضافية تتعلق بنظام الرصد).

موقع وزارة التغير المناخي والبيئة

الهدف 6

بحلول عام 2021، يتم الأخذ بعين الاعتبار الممارسات والمعارف والابتكارات التقليدية ذات الصلة بالحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي عند تطوير السياسات والتشريعات المحلية والوطنية

فئة التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف المختار:

☐ على المسار الصحيح لتجاوز الهدف
☒ على المسار الصحيح لتحقيق الهدف
☐ تحقق تقدم نحو الهدف ولكن بمعدل غير كاف
☐ لم يحدث أي تغير كبير
☐ هناك ابتعاد عن الهدف
☐ غير معروفة

تاريخ إجراء التقييم:

من 2014 إلى 2018

معلومات إضافية (يرجى تقديم معلومات عن الأدلة المستخدمة في تقييم هذا الهدف، استنادا إلى المعلومات ذات الصلة الواردة في القسم الثاني، بما في ذلك العقبات التي تواجه إجراء التقييم).

طورت دولة الامارات عدد من المشاريع والسياسات الوطنية والمحلية وتم خلال مراحل تطويرها استشارة المجتمع المحلي، على سبيل المثال عند تطوير الخطة الوطنية للمحافظة على أسماك القرش تم استشارة جمعيات الصيادين المحليين بالإضافة الى السلطات المختصة والمنظمات الدولية والجهات ذات الاختصاص وأخذ مرئياتهم ، حيث تهدف الخطة المحافظة على أسماك القرش في دولة الإمارات العربية المتحدة وإدارتها بشكل فعال لتمكين استغلالها المستدام على المدى الطويل، كما تم كذلك الأخذ بالاعتبار الممارسات والمعارف والابتكارات التقليدية للمجتمعات المحلية عند وضع خطط لإدارة المحميات الطبيعية التي تشمل ضمن نطاقها المجتمعات المحلية.

كما قامت الدولة بتطوير مشروع قانون اتحادي بشأن تنظيم الحصول على الموارد الوراثية ومشتقاتها والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، والذي يهدف إلى المحافظة على الممارسات والمعارف والابتكارات التقليدية للمجتمعات المحلية وإدارتها بشكل مستدام.

المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم

المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة) في هذا التقييم

- المؤشرات التشغيلية لتنفيذ مشروع القانون
- المؤشرات الاستراتيجية لقياس فعالية إدارة المحميات الطبيعية في الدولة

أو:

☐ لم يستخدم أي مؤشر

يرجى وصف أي وسائل أو أدوات أخرى مستخدمة لتقييم التقدم

<إدخال النص>

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات تتعلق بهذا التقييم).

موقع وزارة التغير المناخي والبيئة

مستوى الثقة في التقييم المشار إليه أعلاه

☒ يستند إلى أدلة شاملة
☐ يستند إلى أدلة جزئية
☐ يستند إلى أدلة محدودة

يرجى تقديم توضيح لمستوى الثقة المشار إليه أعلاه

تم اختيار تقييم الثقة "يستند على أدلة شاملة"، حيث وضعت دولة الامارات العربية المتحدة مؤشرات وخطط عمل لتنفيذ وتحقيق أهداف ايشي، بالإضافة إلى وجود مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة ولجنة تنفيذية للتنوع البيولوجي، اللاتي بدورها تتابع تحقيق الأهداف الوطنية، تم توضيح البرامج وخطط العمل والمبادرات المنفذة لتحقيق الأهداف في التقييم.

مدى كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم

☒ الرصد المتعلق بهذا الهدف كاف
☐ الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي (مثلا يغطي جزءا فقط من المجال أو القضية)
☐ لا يوجد نظام للرصد
☐ لا توجد حاجة إلى الرصد

يرجى وصف كيف يتم رصد الهدف والإشارة إلى ما إذا كان هناك نظام رصد قائم

قد أنشأت الدولة مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة والذي يضم كافة متخذي القرارات في الدولة وتشمل القطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا البيئة بما فيها التنوع البيولوجي وذلك لمتابعة تنفيذ التزامات الدولة في المسائل المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي بطريقة فعالة، كما انه تم انشاء عديد من الفرق الفنية والتي من مهامها تنفيذ توصيات المجلس ومتابعة ورصد التقدم في تنفيذ كافة الالتزامات الوطنية والدولية.

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات إضافية تتعلق بنظام الرصد).

موقع وزارة التغير المناخي والبيئة

الهدف 7

بحلول عام 2021، تصنف دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن أفضل 10 دول في المؤشر الفرعي المتعلق بالتنوع البيولوجي ضمن مؤشر الأداء البيئي

فئة التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف المختار:

☐ على المسار الصحيح لتجاوز الهدف
☒ على المسار الصحيح لتحقيق الهدف
☐ تحقق تقدم نحو الهدف ولكن بمعدل غير كاف
☐ لم يحدث أي تغير كبير
☐ هناك ابتعاد عن الهدف
☐ غير معروفة

تاريخ إجراء التقييم:

من 2014 إلى 2018

معلومات إضافية (يرجى تقديم معلومات عن الأدلة المستخدمة في تقييم هذا الهدف، استنادا إلى المعلومات ذات الصلة الواردة في القسم الثاني، بما في ذلك العقبات التي تواجه إجراء التقييم).

ترتيب الدولة في مؤشرات التنوع البيولوجي والموائل

مؤشرات	الترتيب الحالي	النتيجة الحالية	الترتيب في سنة الأساس	النتيجة في سنة الأساس
التنوع البيولوجي والموائل	95	74.67	140	39.70
المحميات الطبيعية البحرية	1	100	96	62.34
حماية المناطق الأحيائية (Biome Protection) العالمية	104	71.99	169	2.33
حماية المنطقة الأحيائية الوطنية	102	71.92	167	2.33
حماية الأنواع	82	82.54	73	80.04
التمثيل	153	12.77	148	10.06
أنواع / موائل	103	81.06	107	92.88

المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم

/لمؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة) في هذا التقييم

- المؤشر الفرعي المتعلق بالتنوع البيولوجي ضمن مؤشر الأداء البيئي

أو:
☐ لم يستخدم أي مؤشر

يرجى وصف أي وسائل أو أدوات أخرى مستخدمة لتقييم التقدم

<إدخال النص>

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات تتعلق بهذا التقييم).

المؤشر الفرعي المتعلق بالتنوع البيولوجي ضمن مؤشر الأداء البيئي

مستوى الثقة في التقييم المشار إليه أعلاه

☒ يستند إلى أدلة شاملة
☐ يستند إلى أدلة جزئية
☐ يستند إلى أدلة محدودة

يرجى تقديم توضيح لمستوى الثقة المشار إليه أعلاه

تم اختيار تقييم الثقة "يستند على أدلة شاملة"، حيث وضعت دولة الامارات العربية المتحدة مؤشرات وخطط عمل لتنفيذ وتحقيق أهداف ايشي، بالإضافة إلى وجود مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة ولجنة تنفيذية للتنوع البيولوجي، اللاتي بدورها تتابع تحقيق الأهداف الوطنية، تم توضيح البرامج وخطط العمل والمبادرات المنفذة لتحقيق الأهداف في التقييم.

مدى كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم

☒ الرصد المتعلق بهذا الهدف كاف
☐ الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي (مثلا يغطي جزءا فقط من المجال أو القضية)
☐ لا يوجد نظام للرصد
☐ لا توجد حاجة إلى الرصد

يرجى وصف كيف يتم رصد الهدف والإشارة إلى ما إذا كان هناك نظام رصد قائم

قد أنشأت الدولة مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة والذي يضم كافة متخذي القرارات في الدولة وتشمل القطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا البيئة بما فيها التنوع البيولوجي وذلك لمتابعة تنفيذ التزامات الدولة في المسائل المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي بطريقة فعالة، كما انه تم انشاء عديد من الفرق الفنية والتي من مهامها تنفيذ توصيات المجلس ومتابعة ورصد التقدم في تنفيذ كافة الالتزامات الوطنية والدولية.
كما تقوم جامعة يال برصد المؤشر الفرعي المتعلق بالتنوع البيولوجي من ضمن مؤشر الأداء البيئي

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات إضافية تتعلق بنظام الرصد).

المؤشر الفرعي المتعلق بالتنوع البيولوجي ضمن مؤشر الأداء البيئي

الهدف 8

بحلول عام 2021، يتم حفظ 12٪ من المناطق الأرضية ومناطق المياه الداخلية، و 14٪من المناطق الساحلية والبحرية، من خلال، شبكة ممثلة للنظم الإيكولوجية من المناطق المحمية وذات إدارة فعّالة، مع الأخذ في الاعتبار، حسب الاقتضاء، ربط المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي.

فئة التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف المختار:

☒ على المسار الصحيح لتجاوز الهدف
☐ على المسار الصحيح لتحقيق الهدف
☐ تحقق تقدم نحو الهدف ولكن بمعدل غير كاف
☐ لم يحدث أي تغير كبير
☐ هناك ابتعاد عن الهدف
☐ غير معروفة

تاريخ إجراء التقييم:

من 2014 إلى 2018

معلومات إضافية (يرجى تقديم معلومات عن الأدلة المستخدمة في تقييم هذا الهدف، استنادا إلى المعلومات ذات الصلة الواردة في القسم الثاني، بما في ذلك العقبات التي تواجه إجراء التقييم).

تم إنشاء المحميات الطبيعية بدولة الإمارات العربية المتحدة بهدف مواجهة التحديات التي تواجه التنوع البيولوجي البحري والبري. وعليه ارتفع عدد المحميات الطبيعية التي تم إعلانها بالدولة من 19 محمية عام 2010 إلى (44) محمية عام 2018، حيث تمثل المساحة الإجمالية للمناطق المحمية الـ 44 أكثر من 14.93٪ من إجمالي مساحة الدولة. وتنقسم إلى مناطق محمية برية وبحرية، حيث أن هناك 16 منطقة محمية بحرية و28 منطقة محمية برية كما ارتفع عدد المحميات التي تم تسجيلها كمحميات أراضي رطبة ذات أهمية دولية في إطار اتفاقية "رامسار" من محميتين (2) عام 2010إلى (9) محميات عام 2019.

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة الهدف رقم (11) من أهداف إيتشي والمتعلق بإعلان المناطق المحمية. وذلك بإعلان وإدارة عدد 44 محمية طبيعية (16 بحرية-ساحلية و28 برية)، وبنسبة 17.05 % من المجال البري و12.21 % من المجال البحري للدولة.

أعلنت هيئة حماية البيئة والتنمية في رأس الخيمة عن مقترح لإنشاء 4 محميات طبيعية بالإضافة إلى محمية خور مزاحمي تمثل النظم البيئية في إمارة رأس الخيمة، هي محمية خور رأس الخيمة، محمية خور الحليلة، ومحمية شوكة ومحمية وادي مزرع.

الإمارة	المحميات الطبيعية	مساحة المحميات الطبيعية (كم2)
عجمان	محمية الزورا (رامسار)	1.925327
	محمية النسيم	0.395277
أبوظبي	السعديات	59.249036
	القرم الشرقي	9.901025
	بوالسيابيف	145.183046
	راس غناضة	54.610147
	الحبارى	776.777414
	المرزوم (الغضا)	1087.505882

	المها العربي	5974.468919
	قصر السراب	307.608309
	محمية الوثبة (رامسار)	4.545436
	محمية الياسات	2083.147949
	محمية مروح (اليونسكو الانسان والمحيط الحيوي)	4259.244748
	البدعة	1264
	الطوي	45.514216
	بدع هزاع	77
	برقا الصقور	78.951008
	الرمله	544.442319
	يو الدبسة	212.39728
	الدلفاوية	141.390782
	جبل حفيت	80.704718
دبي	محمية الغاف بنزوى	0.128083
	محمية المرموم الصحراوية	938.22
	محمية الوحوش الصحراوية	15.057136
	محمية جبل على الطبيعية	76.688988
	محمية جبل نزوى	1.061583
	محمية حتا	28.060422
	محمية راس الخور للحياة الفطرية (رامسار)	10.129961
	محمية دبي الصحراوية (المها)	225.887186
الفجيرة	محمية البدية	0.4554301

	محمية العقة	1.06099
	محمية جزيرة الطيور	1.441781
	محمية ضدنا	0.08287495
	محمية وادي الوريعة الوطنية	224.133993
الشارقة	محمية البرّدي	21.616334
	محمية الظليمه	1.943085
	محمية الفايه	20.123177
	محمية حزام غابات المنتثر	8.469904
	محمية مليحه	8.748247
	محمية واسط الطبيعية	0.868563
	محمية جزيرة صير بونعير (رامسار)	32.627224
	محمية أشجار القرم والحفيه	23.771921
	محمية لمدينه	19.050406
رأس الخيمة	محمية خور مزاحمي	3

جدول مساحة المحميات الطبيعية بالمقارنة بمساحة الدولة

المعيار	المساحة البرية	المساحة البحرية
مساحة دولة الإمارات(كم2)	71023.6	55350.26
المحميات الطبيعية (كم2)	12109.06	6759.52
نسبة مساحة المحميات الطبيعية	%17.05	%12.21
إجمالي مساحة الدولة (كم2)	71023.6	55350.26
إجمالي مساحة الدولة(كم2)	126373.86	
إجمالي نسبة مساحة المحميات الطبيعية بالدولة	%14.93	

خارطة التوزيع الجغرافي للمحميات الطبيعية في الدولة

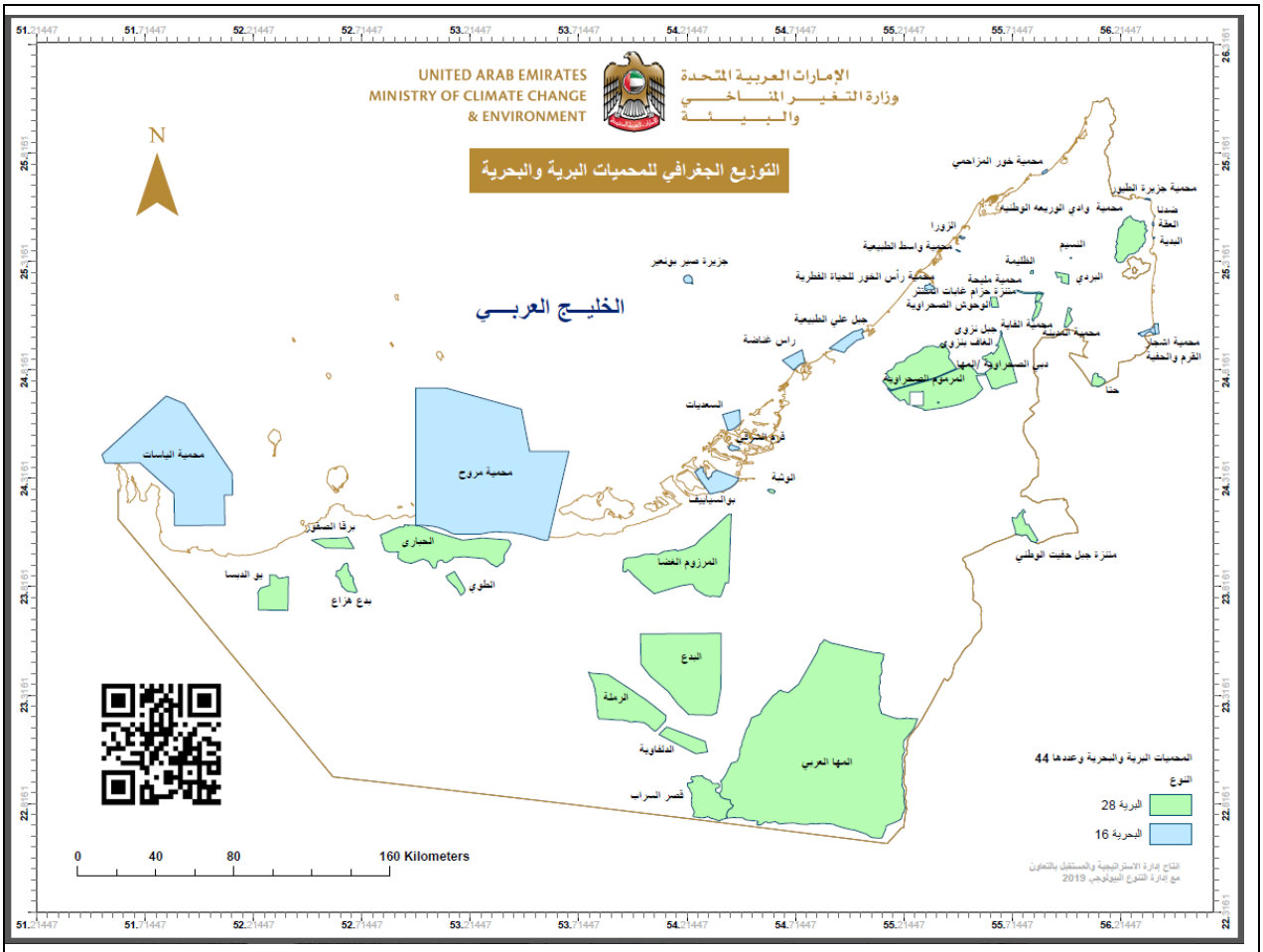

فعالية إدارة المحميات الطبيعية بالدولة

قامت وزارة التغير المناخي والبيئة بتطوير منهجية التقييم الدوري وإعداد استمارة تقييم فعالية إدارة المحميات الطبيعية وفقا لأفضل الممارسات العالمية وبما يتلاءم مع المحميات الطبيعية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وعليه، تم تنظيم زيارات ميدانية للمحميات الطبيعية المعلنة في مختلف الإمارات وعقد اجتماعات متكررة مع الجهات المختصة التي تشمل: بلدية عجمان، بلدية دبي، بلدية الفجيرة، بلدية دبا الفجيرة ، هيئة البيئة والمحميات الطبيعية في الشارقة، وهيئة البيئة في أبوظبي بهدف تقييم فعالية إدارة المحميات الطبيعية بالدولة ورفع النتائج على المستوى الدولي

أوضحت النتائج النهائية لفعالية إدارة المحميات في الدولة خلال عام 2016 أن النسب تتراوح ما بين 26.04% و94.85% وقد بلغ متوسط النتائج حوالي 67.05% وهي نسبة جيدة جداً حيث يعتبر المتوسط العالمي في سنة2010، 53%.

نسبة فعالية إدارة المحميات الطبيعية بالدولة		
2014	2015	2016
57.54%	61.16 %	67.05%

لابد هنا الإشارة أن أغلبية المحميات الطبيعية بالدولة شهدت تحسن كبير في الإدارة مقارنة بسنة 2014، وهذا نتيجة الجهود المبذولة من السلطات المختصة في كل إمارة من إمارات الدولة للمحافظة على التنوع البيولوجي وتنميتها.

جدول مقارنة فعالية إدارة المحميات الطبيعية بالدولة (2016/2014)

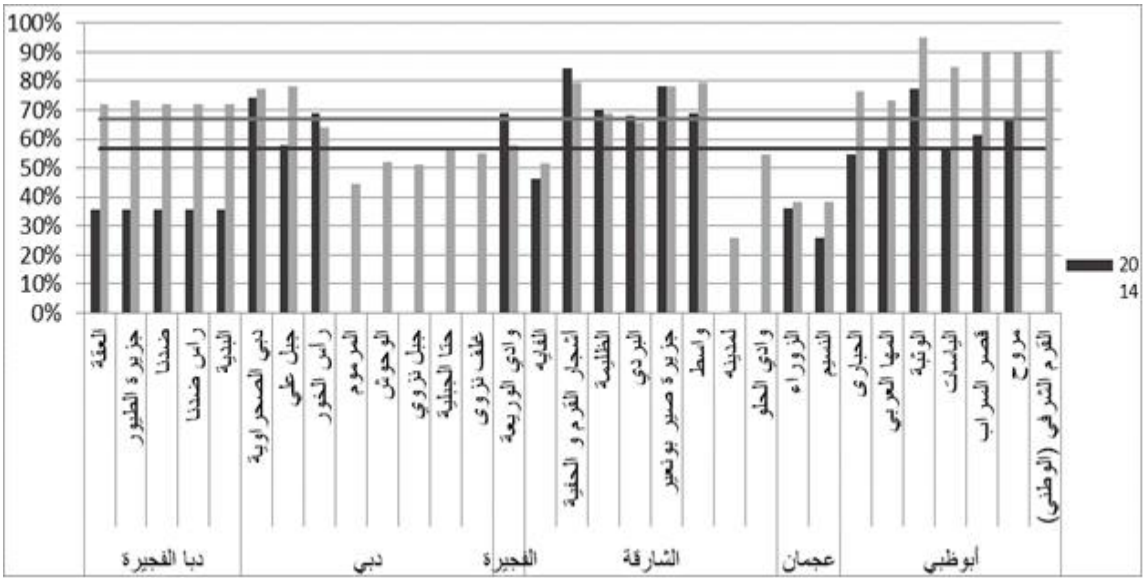

المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم

المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة) في هذا التقييم

- مساحة المحميات البحرية من المساحة البحرية للدولة
- مساحة المحميات البرية من المساحة البرية للدولة
- نسبة الإدارة الفعالة للمحميات الطبيعية

أو:

☐ لم يستخدم أي مؤشر

يرجى وصف أي وسائل أو أدوات أخرى مستخدمة لتقييم التقدم

<إدخال النص>

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات تتعلق بهذا التقييم).

<إضافة وصلة> <إضافة ملف>

مستوى الثقة في التقييم المشار إليه أعلاه

☒ يستند إلى أدلة شاملة
☐ يستند إلى أدلة جزئية
☐ يستند إلى أدلة محدودة

يرجى تقديم توضيح لمستوى الثقة المشار إليه أعلاه

تم اختيار تقييم الثقة "يستند على أدلة شاملة"، حيث وضعت دولة الامارات العربية المتحدة مؤشرات وخطط عمل لتنفيذ وتحقيق أهداف ايشي، بالإضافة إلى وجود مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة ولجنة تنفيذية للتنوع البيولوجي، اللاتي بدورها تتابع تحقيق الأهداف الوطنية، تم توضيح البرامج وخطط العمل والمبادرات المنفذة لتحقيق الأهداف في التقييم.

مدى كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم

☒ الرصد المتعلق بهذا الهدف كاف
☐ الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي (مثلا يغطي جزءا فقط من المجال أو القضية)
☐ لا يوجد نظام للرصد
☐ لا توجد حاجة إلى الرصد

يرجى وصف كيف يتم رصد الهدف والإشارة إلى ما إذا كان هناك نظام رصد قائم

قد أنشأت الدولة مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة والذي يضم كافة متخذي القرارات في الدولة وتشمل القطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا البيئة بما فيها التنوع البيولوجي وذلك لمتابعة تنفيذ التزامات الدولة في المسائل المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي بطريقة فعالة، كما انه تم انشاء عديد من الفرق الفنية والتي من مهامها تنفيذ توصيات المجلس ومتابعة ورصد التقدم في تنفيذ كافة الالتزامات الوطنية والدولية.

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات إضافية تتعلق بنظام الرصد).

- موقع إدارة التنوع البيولوجي بوزارة التغير المناخي والبيئة
- موقع البيانات المفتوحة لوزارة التغير المناخي والبيئة
- دليل رشادى بشأن تصنيف الموائل والحماية في إمارة أبوظبي
- موقع المحميات الطبيعية بإمارة أبوظبي
- موقع المحميات الطبيعية بإمارة الشارقة
- إعلان محمية حتا في قائمة مواقع رامسار
- إعلان محمية جبل علي في قائمة مواقع رامسار
- موقع بلدية الفجيرة

الهدف 9

بحلول عام 2021، يتم تطوير وتنفيذ برامج لتحسين حالة الصون لأكثر الأنواع تهديداً بالانقراض

فئة التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف المختار:

- ☒ على المسار الصحيح لتجاوز الهدف
- ☐ على المسار الصحيح لتحقيق الهدف
- ☐ تحقق تقدم نحو الهدف ولكن بمعدل غير كاف
- ☐ لم يحدث أي تغير كبير
- ☐ هناك ابتعاد عن الهدف
- ☐ غير معروفة

تاريخ إجراء التقييم:

من 2014 إلى 2018

معلومات إضافية (يرجى تقديم معلومات عن الأدلة المستخدمة في تقييم هذا الهدف، استنادا إلى المعلومات ذات الصلة الواردة في القسم الثاني، بما في ذلك العقبات التي تواجه إجراء التقييم).

القائمة الحمراء:

تعمل الدولة على مشروع تحديث القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض من الثدييات والبرمائيات والزواحف بالتعاون مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والسلطات المحلية المختصة، وتعرف القائمة الحمراء للكائنات الحية المهددة بالانقراض بأنها منهجية أو طريقة تُعنى بتقييم ومراقبة وضع التنوع الحيوي على كوكب الأرض، ويدعم هذه القائمة مجموعة من المؤسسات الدولية على رأسها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) وبشكل خاص "هيئة بقاء الأنواع " (SSC) ، والمجلس العالمي للطيور وغيرها ،وتعمل هذه المؤسسات معاً لتقييم وضع الأنواع الحية في العالم.

وفي عام 1992، اعترف زعماء العالم بالحاجة لحماية الأنواع وتوقيع اتفاقية التنوع البيولوجي ، واتفقوا على تشجيع الاستخدام المسؤول والمستدام للموارد الطبيعية في العالم، في عام 2010 ، اعتمدت اتفاقية التنوع البيولوجي خطة استراتيجية منقحة ومحدثة للتنوع البيولوجي 2011-2020، بما في ذلك أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وهناك مجموعة من المؤشرات متاحة لمساعدة البلدان للرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تلبية أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ، ويتطلب وضع مؤشر القائمة الحمراء IUCN لأي بلد معين، تجميع البيانات وتحديث القائمة الحمراء الوطنية بانتظام على أساس فئات ومعايير القائمة الحمراءIUCN، وهو ما يهدف إليه المشروع الوطني للقائمة الحمراء، حيث سيتم من خلال هذه العملية تسليط الضوء على الأنواع التي يهددها خطر الانقراض، وتحديد الأولويات وتقييم فعالية الحفظ، ورصد التقدم المحرز في تدابير الحفظ لمنع الأنواع التي تتجه نحو الانقراض. وقد توصل المشروع إلى أن متوسط نسبة الثدييات المهددة بالانقراض في الدولة هي 44%، بينما يبلغ متوسط نسبة الثدييات المهددة بالانقراض عالمياً 25%.، كما أن قيمة مؤشر القائمة الحمراء للثدييات في الدولة لعام 2018 هو 0.6303، بينما كانت قيمة المؤشر في عام 1996 هي 0.6121. مما يؤكد على أن هناك انخفاض في نسبة التهديد بالانقراض على مستوى الدولة بمعدل 2.97% خلال العقدين الماضيين.

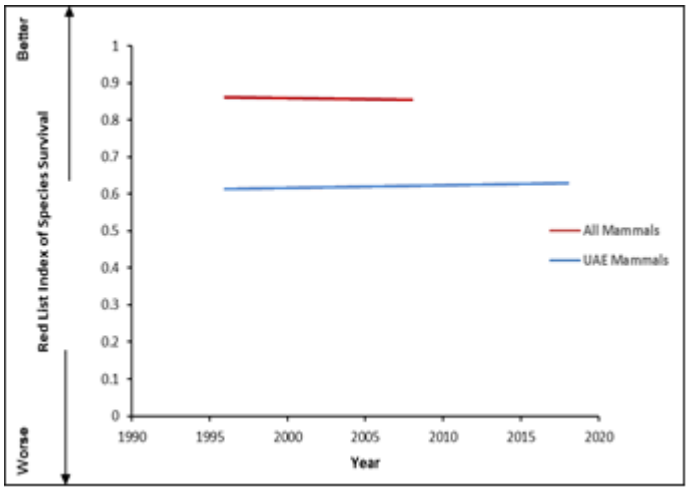

إعادة تأهيل وإكثار الأنواع:

قامت دولة الامارات بإنشاء وتنفيذ العديد من البرامج التي تهدف للحفاظ على الأنواع، مثل برامج إكثار طيور الحبارى والمها العربي والفهد العربي والعديد من أنواع الصقور كصقر الحر والشاهين

- المها العربي (*Oryx leucory*)

سابقاً تواجد المها العربي في المناطق الغربية بدولة الامارات العربية المتحدة، وكان المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه قد قام منذ وقت مبكر بتأسيس قطيع من المها العربي في أبوظبي والذي كان النواة الرئيسية التي استخدمت فيما بعد في برامج إعادة إطلاق المها العربي في الدولة. ويتم حالياً تنفيذ برنامجين لإعادة توطين المها العربي في الإمارات العربية المتحدة، الأول في محمية دبي الصحراوية والبرنامج الآخر تنفذه هيئة البيئة-أبوظبي في إمارة أبوظبي. كما توجد العديد من مجموعات المها العربي في أماكن أخرى من دولة الامارات ومنها حديقة العين للحيوانات ومركز اكثار الحيوانات المهددة بالانقراض في شبه الجزيرة العربية- الشارقة. وتشير البيانات الحديثة الى وجود أكثر من 10000 رأس من المها العربي في دولة الامارات العربية المتحدة. كما تستضيف دولة الإمارات العربية المتحدة ممثلة بهيئة البيئة أبوظبي الأمانة العامة لصون المها العربي والذي يمثل التزام دولة الامارات العربية المتحدة نحو دعم المبادرات الرامية إلى إعادة المها العربي إلى موائله الطبيعية ضمن مجموعات حرة ومستدامة وبشكل ينسجم مع المجتمعات المحلية.

- النمر العربي (*Panthera pardus nimr*)

النمر العربي من أكبر السنوريات وأكثرها انتشاراً في شبه الجزيرة العربية وامتد موطنه على مسافة 1700 كيلو متر عبر جبال الحجاز وفي شرق الجزيرة في سلطنة عمان والإمارات إلا أنه أصبح في القائمة الحمراء المهددة بالانقراض وهو الأمر الذي ينذر باختفائه من مناطق واسعة، حيث أشارت الدراسات إلى أن انتشاره في المنطقة العربية أصبح محدوداً، كما أن ظهوره في الإمارات نادر، إلا أن دولة الإمارات خطت خطوات مهمة في تنفيذ برامج الإكثار والمحافظة على أشكال الحياة البرية في شبه الجزيرة العربية، خصوصاً إكثار النمور العربية، والذي يتوج بنجاح برنامج التربية في الأسر في مركز الحياة البرية في الشارقة ، كما قامت دولة الإمارات العربية المتحدة ممثلة بإمارة الشارقة بإطلاق مبادرة (الحفاظ على النمر العربي في بيئات شبه الجزيرة العربية)، التي تهدف إلى دعوة الباحثين والمهتمين والمنظمات العالمية لحماية النمر العربي في موائله الطبيعية القليلة التي لا يزال موجوداً فيها، وإنقاذه من الحالة الحرجة التي وصل إليها تمهيداً لإعادة إطلاقه لاحقاً في موائله الطبيعية في شبه الجزيرة العربية.

- الطهر العربي (*Arabitragus jayakari*)

تم إطلاق حيوان الطهر العربي للمرة الأولى في جزيرة صير بني ياس في منتصف تسعينات القرن الماضي في إطار الحملة التي أطلقها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، والتي تقوم على إعادة الحيوانات العربية الأصيلة إلى البرية. في عام 1999، تم نقل هذه الحيوانات من صير بني ياس إلى مركز خاص في العين يضم حالياً أكثر من 450 رأساً من حيوان الطهر العربي. وتعد سلسلة جبال حجر التي تقع بين الإمارات وسلطنة عُمان الموطن الأصلي للطهر العربي، حيث تم إدراجه على اللائحة الحمراء للحيوانات (المهددة بالانقراض) وفقاً للاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة (IUCN).

وعليه تعتزم جزيرة صير بني ياس وشركاؤها بإعادة تأهيل حيوانات الطهر العربي، وإكثارها بالتعاون مع عدد من المنظمات المحلية والدولية الأخرى. تقيم حالياً حيوانات الطهر العربي، التي جرى إحضارها من مركز البستان، في منطقة خاصة تحاكي إلى أبعد حدود بيئتها الطبيعية تبلغ مساحتها 66 هكتاراً تم تجهيزها مسبقاً، إذ ستحظى هذه الحيوانات بالمراقبة والرعاية فائقة لضمان تأقلمها مع الحياة الجديدة في جزيرة صير بني ياس، وتتيح لفريق البحث إجراء الدراسات وإعداد قاعدة بيانات مفصلة حول الطهر العربي. كما سيتم إجراء دراسة وافية وشاملة للنظام الغذائي بهدف إدخال النباتات الأصلية وزراعتها في مواطنها الطبيعية، عندما يتم إطلاقها مرة أخرى في البرية بجزيرة صير بني ياس، إذ ستكون قادرة على الرعي من مصادر غذائها الأصلية التي تجدها في بيئتها الطبيعية.

- إطلاق أبو حراب (*Oryx dammah*)

تقوم الدولة متمثلة هيئة البيئة أبوظبي بالتعاون مع جمهورية تشاد بإجراء دراسات جينية وفحص طبي لاختيار "القطيع العالمي". بهدف تمكين هذه الأنواع من التكاثر في محمية وادي أخيم في جمهورية تشاد بوسط أفريقيا، وذلك من خلال نقل 500 رأس خلال الخمس سنوات القادمة، مما يتيح لهم فرصة حقيقية للبقاء والتكاثر. يهدف البرنامج الى إعادة تأهيل 500 مها على مدى فترة خمس سنوات إلى محمية طبيعية بوادي أخيم بجمهورية تشاد وذلك بالتعاون مع هيئة البيئة أبوظبي والحكومة تشاد. ويأتي هذا المشروع في إطار التوجه والالتزام المستمر بالمحافظة على التنوع البيولوجي البري والبحري داخل الدولة وحول العالم بشكل عام واستكمالا لنهج وإرث المغفور له بإذن الله الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، في حماية الأنواع المهددة والمحافظة عليها من خلال إطلاقها في موائلها الطبيعية الأصلية. وذلك لضمان توفير بيئة متوازنة ومستدامة للنوع لزيادة أعداده في الطبيعة.

يعد مشروع إطلاق المها الأفريقي "أبو حراب " من المشاريع الأولى في العالم بين هيئة البيئة - أبوظبي وجمهورية تشاد وذلك لإعادة توطين المها الأفريقي (أبو حراب) في بيئته الطبيعية. يعيش المها الأفريقي " أبو حراب" في الأسر ضمن محميات خاصة

في مناطق مختلفة حول العالم حيث تحتضن دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من ثلاثة آلاف رأس منه وهو أكبر تجمع لها على مستوى العالم. يتم تجميع الأفريقي " أبو حراب" من المحميات الخاصة على مستوى الدولة، والمجموعات الصغيرة المتواجدة بهيئة البيئة أبوظبي وكذلك المجموعات التي تم استيرادها بالسابق من الولايات المتحدة الامريكية وذلك بهدف إطلاق وإعادة تأهيلها في الطبيعة. يتمركز دور مركز البستان لإكثار الحيوانات البرية بتزويد هيئة البيئة - أبوظبي بجزء من القطيع المتواجد لديهم إلى برنامج الإطلاق. تم إطلاق 57 رأس مها أفريقي بجمهورية تشاد خلال أغسطس 2017، وذلك ضمن المرحلة الثالثة للإطلاق.

- إعادة إطلاق الحبارى في البرية

تأسس الصندوق الدولي للحفاظ على الحبارى في عام 2006 وأعيد تنظيمه بالقانون رقم (7) لسنة 2014م الصادر من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، حفظه الله، رئيس الدولة، حاكم إمارة أبوظبي. يهدف الصندوق إلى زيادة أعداد الحبارى البرية من خلال إكثارها في الأسر وإطلاقها في مواطن الانتشار، وإدارة مجموعاتها البرية من أجل حمايتها وضمان بقائها بأعداد وفيرة والمحافظة على تنوعها وأصولها الوراثية، وتطوير آلية للتعاون الدولي مع الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية بالمحافظة على الحبارى والتراث المستدام للصيد بالصقور.

يدير الصندوق الدولي للحفاظ على الحبارى مشروع الشيخ خليفة لإعادة توطين الحبارى، والذي ينظم عمليات إطلاق طيور الحبارى الآسيوية المنتجة في الأسر إلى البيئات الطبيعية بغرض تعزيز أعدادها في دولة الإمارات العربية المتحدة والعديد من دول الانتشار الأخرى، مثل الكويت والأردن والسعودية وقطر والبحرين واليمن والأردن، وكازخستان وباكستان وأوزباكستان، بالإضافة إلى إطلاق حبارى شمال إفريقيا في المملكة المغربية والجزائر وليبيا.

ويتبع الصندوق الدولي للحفاظ على الحبارى استراتيجية علمية دقيقة للإطلاق للمساعدة على فهم العوامل الطبيعية التي تؤثر على أعداد الحبارى. كما يتم تتبع الطيور التي يتم إطلاقها في موائلها الطبيعية بهدف جمع المعلومات حول سلوك هذا الطائر وبيئته الطبيعية وتوزعه الجغرافي، إلى جانب دراسة معدلات البقاء التي تمثل الأساس في قياس مدى نجاح برامج الصندوق.

وعليه قد قامت المراكز التابعة للصندوق من عام 1996 إلى الآن بإكثار أكثر من: 367499 طائر بجميع المراكز. كما يتم كذلك سنوياً إعادة إطلاق الحبارى في البرية في البيئات الطبيعية، حيث بلغ أعداد الحبارى التي تم إطلاقها عن طريق الصندوق الدولي للحفاظ على الحبارى بسنه 1998 الى 2017 بما يقارب 263.511طائر حبارى في 13 منطقة (10 في مناطق انتشار الحبارى الأسيوية، 3 في مناطق انتشار الحبارى الافريقية).

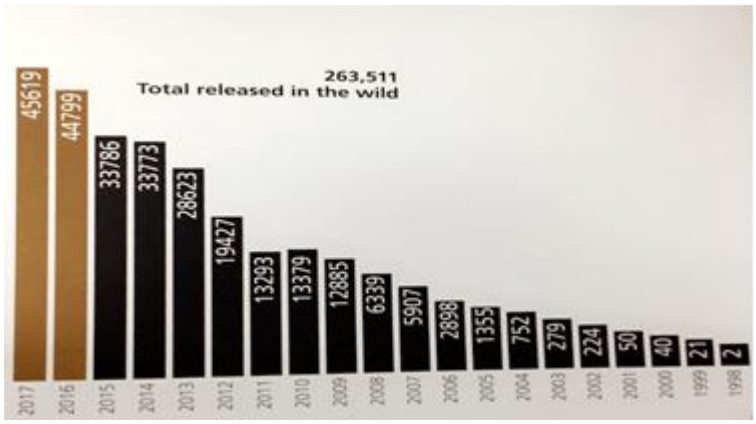

- سلحفاة منقار الصقر (*Eretmochelys imbricata*)

تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بحماية السلاحف البحرية المهددة بالانقراض من خلال المحميات الطبيعية بالدولة التي تقوم بتنفيذ عدد من الخطط والبرامج التي تهدف في المقام الاول للمحافظة على السلاحف البحرية المهددة بالانقراض مثل سلاحف منقار الصقر، والسلاحف الخضراء والتي أتخذت من شواطئ تلك المحميات مركزاً للتعشيش على سبيل المثال لا الحصر محمية صير بو نعير في الشارقة.

كما تقوم جمعية الامارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة بتتبع سلاحف منقار الصقر عبر الخليج لمراقبة أنماط سلوكياتها وتحركاتها. حيث تم تثبيت أجهزة تتبع عبر الأقمار الصناعية على عدد 32 سلحفاة أنثى في مرحلة ما قبل وضع البيض خلال عام 2012 ليصل اجمالي عدد السلاحف التي تم متابعتها الى 75 سلحفاة على مدى ثلاث سنوات، حيث تساهم النتائج الأولية لهذه البرامج في الأستراتيجية العالمية للصندوق العالمي لصون الطبيعة والمتعلقة بالسلاحف البحرية والجهود الدولية الرامية للحفاظ على السلاحف البحرية من خطر الانقراض، هذا بالإضافة الى المساهمة في نشر الوعي حول التحديات التي تواجه السلاحف البحرية من خلال حملة سباق الخليج الكبير للسلاحف البحرية التي اجرتها الجمعية، الذي يشكل جزءاً من مشروع الجمعية للمحافظة على السلاحف البحرية، وهو يمثل منصة تفاعلية داخل الإمارات وخارجها للتعرف إلى التحديات التي تواجهها سلاحف منقار الصقر في المنطقة. ويتزامن انطلاق السباق مع نهاية موسم تعشيش السلاحف.

وتمت إعادة أكثر من 1300 سلحفاة بحرية بنجاح إلى مياه الخليج العربي، على مدى السنوات الـ 10 الماضية، منذ انطلاق المشروع، حيث جرى إنقاذ جميع تلك السلاحف من شواطئ دولة الإمارات العربية المتحدة. وتلقت السلاحف العلاج والرعاية اللازمين لها، ضمن «مشروع دبي لإعادة تأهيل السلاحف»، الذي يعد من أطول مبادرات المسؤولية الاجتماعية المؤسسية في المنطقة، والمشروع الوحيد من نوعه في الشرق الأوسط، ومنطقة البحر الأحمر.

- أطلاق الصقور في البرية:

بلغ عدد الصقور التي أطلقها برنامج الشيخ زايد لإطلاق الصقور، بعد عملية الإطلاق الـ23 إلى 1787 صقراً، معظمها من نوعي الحر والشاهين المعرضين للمخاطر. وأشارت الهيئة إلى أن البرنامج يستمر بذلك في تعضيد مكانته كأحد أكبر برامج الحفاظ على الأنواع في العالم، وكواحد من روافد الإرث الحي للمغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، في مجال تعزيز الحياة البرية، وإعادة الأنواع إلى موائلها الطبيعية وفق دراسات علمية دقيقة وعمليات تتبع بالأقمار الاصطناعية، وبأفضل الممارسات العالمية المعتمدة في الإطلاق. ودخل البرنامج في 2017 عامه الـ 23 بتاسع إطلاق في كازاخستان، إذ أطلق 35 صقراً في كازاخستان.

- إكثار النسر المصري

قام مركز الطيور الجارحة بكلباء بإكثار وإطلاق برامج ناجحة في إكثار النسر.المصري في دولة الامارات العربية المتحدة، حيث يعد أول برنامج اكثار ناجح للنسور المصرية شبه الجزيرة العربية

لمزيد المعلومات الرجاء الاطلاع على المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة أدناه

المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم

المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة) في هذا التقييم

- مؤشر القائمة الحمراء

أو:

☐ لم يستخدم أي مؤشر

يرجى وصف أي وسائل أو أدوات أخرى مستخدمة لتقييم التقدم

<إدخال النص>

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات تتعلق بهذا التقييم).

الصندوق الدولي للحفاظ على الحبارى
الأمانة العامة لصون المها العربي
مركز إعادة السلاحف البحرية في جميرا
فيديو عن مركز حماية وإكثار الحيوانات العربية البرية المهددة بالانقراض
مركز حماية وإكثار الحيوانات العربية المهددة بالانقراض الشارقة
صون الطبيعة حديقة العين
برنامج إكثار النسر المصري

مستوى الثقة في التقييم المشار إليه أعلاه

☒ يستند إلى أدلة شاملة
☐ يستند إلى أدلة جزئية
☐ يستند إلى أدلة محدودة

يرجى تقديم توضيح لمستوى الثقة المشار إليه أعلاه

تم اختيار تقييم الثقة "يستند على أدلة شاملة"، حيث وضعت دولة الامارات العربية المتحدة مؤشرات وخطط عمل لتنفيذ وتحقيق أهداف ايشي، بالإضافة إلى وجود مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة ولجنة تنفيذية للتنوع البيولوجي، اللاتي بدورها تتابع تحقيق الأهداف الوطنية، تم توضيح البرامج وخطط العمل والمبادرات المنفذة لتحقيق الأهداف في التقييم.

مدى كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم

☒ الرصد المتعلق بهذا الهدف كاف
☐ الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي (مثلا يغطي جزءا فقط من المجال أو القضية)
☐ لا يوجد نظام للرصد
☐ لا توجد حاجة إلى الرصد

يرجى وصف كيف يتم رصد الهدف والإشارة إلى ما إذا كان هناك نظام رصد قائم

قد أنشأت الدولة مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة والذي يضم كافة متخذي القرارات في الدولة وتشمل القطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا البيئة بما فيها التنوع البيولوجي وذلك لمتابعة تنفيذ التزامات الدولة في المسائل المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي بطريقة فعالة، كما انه تم انشاء عديد من الفرق الفنية والتي من مهامها تنفيذ توصيات المجلس ومتابعة ورصد التقدم في تنفيذ كافة الالتزامات الوطنية والدولية.

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات إضافية تتعلق بنظام الرصد).

<إضافة وصلة> <إضافة ملف>

الهدف 10

بحلول عام 2021، يتم خفض معدل فقدان الموائل الطبيعية، بما في ذلك الموائل الحرجة

فئة التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف المختار:

☐ على المسار الصحيح لتجاوز الهدف
☒ على المسار الصحيح لتحقيق الهدف
☐ تحقق تقدم نحو الهدف ولكن بمعدل غير كاف
☐ لم يحدث أي تغير كبير
☐ هناك ابتعاد عن الهدف
☐ غير معروفة

تاريخ إجراء التقييم:

من 2014 إلى 2018

معلومات إضافية (يرجى تقديم معلومات عن الأدلة المستخدمة في تقييم هذا الهدف، استنادا إلى المعلومات ذات الصلة الواردة في القسم الثاني، بما في ذلك العقبات التي تواجه إجراء التقييم).

خارطة الموائل بدولة الإمارات العربية المتحدة:

قامت دولة الامارات العربية المتحدة بتنفيذ مشروع خارطة موائل الدولة التي بدأت عام 2013 بإعداد خارطة الموائل البحرية والبرية لإمارة أبوظبي والتي تم تحديثها عام 2018 كما تم تحديد الموائل الهشة بهدف إدارتها بطريقة مستدامة.

في عام 2017 طورت جمعية الامارات للطبيعة بالتعاون مع وزارة التغير المناخي والبيئة والسلطات المختصة بالدولة خريطة للموائل الساحلية والبحرية للإمارات الشمالية للدولة بما في ذلك إمارة الشارقة وإمارة عجمان وأم القوين وامارة رأس الخيمة، كما تم استخدام تقنيات مبتكرة لرسم الخرائط، بما في ذلك المعرفة البيئية المحلية المتكاملة (LEK) وتحليل صور الأقمار الاصطناعية والاستشعار عن بعد، إضافة إلى المسوحات الميدانية.

بدأت وزارة التغير والمناخي والبيئة بالتعاون مع وكالة الامارات للفضاء وهيئة البيئة أبوظبي وجامعة خليفة بإعداد خارطة الموائل البرية لدولة الامارات العربية المتحدة والتي ستكتمل في الربع الأول من عام 2019، حيث ستساهم هذه الخرائط في تحديد المناطق الهامة بهدف إدارتها بطريقة مستدامة وكذلك التعرف على مواقع الموائل وأنماطها التي لها أهمية عند تقدير الآثار البيئية عند التخطيط للمشاريع التنموية والتطويرية وبالتالي ستساعد متخذي القرار على اتخاذ القرارات على أسس علمية مما يساهم في الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في الدولة.

كما اعتمدت هيئة البيئة أبوظبي مؤشر الأداء الرئيسي لفقدان الموائل لإمارة أبوظبي وهو الحفاظ على نسبة > 80٪ من الموائل البحرية والبرية بحلول عام 2030.

وبالإضافة إلى ذلك قامت إمارة أبو ظبي والتي تمثل أكثر من 80% من مساحة الدولة، متمثلة في هيئة البيئة أبو ظبي عام 2017، بتحديد الموائل الحرجة والموائل الحساسة في الإمارة وذلك باستخدام معايير الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة القائمة الحمراء للنظم البيئية وتم تحديد 12 موائل حرجة و8 موائل حساسة في إمارة أبو ظبي، كما أنه تبين أكثر من 50% من الموائل الحرجة محمية في إمارة أبوظبي، ، كما يحمي المبدأ التوجيهي لإدارة الموائل ويدير الموائل الحرجة والتمثيلية خارج المناطق المحمية والذي كان منهجا ناجحا على مدى السنوات الخمس الماضية داخل إمارة أبوظبي، ساعد التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي على حماية أكثر من 99 ٪ من الموائل الطبيعية الحيوية في أبوظبي. تم تحقيق مؤشر الأداء الرئيسي باستمرار مع الحفاظ على الموائل الحرجة بنسبة> 80 ٪.

بالنسبة للموئل الحرج لأشجار القرم، الموئل الحرج الرئيسي، فقد ارتفع هذا بنسبة 11.5 ٪ داخل المناطق المحمية و5.5 ٪ خارج المناطق المحمية (خط الأساس-2016- 2013).

وستقوم وزارة اتغير المناخي والبيئة باستكمال المشروع على بقية إمارات الدولة وعليه ستساهم القوائم الحمراء وخرائط الموائل الطبيعية في الدولة في توجيه إجراءات الحفظ ووضع الخطط والتشريعات للمحافظة على التنوع البيولوجي.

المؤشرات المستخدمة فى هذا التقييم

المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة) في هذا التقييم

- مؤشر الموائل الطبيعية

أو:

☐ لم يستخدم أي مؤشر

يرجى وصف أي وسائل أو أدوات أخرى مستخدمة لتقييم التقدم

<إدخال النص>

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات تتعلق بهذا التقييم).

دليل ارشادى بشأن تصنيف الموائل والحماية في إمارة أبوظبي
مشروع خريطة الموائل الطبيعية البرية والبحرية أبوظبي

مستوى الثقة في التقييم المشار إليه أعلاه

☒ يستند إلى أدلة شاملة
☐ يستند إلى أدلة جزئية
☐ يستند إلى أدلة محدودة

يرجى تقديم توضيح لمستوى الثقة المشار إليه أعلاه

تم اختيار تقييم الثقة "يستند على أدلة شاملة"، حيث وضعت دولة الامارات العربية المتحدة مؤشرات وخطط عمل لتنفيذ وتحقيق أهداف ايشي، بالإضافة إلى وجود مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة ولجنة تنفيذية للتنوع البيولوجي، اللاتي بدورها تتابع تحقيق الأهداف الوطنية، تم توضيح البرامج وخطط العمل والمبادرات المنفذة لتحقيق الأهداف في التقييم.

مدى كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم

☒ الرصد المتعلق بهذا الهدف كاف
☐ الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي (مثلا يغطي جزءا فقط من المجال أو القضية)
☐ لا يوجد نظام للرصد
☐ لا توجد حاجة إلى الرصد

يرجى وصف كيف يتم رصد الهدف والإشارة إلى ما إذا كان هناك نظام رصد قائم

قد أنشأت الدولة مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة والذي يضم كافة متخذي القرارات في الدولة وتشمل القطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا البيئة بما فيها التنوع البيولوجي وذلك لمتابعة تنفيذ التزامات الدولة في المسائل المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي بطريقة فعالة، كما انه تم انشاء عديد من الفرق الفنية والتي من مهامها تنفيذ توصيات المجلس ومتابعة ورصد التقدم في تنفيذ كافة الالتزامات الوطنية والدولية.

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات إضافية تتعلق بنظام الرصد).

<إضافة وصلة> <إضافة ملف>

الهدف 11

بحلول عام 2021، يتم تحسين مساهمة الأنظمة الإيكولوجية في مخزون الكربون عن طريق حماية والبدء بإعادة تأهيل الموائل المتدهورة، مما يساعد في تخفيف آثار تغير المناخ والتصحر

فئة التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف المختار:

☐ على المسار الصحيح لتجاوز الهدف
☒ على المسار الصحيح لتحقيق الهدف
☐ تحقق تقدم نحو الهدف ولكن بمعدل غير كاف
☐ لم يحدث أي تغير كبير
☐ هناك ابتعاد عن الهدف
☐ غير معروفة

تاريخ إجراء التقييم:

من 2014 إلى 2018

معلومات إضافية (يرجى تقديم معلومات عن الأدلة المستخدمة في تقييم هذا الهدف، استنادا إلى المعلومات ذات الصلة الواردة في القسم الثاني، بما في ذلك العقبات التي تواجه إجراء التقييم).

المشروع الوطني للكربون الأزرق:

أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة مشروع الكربون الأزرق عام 2014 الذي يربط إدارة النظم البيئية الطبيعية الساحلية المحلية بخطط للتكيف مع آثار تغيُّر المناخ والتخفيف من حدتها، والذي أطلقته مبادرة أبو ظبي العالمية للبيانات البيئية مؤخرا بدعم من هيئة البيئة أبو ظبي، ووزارة التغير المناخي والبيئة وفريقا دوليا من الخبراء المتخصصين لدراسة الدور الهام الذي يلعبه الكربون الأزرق في حماية النظم البيئية الساحلية المحلية وأهميتها في التخفيف من آثار التغير المناخي.

ويهدف المشروع إلى تقييم الكربون وخدمات النظام البيئي لموائل الكربون الأزرق الساحلية في الدولة، وتحقيق فهم أفضل لمداها الجغرافي وتقييم الكربون الأزرق في إطار السياسة العامة والتغيير المناخي بهدف تطوير مبادرات للتخفيف من الآثار المحتملة على دولة الإمارات.

ويهدف مشروع الكربون الازرق إلى ربط إدارة النظم البيئية الطبيعية الساحلية بخطط للتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها وتشمل النظم البيئية الساحلية للكربون الأزرق غابات القرم، ومناطق الأعشاب البحرية ومستنقعات المياه المالحة، والتي تعمل كأحواض لامتصاص الكربون. وتقوم النظم البيئية للكربون الأزرق مثل تلك الموجودة في غابات القرم، بتخزين وعزل الكربون بشكل مستمر وبمعدلات أسرع بكثير من الغابات الاستوائية.

وتلعب بعض النظم البيئية البحرية الساحلية السليمة والمحميات الطبيعية دورا في تخزين الغازات المسببة للاحتباس الحراري، مما يساعد على التخفيف من آثار تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، من المؤمل أن تساهم المخرجات بتوفير خيارات إدارة محسنة لحماية واستعادة النظم البيئية الساحلية التي تشمل غابات القرم، ومناطق الأعشاب البحرية، ومستنقعات المياه المالحة والسبخات الساحلية. وكلها نظم بيئية هامة تعمل كأحواض لامتصاص الكربون. وتشكل أشجار القرم جزءاً هاماً من النظام البيئي الطبيعي في دولة الإمارات وتنتشر في العديد من المواقع في مختلف أنحاء الدول، وتخزن كميات هامة من الكربون وفقا لنتائج المشروع.

وقد قامت الدولة بإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر والتي من ضمن أهدافها المحافظة على النظم البيئية الحساسة وفقدان الأراضي وتدهورها. وكذلك الخطة الوطنية للتغير المناخي التي تأتي لتعبر عن توجه الدولة القائم نحو التنمية المستدامة ورفع جودة الحياة، وذلك بوضع إطار وطني شامل يحدد فيه الأولويات ويوحد الجهود لسد الثغرات ويضمن التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص بما يخدم مصالح الدولة على المستويين المحلي والدولي، وبما يسسهم في حماية البيئة وتحسين جودة الحياة وهو ما ينسجم مع رؤية الامارات 2021.

كما نفذت دولة الامارات العربية المتحدة مشروع مؤشر هشاشة المناطق الساحلية وذلك بهدف تحديد المخاطر المتوقعة في المناطق الساحلية وفقا لسيناريوهات التغير المناخي والتقلبات المناخية ممثل الأعاصير والفيضانات والعواصف وإلى غير ذلك مما يسهم في اتخاذ القرار على أسس علمية عند الشروع في انشاء المشاريع التطويرية والمحافظة وإعادة تأهيل الموائل الحساسة التي تسهم في حفظ تأثير التغيرات المناخية وبالتالي رفاه المجتمع.

المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم

المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة) في هذا التقييم

<المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة> يرجى تقديم قائمة بالمؤشرات المستخدمة في تقييم هذا الهدف.

أو:
☒ لم يستخدم أي مؤشر

يرجى وصف أي وسائل أو أدوات أخرى مستخدمة لتقييم التقدم

<إدخال النص>

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات تتعلق بهذا التقييم).

مبادرة أبوظبي العالمية للبيانات البيئية
الخطة الوطنية للتغير المناخي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2017- 2050

مستوى الثقة في التقييم المشار إليه أعلاه

☒ يستند إلى أدلة شاملة
☐ يستند إلى أدلة جزئية
☐ يستند إلى أدلة محدودة

يرجى تقديم توضيح لمستوى الثقة المشار إليه أعلاه

تم اختيار تقييم الثقة "يستند على أدلة شاملة"، حيث وضعت دولة الامارات العربية المتحدة مؤشرات وخطط عمل لتنفيذ وتحقيق أهداف ايشي، بالإضافة إلى وجود مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة ولجنة تنفيذية للتنوع البيولوجي، اللاتي بدورها تتابع تحقيق الأهداف الوطنية، تم توضيح البرامج وخطط العمل والمبادرات المنفذة لتحقيق الأهداف في التقييم.

مدى كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم

☒ الرصد المتعلق بهذا الهدف كاف
☐ الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي (مثلا يغطي جزءا فقط من المجال أو القضية)
☐ لا يوجد نظام للرصد
☐ لا توجد حاجة إلى الرصد

يرجى وصف كيف يتم رصد الهدف والإشارة إلى ما إذا كان هناك نظام رصد قائم

قد أنشأت الدولة مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة والذي يضم كافة متخذي القرارات في الدولة وتشمل القطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا البيئة بما فيها التنوع البيولوجي وذلك لمتابعة تنفيذ التزامات الدولة في المسائل المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي بطريقة فعالة، كما انه تم انشاء عديد من الفرق الفنية والتي من مهامها تنفيذ توصيات المجلس ومتابعة ورصد التقدم في تنفيذ كافة الالتزامات الوطنية والدولية.

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات إضافية تتعلق بنظام الرصد).

<إضافة وصلة> <إضافة ملف>

الهدف 12

بحلول عام 2021، تنفذ خطط اعاده تأهيل النظم الإيكولوجية المتدهورة التى توفر خدمات أساسية

فئة التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف المختار:

☐ على المسار الصحيح لتجاوز الهدف
☒ على المسار الصحيح لتحقيق الهدف
☐ تحقق تقدم نحو الهدف ولكن بمعدل غير كاف
☐ لم يحدث أي تغير كبير
☐ هناك ابتعاد عن الهدف
☐ غير معروفة

تاريخ إجراء التقييم:

من 2014 إلى 2018

معلومات إضافية (يرجى تقديم معلومات عن الأدلة المستخدمة في تقييم هذا الهدف، استنادا إلى المعلومات ذات الصلة الواردة في القسم الثاني، بما في ذلك العقبات التي تواجه إجراء التقييم).

اصدرت الدولة العديد من التشريعات والسياسات ونفذت العديد من المبادرات التي تهدف إلى استعادة وحماية النظم الايكولوجية التي بدورها توفر الخدمات الأساسية فقد أولت اهتمام خاص بواحات النخيل والأراضي الرطبة بما فيها أشجار القرم وهذه النظم لها قيمة ثقافية وتراثية واقتصادية واجتماعية في دولة الامارات.

حافظت الدولة على أكثر من مائة صنف من أصناف النخيل وذلك داخل مواقعها الطبيعية (الواحات) أو خارج مواقعها الطبيعية (البنوك الوراثية)، كما تبذل الدولة جهود متميزة في إعادة تأهيل النظم المتدهورة واستعادة أهمها.

بذلت الدولة جهود يشاد بها في مجال إعادة تأهيل نظام القرم إذ تضاعفت 4 مرات مساحة أشجار القرم، حيث بلغت مساحتها سنة 2017، أكثر من 182كم2 بينما كانت سنة لا تتجاوز 41 كم ^{2}، كما أن الدولة أعلنت قرابة 40% من مساحة المسطحات المائية بالدولة محميات طبيعية أراضي رطبة ذات أهمية دولية.

كما تم كذلك تحديد المواقع الهامة للطيور (IBA) وفقاً للمعايير الدولية لمنظمة Birdlife حيث يهدف إلى حماية وتحديد وإدارة شبكة مواقع أسراب الطيور المتواجدة في منطقة جغرافية محددة والتأكد من استمرارية بقاءها على المدى الزمني البعيد، حيث انه تم عقد مذكرة الاتفاق بين الوزارة ومنظمة بيرد لايف لتحديث المواقع الهامة للطيور في الدولة وفقا للمعايير الدولية التابعة لمنظمة بيرد لايف، علما بأنه لم يتم تحديث خارطة المواقع الهامة للطيور في الدولة منذ سنة 1994. وبالتعاون مع الفريق الوطني لتحديث المواقع الهامة للطيور تم اعتماد وتحديث 30 موقع هام للطيور في الدولة لعام 2018 حيث أن التعرف على مواقع الطيور المحلية والمهاجرة في الدولة ستساهم في جهود المحافظة على هذه الأنواع وارتفاع نسبة السياحة البيئية وأيضاً حماية الحياة الفطرية في الدولة عبر حزمة متكاملة من السياسات والإجراءات والابحاث والمبادرات المتعلقة بالأنواع الحيوانية والنباتية المحلية والمهددة بالانقراض.

المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم

المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة) في هذا التقييم

- مؤشر الموائل الطبيعية

أو:
☐ لم يستخدم أي مؤشر

يرجى وصف أي وسائل أو أدوات أخرى مستخدمة لتقييم التقدم

<إدخال النص>

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات تتعلق بهذا التقييم).

<إضافة وصلة> <إضافة ملف>

مستوى الثقة في التقييم المشار إليه أعلاه

☒ يستند إلى أدلة شاملة
☐ يستند إلى أدلة جزئية
☐ يستند إلى أدلة محدودة

يرجى تقديم توضيح لمستوى الثقة المشار إليه أعلاه

تم اختيار تقييم الثقة "يستند على أدلة شاملة"، حيث وضعت دولة الامارات العربية المتحدة مؤشرات وخطط عمل لتنفيذ وتحقيق أهداف ايشي، بالإضافة إلى وجود مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة ولجنة تنفيذية للتنوع البيولوجي، اللاتي بدورها تتابع تحقيق الأهداف الوطنية، تم توضيح البرامج وخطط العمل والمبادرات المنفذة لتحقيق الأهداف في التقييم.

مدى كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم

☒ الرصد المتعلق بهذا الهدف كاف
☐ الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي (مثلا يغطي جزءا فقط من المجال أو القضية)
☐ لا يوجد نظام للرصد
☐ لا توجد حاجة إلى الرصد

يرجى وصف كيف يتم رصد الهدف والإشارة إلى ما إذا كان هناك نظام رصد قائم

قد أنشأت الدولة مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة والذي يضم كافة متخذي القرارات في الدولة وتشمل القطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا البيئة بما فيها التنوع البيولوجي وذلك لمتابعة تنفيذ التزامات الدولة في المسائل المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي بطريقة فعالة، كما انه تم انشاء عديد من الفرق الفنية والتي من مهامها تنفيذ توصيات المجلس ومتابعة ورصد التقدم في تنفيذ كافة الالتزامات الوطنية والدولية.

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات إضافية تتعلق بنظام الرصد).

<إضافة وصلة> <إضافة ملف>

الهدف 13

بحلول عام 2021، يتم حفظ وحماية الموارد الوراثية الهامة في الدولة

فئة التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف المختار:

☐ على المسار الصحيح لتجاوز الهدف
☒ على المسار الصحيح لتحقيق الهدف
☐ تحقق تقدم نحو الهدف ولكن بمعدل غير كاف
☐ لم يحدث أي تغير كبير
☐ هناك ابتعاد عن الهدف
☐ غير معروفة

تاريخ إجراء التقييم:

من 2014 إلى 2018

معلومات إضافية (يرجى تقديم معلومات عن الأدلة المستخدمة في تقييم هذا الهدف، استنادا إلى المعلومات ذات الصلة الواردة في القسم الثاني، بما في ذلك العقبات التي تواجه إجراء التقييم).

بذلت دولة الإمارات العربية المتحدة جهود كبيرة في حفظ واستعادة مواردها الوراثية، إذ أنشأت العديد من مراكز للإكثار والبنوك الوراثية لحفظ الموارد الوراثية النباتية والحيوانية المحلية كمثال بنك بذور ومعشبة الشارقة، في مدينة الذيد، التابع لأكاديمية الشارقة وكذلك أصدرت العديد من الكتب عن النباتات والحيوانات والأصناف والسلالات المتواجدة بالدولة.

كما سعت إلى دراسة الحيوانات الموجودة على مستوى الدولة وحفظ الموارد الوراثية الأصلية، وقد أصدرت العديد من التشريعات مثل:

- القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999م، في شأن حماية البيئة وتنميتها وتعديلاته
- القانون الاتحادي رقم (23) لسنة 1999م، في شأن استغلال وحماية وتنمية الثروات
- القانون الاتحادي رقم (17) لسنة 2009م، في شأن حماية الأصناف النباتية الجديدة
- القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2013م، في شأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.
- القانون الاتحادي رقم (22) لسنة 2016 في شأن تنظيم حيازة الحيوانات الخطرة
- القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2002 في شأن تنظيم الاتجار الدولي في الأنواع المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات
- قرار مجلس الوزراء رقم (18) لسنة 2018، بشأن زراعة النباتات المحلية والمحافظة على الطبيعة

من ضمن المبادرات للمحافظة على الموارد الوراثية المحلية، مبادرة غراس والتي تتمثل في تطبيق الكتروني يتضمن معلومات مفصلة عن النباتات المستهدف زراعتها وتنميتها. ويأتي ذلك من استراتيجية وزارة التغير المناخي والبيئة للحفاظ على التنوع البيولوجي وضمان استدامة الموارد الطبيعية للبيئة، وتنفيذا لأهداف قرار مجلس الوزراء رقم (18) لسنة 2018 بشأن زراعة النباتات المحلية والمحافظة على الطبيعة، ويهدف إطلاق التطبيق إلى توفير قاعدة بيانات معرفية باللغتين العربية والإنجليزية للجمهور تساهم في زيادة وعيه بطبيعة النباتات المحلية، إضافة إلى تعزيز مشاركة مختلف فئات المجتمع في تحسين البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتنمية الموائل الطبيعية للنباتات المحلية بالدولة، وإعادة تأهيل الموائل الطبيعية للنباتات المحلية، وتنمية الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي.

الأمراض الحيوانية والآفات الزراعية:

تعتبر المسببات المرضية أحد العناصر المؤثرة بشكل مباشر على التنوع البيولوجي للأنواع سواء كانت مهددة أو غير مهددة بالانقراض وتعتبر دولة الامارات من الدول محور رئيسي للتجارة في دول المنطقة، الأمر الذي يزيد من تحديات انتقال هذه الأمر، وهو الأمر الذي تواجهه بتسخير كافة الإمكانات لمواجهة هذه التحديات سواء بالتحديث الدائم للبنية التشريعية والتطوير الدوري للبنية التحتية وتعزيز الشركات سواء بين القطاعات داخل الدولة أو اقليمياً ودولياً بما يعود بالنفع على مستوى الصحة والصحة النباتية داخلياً وخارجياً

وانضمت الدولة إلى بروتوكول ناغويا سنة 2014 وفي صدد إصدار قانون اتحادي بشأن تنظيم الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها. وقد انضمت كذلك إلى بروتوكول قرطاجنة وبروتوكول ناغويا كوالالمبور سنة 2014، وفي صدد إصدار قانون اتحادي بشأن السلامة الأحيائية من الكائنات المحورة وراثيا ومنتجاتها، والذي يهدف إلى وضع الإجراءات والتشريعات اللازمة لتنظيم تجارة الكائنات المحورة وراثياً ومنتجاتها وإدارتها داخل الدولة وخارجيا مع الدول الأخرى وضمان مستوى ملائم لحماية الانسان والبيئة والتنوع البيولوجي من الآثار الضارة المحتملة لهذه الكائنات المحورة وراثياً ومنتجاتها

المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم

المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة) في هذا التقييم

<المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة> يرجى تقديم قائمة بالمؤشرات المستخدمة في تقييم هذا الهدف.

أو:
☒ لم يستخدم أي مؤشر

يرجى وصف أي وسائل أو أدوات أخرى مستخدمة لتقييم التقدم

<إدخال النص>

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات تتعلق بهذا التقييم).

الموقع الالكتروني لمبادرة غراس
تطبيق غراس (متجر ابل)

مستوى الثقة في التقييم المشار إليه أعلاه

☒ يستند إلى أدلة شاملة
☐ يستند إلى أدلة جزئية
☐ يستند إلى أدلة محدودة

يرجى تقديم توضيح لمستوى الثقة المشار إليه أعلاه

تم اختيار تقييم الثقة "يستند على أدلة شاملة"، حيث وضعت دولة الامارات العربية المتحدة مؤشرات وخطط عمل لتنفيذ وتحقيق أهداف ايشي، بالإضافة إلى وجود مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة ولجنة تنفيذية للتنوع البيولوجي، اللاتي بدورها تتابع تحقيق الأهداف الوطنية، تم توضيح البرامج وخطط العمل والمبادرات المنفذة لتحقيق الأهداف في التقييم.

مدى كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم

☒ الرصد المتعلق بهذا الهدف كاف
☐ الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي (مثلا يغطي جزءا فقط من المجال أو القضية)
☐ لا يوجد نظام للرصد
☐ لا توجد حاجة إلى الرصد

يرجى وصف كيف يتم رصد الهدف والإشارة إلى ما إذا كان هناك نظام رصد قائم

قد أنشأت الدولة مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة والذي يضم كافة متخذي القرارات في الدولة وتشمل القطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا البيئة بما فيها التنوع البيولوجي وذلك لمتابعة تنفيذ التزامات الدولة في المسائل المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي بطريقة فعالة، كما انه تم انشاء عديد من الفرق الفنية والتي من مهامها تنفيذ توصيات المجلس ومتابعة ورصد التقدم في تنفيذ كافة الالتزامات الوطنية والدولية.

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات إضافية تتعلق بنظام الرصد).

<إضافة وصلة> <إضافة ملف>

الهدف 14

بحلول عام 2021، تدار الموارد البحرية الحية الهامة والمعرضة للاستنزاف بشكل مستدام

فئة التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف المختار:

☐ على المسار الصحيح لتجاوز الهدف
☒ على المسار الصحيح لتحقيق الهدف
☐ تحقق تقدم نحو الهدف ولكن بمعدل غير كاف
☐ لم يحدث أي تغير كبير
☐ هناك ابتعاد عن الهدف
☐ غير معروفة

تاريخ إجراء التقييم:

من 2014 إلى 2018

معلومات إضافية (يرجى تقديم معلومات عن الأدلة المستخدمة في تقييم هذا الهدف، استنادا إلى المعلومات ذات الصلة الواردة في القسم الثاني، بما في ذلك العقبات التي تواجه إجراء التقييم).

تمثل البيئة البحرية والساحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة البيئة الأهم من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إذ يتركز فيها معظم السكان والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتنوع البيولوجي، علاوة على كونها مصدراً أساسياً لإنتاج النفط وصناعة تحلية المياه والصيد، وشريان رئيسي للتجارة مع العالم الخارجي.

وانسجاماً مع الأهمية التي تمثلها، فقد حظيت البيئة البحرية والساحلية في دولة الإمارات باهتمام خاص. وتعددت الجهود التي بذلتها الجهات المعنية لحماية البيئة البحرية وثرواتها، بما في ذلك إصدار وتطبيق التشريعات والنظم لحمايتها من التلوث، وتنظيم الأنشطة المقامة في البيئة البحرية أو على الشريط الساحلي، وإنشاء مناطق بحرية محمية للمحافظة على التنوع البيولوجي وتنميته، وغيرها. وتواصل وزارة التغير المناخي والبيئة بالتعاون مع شركائها في القطاعين الحكومي والخاص العمل على إضفاء قدر أكبر من الحماية للبيئة البحرية والساحلية والمحافظة على دورها الحيوي عبر تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للبيئة البحرية والساحلية.

اصدرت الدولة عديد التشريعات بهدف استدامة إدارة وحصاد جميع الأرصدة السمكية واللافقاريات والنباتات المائية ومنها التالي:

- القانون الاتحادي رقم (23) لسنة 1999، في شأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية في دولة الإمارات العربية المتحدة وتعديلاته
- قرار وزاري رقم (115) لسنة 2017م، بشأن تنظيم صيد الأسماك بالمعدات الثابتة (الحظرة) في إمارة أبوظبي
- قرار وزاري رقم 103 لسنة 2017 بشأن إقامة أو بناء المشادّ الاصطناعية.
- قرار وزاري رقم (695) لسنة 2016، بشأن تنظيم صيد الأسماك السطحية بواسطة الشباك بطريقة الحلاق (التحويط)
- قرار وزاري رقم (471) لسنة 2016 بشأن تنظيم صيد الأسماك السطحية باستخدام الشباك بطريقة الضغوة.
- قرار وزاري رقم (580) لسنة 2015م، بشأن منع صيد وبيع وتسويق الأحجام الصغيرة من الأسماك التي تقل أطوالها عن الحد المسموح به
- قرار ووزاري رقم 501 لسنة 2015 بشأن تنظيم صيد وتسويق أسماك الشعري والصافي في موسم التكاثر
- قرار وزاري رقم 706 لسنة 2013 بشأن تنظيم تصنيع واستيراد واستخدام القراقير
- قرار وزاري رقم 372 لسنة 2013 بشأن وقف اصدار تراخيص قوارب صيد جديدة مؤقتا
- قرار وزاري رقم (135) لسنة 2017 بشأن منع صيد وتسويق أسماك البدح في إمارة أبوظبي
- قرار وزاري رقم (43) لسنة 2019م بشأن تنظيم صيد وتجارة أسماك القرش

وكذلك تم اصدار الخطة الوطنية للمحافظة على أسماك القرش وإدارتها في دولة الإمارات العربية المتحدة 2018-2021 وكذلك الخطة الوطنية للمحافظة على السلاحف البحرية 2019- 2021 كما انضمت الدولة لعديد الاتفاقيات والمذكرات والبروتوكولات ومنها:

- مذكرات التفاهم الخاصة بحماية الأنواع البحرية (أبقار البحر، السلاحف البحرية وأسماك القرش) المُلحقة بمعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحياة الفطرية الخاصة
- الاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه الصابورة والرواسب في السفن 2004
- بروتوكول حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم من مصادر البر
- بروتوكول بشأن التحكم في النقل البحري للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود والتخلص منها
- بروتوكول التلوث البحري الناجم عن استكشاف واستغلال الجرف القاري
- اتفاقية الكويت الاقليمية للتعاون وحماية البيئة البحرية من التلوث وبروتوكولها

- الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (ماربول 1973/1987) وملاحقها

تم اصدار العديد من التقارير والدراسات ومنها:

- تقييم حالة أسماك القرش في دولة الإمارات 2018
- دراسة مسح المخزون السمكي لمياه الصيد التابعة للدولة على بحر عمان
- دراسة تقييم المخزون المشترك لأسماك الكنعد مع دول مجلس التعاون الخليجي
- دراسة النظام المتكامل للطاقة والزراعة بمياه البحر
- دراسة تحديد مناطق إطلاق صغار الأسماك المحلية المستزرعة بالمياه الساحلية للدولة
- دراسة رصد التنوع والكتلة الحيوية للهائمات النباتية بالمياه البحرية للدولة
- دراسة تقييم زراعة نبات الساليكورنيا المروي بالمياه البحرية المشبعة بالمغذيات
- دراسة تحديد أنواع المرجان المقاوم للتغيرات المناخية بمياه الدولة
- دراسة رصد ومتابعة الكهوف الاصطناعية في المياه الساحلية للدولة
- دراسة تحديد مناطق التكاثر والحضانة للأسماك الرئيسية في مياه الدولة
- نشرة إحصائيات المصايد السمكية واستزراع الأحياء المائية في إمارة أبوظبي 2018(تقرير سنوي).
- دراسة تأثير القرقور على السلاحف الخضراء
- برنامج دراسة آثار الحطام البحري في مياه إمارة الشارقة وعلى شواطئها
- دراسة مسح عينات أسماك الصافي والشعري من مواقع الانزال وأسواق السمك

وكذلك تم اصدار العديد من النشرات والأدلة الارشادية ومنها:

- جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في المحافظة على السلاحف
- أسماك القرش في دولة الإمارات العربية المتحدة
- نشرة معلومات- الحد الأدنى لأطوال السموح المسموح صيدها وتسويقها
- جهود دولة الإمارات في المحافظة على السلاحف البحرية
- دليل تنظيم الصيد باستخدام القراقير
- دليل تنظيم صيد الأسماك السطحية باستخدام شباك الضغوة

كما طورت الدولة برنامج يهدف إلى تعزيز مخزون الثروة السمكية وبناء حاضنات لصغار الأسماك في البيئة البحرية الساحلية وذلك من خلال إنزال كهوف اصطناعية اسمنتية بالبيئة البحرية، تم إنزال ما يقارب 2900 كهف اصطناعي في مختلف انحاء الدولة.

أكملت هيئة البيئة – أبوظبي، ووزارة التغير المناخي والبيئة أكثر عمليات المسح الشامل لمصايد الأسماك التي أجريت على الإطلاق في مياه الخليج العربي في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي امتدت على مدار 250 يومًا في البحر، بما في ذلك أكثر من 2500 محطة مسح وجمع المعلومات من أكثر من 200 نوع من أسماك القرش. تشير نتائج الدراسة إلى أن موارد مصايد أسماك القاع في الإمارات العربية المتحدة (مسكن القاع) مستغلة بشكل مفرط بسبب ضغوط الصيد الشديدة وتحتاج إلى إثراء. تم إطلاق إطار عمل المصايد المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة (2019-2030)، والذي تم إطلاقه بعد برنامج المصايد السمكية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة (2015-2018)، مع أهداف واضحة وخطة لتحقيق مصايد الأسماك المستدامة بحلول عام 2030.

بالإضافة إلى مشروع هيئة البيئة والمحميات الوطنية الخاص بتعمير المشاد لتنمية الثروة السمكية ومشروع استزراع الشعب المرجانية الذي يهدف إلى إعادة تأهيل المناطق المتضررة من العوامل البشرية أو الطبيعية، ومشروع لؤلؤة الشارقة بالتعاون مع جمعية الإمارات للطبيعة ومجموعة الإمارات للبيئة البحرية الذي يهدف إلى دراسة حالة أسماك القرش والراي في محمية جزيرة صير بونعير. بالإضافة إلى دراسة حالة المرجان

كما تم تنظيم حملات توعوية وتثقيفية للجمهور من خلال وسائل الاتصا
ل المختلفة لجميع شرائح المجتمع والتى تهدف الى رفع مستوى المعرفة الخاصة بالبيئة البحرية وأهميتها.

المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم

المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة) في هذا التقييم

- معدل استغلال المخزون السمكي المستدام:
  - مؤشر الصيد المستدام (SCI) = إجمالي الصيد المستدام / إجمالي الصيد الذي تم تقييمه.

شرح المؤشر:

- إجمالي الصيد المستدام هو محصول الصيد السنوي الذي تم إنزاله في السنة (بالطن) من أنواع الأسماك التي تم تقييمها وتصنيفها كأنواع مستغلة ومستدامة أو غير مستنزفة.
- إجمالي الصيد الذي تم تقييمه هو إجمالي محصول الصيد الذي تم إنزاله في السنة (بالطن) لجميع الأنواع التي خضعت للتقييم

أو:
☐ لم يستخدم أي مؤشر

يرجى وصف أي وسائل أو أدوات أخرى مستخدمة لتقييم التقدم

<إدخال النص>

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات تتعلق بهذا التقييم).

وزارة التغير المناخي والبيئة/ استدامة البيئة البحرية والثروة السمكية
هيئة البيئة أبوظبي
برنامج دراسة آثار الحطام البحري في مياه إمارة الشارقة وعلى شواطئها
دراسة تأثير القرقور على السلاحف الخضراء

مستوى الثقة في التقييم المشار إليه أعلاه

☒ يستند إلى أدلة شاملة
☐ يستند إلى أدلة جزئية
☐ يستند إلى أدلة محدودة

يرجى تقديم توضيح لمستوى الثقة المشار إليه أعلاه

تم اختيار تقييم الثقة "يستند على أدلة شاملة"، حيث وضعت دولة الامارات العربية المتحدة مؤشرات وخطط عمل لتنفيذ وتحقيق أهداف ايشي، بالإضافة إلى وجود مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة ولجنة تنفيذية للتنوع البيولوجي، اللاتي بدورها تتابع تحقيق الأهداف الوطنية، تم توضيح البرامج وخطط العمل والمبادرات المنفذة لتحقيق الأهداف في التقييم.

مدى كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم

☒ الرصد المتعلق بهذا الهدف كاف
☐ الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي (مثلا يغطي جزءا فقط من المجال أو القضية)
☐ لا يوجد نظام للرصد
☐ لا توجد حاجة إلى الرصد

يرجى وصف كيف يتم رصد الهدف والإشارة إلى ما إذا كان هناك نظام رصد قائم

قد أنشأت الدولة مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة والذي يضم كافة متخذي القرارات في الدولة وتشمل القطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا البيئة بما فيها التنوع البيولوجي وذلك لمتابعة تنفيذ التزامات الدولة في المسائل المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي بطريقة فعالة، كما انه تم انشاء عديد من الفرق الفنية والتي من مهامها تنفيذ توصيات المجلس ومتابعة ورصد التقدم في تنفيذ كافة الالتزامات الوطنية والدولية.

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات إضافية تتعلق بنظام الرصد).

<إضافة وصلة> <إضافة ملف>

الهدف 15

بحلول عام 2021، تدار بشكل مستدام الأراضي الحكومية والخاصة، المستغلة بغرض الزراعة وتربية الأحياء المائية والغابات، لضمان صون التنوع البيولوجي

فئة التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف المختار:

☐ على المسار الصحيح لتجاوز الهدف
☒ على المسار الصحيح لتحقيق الهدف
☐ تحقق تقدم نحو الهدف ولكن بمعدل غير كاف
☐ لم يحدث أي تغير كبير
☐ هناك ابتعاد عن الهدف
☐ غير معروفة

تاريخ إجراء التقييم:

من 2014 إلى 2018

معلومات إضافية (يرجى تقديم معلومات عن الأدلة المستخدمة في تقييم هذا الهدف، استنادا إلى المعلومات ذات الصلة الواردة في القسم الثاني، بما في ذلك العقبات التي تواجه إجراء التقييم).

الزراعة في دولة الامارات العربية المتحدة

تعتبر الزراعة من الأنشطة القديمة في دولة الإمارات، ومارسها الشعب بكثرة في بعض مناطق الدولة، مثل: رأس الخيمة، والفجيرة، والعين وفي بعض الواحات، مثل واحة ليوا. ومنذ عام 1971، تطور هذا القطاع بشكل سريع، بالرغم من وجود عدة تحديات مثل ندرة موارد المياه والأراضي الصالحة للزراعة، وملوحة التربة، والظروف البيئية الصعبة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، والآفات الزراعية، وخسائر ما بعد الحصاد.

وفي الوقت الحاضر، أصبحت الزراعة نشاطاً اقتصادياً يعتمد على استخدام أحدث التقنيات. وكان للمغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان دوراً هاماً في تطوير وتنمية القطاع الزراعي في الدولة. وبذلت العديد من الجهود للمحافظة على الموارد المائية، مع توجيه الاهتمام نحو تعزيز استخدام، وتركيب نظم الري الحديثة لاستبدال الطرق التقليدية مثل الري بالغمر، التي تهدر كميات كبيرة من المياه. وقد ارتفعت نسبة استخدام نظم الري الحديثة مثل (أنظمة الري بالرش، وبالتنقيط، وبالنافورة) إلى 91 % في عام 2011 بعد أن كانت 32 % في عام 1999. كما ارتفعت اعداد المزارع من 4,000 مزرعة في عام 1971 إلى 35,704 مزرعة في عام 2011 وبلغت المساحة الكلية في عام 2017 لغايات الزراعة 1,034,897 دونم. ونتيجة لجهود دولة الإمارات العربية المتحدة الحثيثة على تطوير القطاع الزراعي.

- الزراعة العضوية:
عملت الوزارة على اصدار كافة التشريعات الخاصة بالإنتاج العضوي لما لهاذا النوع من الزراعة من دور في المحافظة على التنوع البيولوجي والحفاظ على الموائل لكثير من الكائنات الحية والحد من تأثير التغير المناخي، وكنتيجة فقد زاد تبني الزراعة العضوية بحيث زاد عدد المزارع العضوية في الدولة عن 80 مزرعة تغطي مساحة كلية حوالي 4867 هكتار مع نهاية 2018. كما تطور سوق المدخلات والمنتجات العضوية بحيث يتم ادخال الأصناف الملائمة لظروف البيئة وخفض استخدام المبيدات والكيماويات الزراعية وأصبح التنوع البيولوجي في مزارع الإنتاج العضوي ملموسة بشكل فعلي.

- الزراعة المحمية:
وضعت وزارة التغير المناخي والبيئة بدولة الإمارات ضمن أولوياتها زيادة استخدام التكنولوجيا في نظم الزراعة المحمية من حيث تحسين كفاءة نظم الري واستخدام الأصناف الملائمة والمكافحة المتكاملة للآفات الزراعية وكذلك تعزيز تبني استخدام نظم الزراعة المحمية بدون تربة حيث زاد عدد هذه المزارع في الدولة عن 200 مزرعة.

- الزراعة المجتمعية:
اصدار قرار مجلس الوزراء رقم 31 لسنة 2018 في شأن الزراعة المجتمعية والذي يأتي أيضا للمساهمة في تعزيز التنوع البيولوجي والمحافظة عليه حيث يهدف القرار الى:

1. تحسين البيئة وتنويع الإنتاج النباتي وتعزيز التنوع والأمن الغذائي.
2. غرس وتعزيز ثقافة الزراعة وإنتاج الغذاء والمساهمة في إنشاء جيل واع يساهم في المحافظة على التنمية الزراعية المستدامة في الدولة.
3. المساهمة في سد جزء من احتياجات الأسر اليومية من المنتجات الزراعية النباتية.
4. نشر وتعزيز مفهوم المدن المستدامة والمحافظة على البيئة وزيادة الرقعة الخضراء في الدولة.

5. تشجيع التوجه نحو الزراعة الذكية مناخياً مثل الزراعة بدون تربة والزراعة العضوية.
6. الاستغلال الأمثل للمياه بإعادة استخدامها في الزراعة المجتمعية.

- تربية الأحياء المائية:

يسمح في الدولة بإنشاء مزارع الأحياء المائية وفقا لمعايير ومن ضمن هذه المعايير التالي:

1. أن يكون موقع المزرعة بعيدا بمسافة آمنة عن المصادر والمواقع المحتملة لتلوث المياه بهدف حماية المنتجات من التلوث. على سبيل المثال، المصبات، الصناعة والتعدين، الزراعة المكثفة وخاصة مواقع تربية الحيوانات والأماكن السكنية.
2. إجراء مسح لموقع المزرعة لتحديد وتصنيف الموائل البحرية ومناطق التنوع البيولوجي
3. عدم الاقتراب من مناطق المحميات الطبيعية أو الصناعية أو المناطق ذات التنوع البيولوجي مثل مناطق القرم والشعاب المرجانية بمحيط 1 ميل بحري بالنسبة لمزارع الأحياء المائية البحر.
4. يجب بناء وتصميم مزارع الأحياء المائية في البحر بما في ذلك مواقع الأقفاص والأحواض بعيدة عن مواقع التصريف الطبيعي ومسارات السفن والقوارب ويفضل أن تكون باتجاه أعلى من أي موقع لها.
5. يجب مراعاة كافة جوانب استزراع الأحياء المائية بما في ذلك الأثر البيئي، والإنتاج، والأداء الاقتصادي.

الغابات
غابات القرم في الدولة:

تعتبر معظم غابات اشجار القرم في الدولة بصحة وكثافة جيدة حيث ارتفعت وبلغت المساحة الكلية بحوالي 182كلم2 مقارنة مع نتائج المقدرة السابقة، والتي كانت تتراوح ما بين 30-40 كم^2 فقط على مستوى الدولة. وتعتبر المساحة الأكبر في الدولة لانتشار غابات القرم هي في إمارة ابوظبي وبنسبة 80% من المساحة الكلية لتوزيع غابات اشجار القرم، واحتلت امارة ام القيوين اعلى نسبة من حيث تواجد مساحة غابات اشجار القرم والتي بلغت حوالي (18.77 كم^2) الى نسبة طول ساحلها.

كما واشارت النتائج الى تقسيم بيئات تجمعات غابات اشجار القرم الى ثلاث انواع: بيئات الحافية (Fringe) وتتمركز في كل المناطق الساحلية وبشكل رئيسي بإمارة ابوظبي، وبيئات الحوضية (Basin) وتتمركز في كل من امارة ام القيوين وعجمان وراس الخيمة، وبيئات الغمر المد والجزر (Overwash) وتتمركز في امارة ابوظبي وام القيوين. وتبين خلال فترة الدراسة وجود نوع واحد فقط من اشجار القرم متواجد في كل سواحل الدولة التي تم مسحها وهو (القرم الرمادي- (Avicennia marina)

وأظهرت نتائج الدراسة بأن هناك ارتفاعا ملحوظا في زيادة رقعة وانتشار مساحات غابات اشجار القرم ما بين 3 الى 4 اضعاف أكبر مما كانت عليه في سبعينيات القرن المنصرم في الدولة، الأمر الذي يعكس جهود دولة الإمارات لمحافظة واستدامة تنمية الموائل والارث الثقافي والحضاري لها، الا انه يتوجب الاستمرار في وضع البرامج والمبادرات التي من شانها زيارة رقعة المساحات الخضراء على سواحل البيئة البحرية.

توجد في أبوظبي في الوقت الراهن 540 غابة مزروعة تغطي مساحة تبلغ 242 ألف هكتار، تمثل 3.5% من مساحة الأراضي اليابسة في الإمارة، وتنقسم هذه الغابات إلى 322 غابة و55 حزاماً أخضر.حول الطرق، و73 حقلاً، و44 مزرعة»، مشيرة إلى أن «الغابات في إمارة أبوظبي تحتوي على ما يقارب الـ 20 مليون شجرة (88% منها من الأنواع المحلية).

أما في إمارة رأس الخيمة تغطي أشجار القرم مساحات كبيرة من خور مدينة رأس الخيمة الذي يقسمها نصفين، حيث تعتبر موئل طبيعي للطيور والأسماك لما تتميز به من موقع فريد في الامارة و لمساهمته في الحفاظ على أنواع الحياة البرية والبحرية وعلى حياة أنواع مختلفة من الطيور، وتعد مناطق ملائمة لحياتها وموردا لغذائها، كما أنها تعكس سحر الطبيعة الخلاب أمام الأهالي، ولهذا أولت حكومة رأس الخيمة اهتماما كبيرا للحفاظ عليها.

المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم

المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة) في هذا التقييم

<المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة> يرجى تقديم قائمة بالمؤشرات المستخدمة في تقييم هذا الهدف.

أو:
☒ لم يستخدم أي مؤشر

يرجى وصف أي وسائل أو أدوات أخرى مستخدمة لتقييم التقدم

<إدخال النص>

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التى يمكن العثور فيها على معلومات تتعلق بهذا التقييم).

<إضافة وصلة> <إضافة ملف>

مستوى الثقة في التقييم المشار إليه أعلاه

☒ يستند إلى أدلة شاملة
☐ يستند إلى أدلة جزئية
☐ يستند إلى أدلة محدودة

يرجى تقديم توضيح لمستوى الثقة المشار إليه أعلاه

تم اختيار تقييم الثقة "يستند على أدلة شاملة"، حيث وضعت دولة الامارات العربية المتحدة مؤشرات وخطط عمل لتنفيذ وتحقيق أهداف ايشي، بالإضافة إلى وجود مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة ولجنة تنفيذية للتنوع البيولوجي، اللاتي بدورها تتابع تحقيق الأهداف الوطنية، تم توضيح البرامج وخطط العمل والمبادرات المنفذة لتحقيق الأهداف في التقييم.

مدى كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم

☒ الرصد المتعلق بهذا الهدف كاف
☐ الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي (مثلا يغطي جزءا فقط من المجال أو القضية)
☐ لا يوجد نظام للرصد
☐ لا توجد حاجة إلى الرصد

يرجى وصف كيف يتم رصد الهدف والإشارة إلى ما إذا كان هناك نظام رصد قائم

قد أنشأت الدولة مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة والذي يضم كافة متخذي القرارات في الدولة وتشمل القطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا البيئة بما فيها التنوع البيولوجي وذلك لمتابعة تنفيذ التزامات الدولة في المسائل المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي بطريقة فعالة، كما انه تم انشاء عديد من الفرق الفنية والتي من مهامها تنفيذ توصيات المجلس ومتابعة ورصد التقدم في تنفيذ كافة الالتزامات الوطنية والدولية.

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات إضافية تتعلق بنظام الرصد).

<إضافة وصلة> <إضافة ملف>

الهدف 16

بحلول عام 2021، يخفض التلوث من المصادر المختلفة إلى مستويات لا تضر بوظائف الأنظمة الإيكولوجية الحساسة والتنوع البيولوجي.

فئة التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف المختار:

☐ على المسار الصحيح لتجاوز الهدف
☒ على المسار الصحيح لتحقيق الهدف
☐ تحقق تقدم نحو الهدف ولكن بمعدل غير كاف
☐ لم يحدث أي تغير كبير
☐ هناك ابتعاد عن الهدف
☐ غير معروفة

تاريخ إجراء التقييم:

من 2014 إلى 2018

معلومات إضافية (يرجى تقديم معلومات عن الأدلة المستخدمة في تقييم هذا الهدف، استنادا إلى المعلومات ذات الصلة الواردة في القسم الثاني، بما في ذلك العقبات التي تواجه إجراء التقييم).

عملت الزيادة السكانية في دولة الإمارات، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حث الدولة للإسهام في مشاريع الصرف الصحي المُستدام، نذكر فيما يلي بعض هذه المشاريع حسب الإمارة.

1. إمارة أبوظبي

يعتبر برنامج تطوير النفق الاستراتيجي (STEP) لإمارة أبو ظبي، والذي يتم تحت إشراف شركة أبو ظبي لخدمات الصرف الصحي علامة بارزة في مجال البنية التحتية. يلبي المشروع الاحتياجات الطويلة الأجل للإمارة، ويقوم المشروع بجمع ونقل مياه الصرف الصحي من جزيرة أبو ظبي والبر الرئيسي، وبعض الجزر المحيطة بها، وذلك بالتعاون مع الشركاء والجهات المعنية الأخرى. ويعتبر النفق الاستراتيجي من أطول أنفاق الصرف الصحي الانحدارية في العالم، ويتكون البرنامج من ثلاثة عناصر رئيسة وهي:

- إنشاء نفق عميق لخط الصرف الصحي بطول 41 كلم
- انشاء خطوط صرف صحي فرعية بطول 43 كلم
- إنشاء محطة ضخ رئيسية ذات طاقة استيعابية كبيرة، تقع في نهاية نفق الصرف الصحي العميق.

ويندرج هذا المشروع ضمن استراتيجية الشركة للأعوام الخمسة القادمة، والمستندة إلى أجندة السياسة العامة لإمارة أبوظبي، وفق الخطة الاستراتيجية 2030 لتحقيق الاستدامة.

2. إمارة دبي

أعلنت دبي عام 2015 عن مشروع القرن للصرف الصحي عن طريق الانفاق العميقة كنظام مرن، ومتكامل، ومواكب لمتطلبات النمو السكاني المتوقع للإمارة مستقبلاً ولمئة عام مقبلة. سيسهم المشروع في إلغاء الروائح الصادرة عن المحطات، وسيعمل أيضاً على إلغاء محطات الضخ وصهاريج النقل، مما يقلل التكلفة ويخفف أيضاً من الازدحام المروري. تبلغ التكلفة المتوقعة للتصميم، والتنفيذ، والتشغيل حوالي 12 مليار درهم على مدى 50 عاماً.

كما اعتمدت حكومة دبي إنشاء مشروع المرحلة الثانية من محطة معالجة مياه الصرف الصحي بجبل علي وذلك بتكلفة مليار و300 مليون درهم. كما زودت محطة جبل علي لمعالجة مياه الصرف الصحي بأحدث الوسائل، والمرافق المتطورة، والتقنيات الحديثة في مجال معالجة مياه الصرف الصحي، وستصل تكلفتها الإجمالية مع المحطة الجديدة إلى ملياري و849 مليون درهم، وستبلغ طاقتها الاستيعابية نحو 675 ألف متر مكعب يومياً بدلاً من 300 ألف متر مكعب يومياً لما تنتجه المحطة خلال الوقت الحالي، أي بضعف معدل الإنتاج اليومي للمحطة الحالية.

إدراكاً بأن معالجة مياه الصرف الصحي في دبي وإعادة استخدامها فوائد اجتماعية واقتصادية شاملة ومستدامة، شرعت بلدية دبي في التخطيط والتنفيذ الاستباقي لمشاريع محطات معالجة مياه الصرف الصحي التي تقوم بتشغيلها وصيانتها بلدية دبي لري المساحات الخضراء والحدائق العامة الرائعة في المدينة على مدى السنوات ال 25 الماضية.

3. إمارة الشارقة

في عام 2012، بدأت الشارقة بتشغيل أكبر محطة لضخ الصرف الصحي (محطة الضخ " أيه 3 ") في المدينة، وفق أرقى المعايير العالمية بتكلفة 60 مليون درهم، بالإضافة إلى مشروع البوابة الالكترونية الخاصة بصهاريج الصرف الصحي بتكلفة مليون درهم. وتعتبر محطة الضخ الجديدة نقله نوعية في الأداء بعد تطبيق أفضل التقنيات الحديثة في تصميمها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية التي تعادل ثلاثة أضعاف المحطة القديمة التي كانت في نفس الموقع. تخدم المحطة سبع مناطق في المدينة هي: المجاز، والخالدية، والليه، والممزر، والتعاون، والنهدة، والمنطقة الصناعية الأولى. كما ينظم مشروع البوابة الالكترونية لصهاريج الصرف الصحي العمل في محطة تفريغ الصهاريج من خلال مُنظم إلكتروني لدخول الصهاريج للمحطة، وتفريغ حمولتها بالمنطقة الصناعية الخامسة.

بالإضافة إلى ذلك، عملت حكومة الشارقة على بناء محطة جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي في منطقة الصجعة، وذلك بتكلفة بلغت 227 مليون درهم. ويتيح مشروع الصجعة تفريغ صهاريج تكفي 40 شاحنة في وقت واحد بسعة استيعاب 000 .60 متر مكعب من مياه الصرف الصحي يومياً، مع محطة معالجة مياه الصرف الصحي بسعة 000 .30 متر مكعب يومياً. وسيتم تنفيذ المشروع على مرحلتين لمدة 360 يوماً، والمرحلة الأولى ستكون لاختبار وتشغيل المحطة ومرافق التفريغ لاستيعاب 15 ألف متر مكعب لليوم من مياه الصرف الصحي، أما المرحلة الثانية، فستكون لاختبار وتشغيل مرافق التفريغ لاستيعاب 60 ألف متر مكعب يومياً من مياه الصرف الصحي، ومحطة المعالجة لاستيعاب 30 ألف متر مكعب من مياه الصرف الصحي يومياً. ومن أهداف المشروع خلق بيئة صحية خالية من الأوبئة والأمراض، فضلاً عن الحصول على المياه المعالجة الصالحة لغرض إعادة الاستخدام في ري النباتات، والمسطحات الخضراء بمدينة الشارقة.

4. إمارة عجمان

تم تدشين المحطة الأولى للصرف الصحي عام 2009، وذلك بإشراف شركة عجمان للصرف الصحي واتفاقيات شراكة مع القطاع الخاص. وفي ضوء خطتها الاستراتيجية، تقوم الشركة حالياً بتنفيذ خطة التوسعة لزيادة قدرة محطة معالجة مياه الصرف الصحي بنسبة تصل إلى نحو 50%، لمعالجة 120 ألف متر مربع من مياه الصرف الصحي. وكشفت الخطة الاستراتيجية لتوسعة وتطوير شبكة الصرف الصحي في إمارة عجمان أن المرحلة الثالثة من المشروع ستشمل إيصال الخدمات إلى أكثر من 15 ألف عقار جديد في مناطق الروضة، والمويهات، والجرف 1، والجرف 2، بكلفة إجمالية تصل إلى نحو 400 مليون درهم. وحالياً تستطيع المحطة معالجة 50% من المياه المعالجة من مياه الصرف الصحي، التي يتم إعادة استخدامها في ري المزروعات، والمساحات الخضراء في الإمارة.

5. إمارة رأس الخيمة

هيئة إدارة المخلفات، أعادت تدوير ما يُقارب 30 ألف طن من النفايات الصلبة حتى نهاية شهر أكتوبر الماضي، ومعالجة ما يعادل 1.5 طن يومياً من بقايا نفايات الطعام التي يتم جمعها من أسواق الإمارة، ضمن ثلاثة مراكز تقوم بتحويل النفايات إلى سماد عضوي لتدعيم منظومة الزراعة في رأس الخيمة. سيتم إنشاء أكبر مصنع لفرز النفايات سيتم افتتاحه في يناير المقبل، لفرز وتجميع النفايات بسعة 600 طن يومياً، وهو يعتبر من أكبر المحطات من نوعها لإنتاج الطاقة الهجينة في العالم باستخدام غاز الميثان من النفايات الصلبة والطاقة الشمسية، في منطقة الجزيرة الحمراء سيساهم في إنتاج 16 ميغاوات في الساعة، واستخدام الكهرباء المنتجة لتشغيل محطة تحلية المياه بمنطقة الجزيرة الحمراء.

بادرت بلدية رأس الخيمة متمثلة في إدارة المباني بتطبيق لائحة شروط المباني الخضراء (براجيل) حيث يهدف المشروع إلى تشجيع أصحاب المشاريع لتبني اشتراطات براجيل في تصميم مشاريعهم لما فيه من مردود اقتصادي في تقليل كلفة التشغيل وتأثير بيئي إيجابي من خلال تقليل استهلاك الطاقة والمياه والنفايات وكذلك تحسين البيئة الداخلية للمشاريع.

كما تم إطلاق مبادرة بنك الامارات للطعام منتصف العام 2017 في إمارة رأس الخيمة من قبل بلدية رأس الخيمة متمثلة في إدارة الصحة العامة بالتنسيق مع بلدية دبي، وقد ساهمت المبادرة في تخفيض هدر الطعام (نفايات الأغذية) بإعادة توزيع 70 طن من المواد الغذائية على المحتاجين، كما تهدف إلى رفع هذه النسبة إلى 100 خلال 2019 وذلك بمشاركة المنشآت الغذائية في الإمارة ودعم الجمعيات الخيرية.

بالتعاون مع ثلاث جهات حكومية في إمارة رأس الخيمة متمثلة في دائرة الاشغال والخدمات العامة ودائرة بلدية رأس الخيمة وهيئة تنمية السياحة تم إطلاق مبادرة تدوير زيوت الطهي، والتي يتم عبرها جمع 15.000 لتر شهريا من زيوت الطهي المستخدمة وذلك لمعالجتها واعادة تدويرها في إمارة دبي، بهدف الوصول إلى 50.000 لتر قبل نهاية عام 2019حتى يتسنى تنفيذ مشروع محطة معالجة في جزيرة الحمراء بإمارة رأس الخيمة، وذلك بهدف تحويل زيت الطهي المستعملة إلى وقود (biodiesel) ليتم استخدامه للسيارات الحكومية التي تعمل بالديزل

ومن خلال كل المبادرات والإنجازات المذكورة أعلاه، تم خفض التلوث، بما في ذلك التلوث الناتج عن المغذيات الزائدة، إلى مستويات لا تضر بوظيفة النظم الإيكولوجية وبالتنوع البيولوجي.

المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم

المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة) في هذا التقييم

<المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة> يرجى تقديم قائمة بالمؤشرات المستخدمة في تقييم هذا الهدف.

أو:

☒ لم يستخدم أي مؤشر

يرجى وصف أي وسائل أو أدوات أخرى مستخدمة لتقييم التقدم

<إدخال النص>

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات تتعلق بهذا التقييم).

برنامج تطوير النفق الاستراتيجي

مستوى الثقة في التقييم المشار إليه أعلاه

☒ يستند إلى أدلة شاملة
☐ يستند إلى أدلة جزئية
☐ يستند إلى أدلة محدودة

يرجى تقديم توضيح لمستوى الثقة المشار إليه أعلاه

تم اختيار تقييم الثقة "يستند على أدلة شاملة"، حيث وضعت دولة الامارات العربية المتحدة مؤشرات وخطط عمل لتنفيذ وتحقيق أهداف ايشي، بالإضافة إلى وجود مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة ولجنة تنفيذية للتنوع البيولوجي، اللاتي بدورها تتابع تحقيق الأهداف الوطنية، تم توضيح البرامج وخطط العمل والمبادرات المنفذة لتحقيق الأهداف في التقييم.

مدى كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم

☒ الرصد المتعلق بهذا الهدف كاف
☐ الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي (مثلا يغطي جزءا فقط من المجال أو القضية)
☐ لا يوجد نظام للرصد
☐ لا توجد حاجة إلى الرصد

يرجى وصف كيف يتم رصد الهدف والإشارة إلى ما إذا كان هناك نظام رصد قائم

قد أنشأت الدولة مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة والذي يضم كافة متخذي القرارات في الدولة وتشمل القطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا البيئة بما فيها التنوع البيولوجي وذلك لمتابعة تنفيذ التزامات الدولة في المسائل المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي بطريقة فعالة، كما انه تم انشاء عديد من الفرق الفنية والتي من مهامها تنفيذ توصيات المجلس ومتابعة ورصد التقدم في تنفيذ كافة الالتزامات الوطنية والدولية.

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات إضافية تتعلق بنظام الرصد).

<إضافة وصلة> <إضافة ملف>

الهدف 17

بحلول عام 2021، يتم تحديد جميع الأنواع الدخيلة والأنواع الغازية ومساراتها ووضع وتنفيذ خطط إدارة للسيطرة على الأنواع ذات الأولوية

فئة التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف المختار:

☐ على المسار الصحيح لتجاوز الهدف
☒ على المسار الصحيح لتحقيق الهدف
☐ تحقق تقدم نحو الهدف ولكن بمعدل غير كاف
☐ لم يحدث أي تغير كبير
☐ هناك ابتعاد عن الهدف
☐ غير معروفة

تاريخ إجراء التقييم:

من 2016 إلى 2018

معلومات إضافية (يرجى تقديم معلومات عن الأدلة المستخدمة في تقييم هذا الهدف، استنادا إلى المعلومات ذات الصلة الواردة في القسم الثاني، بما في ذلك العقبات التي تواجه إجراء التقييم).

المشروع الوطني لقائمة الأنواع الغازية

في عام 2016، قامت وزارة التغير المناخي والبيئة بالتعاون مع السلطات المختصة بالدولة والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بعمل دراسة الأنواع الدخيلة على بيئة دولة الأمارات والتي تؤثر على البيئة والتنوع البيولوجي ، وعليه تم تحديد 24 نوع غريب وغازي ومن هذه الأنواع طائر المينا الشائع (*Acridotheres tristis*) وغراب المنزلي(*Corvus splendens*) والحمام الصخري(*Columba livia*) والببغاء المطوق الهندي(*Psittacula krameri*)الفار المنزلي(*Mus musculus*)سوسة النخيل الحمراء (*Rhynchophorus ferrugineus*)النمل الناري(*Solenopsis geminata*)شجرة الغويف(*Prosopis juliflora*) . وتم نشر مقال علمي في مجلة الطبيعة (أفضل مجلة علمية عالمية) بشأن الدول التي طورت قاعدة بيانات للأنواع الغازية ومن ضمنهم دولة الامارات العربية المتحدة.
كما تم تحديد الأنواع الدخيلة ومساراتها بهدف وضع خطة عمل لمكافحتها والحد من انتشارها ودخولها الدولة

مسارات دخول الأنواع الغازية في الدولة

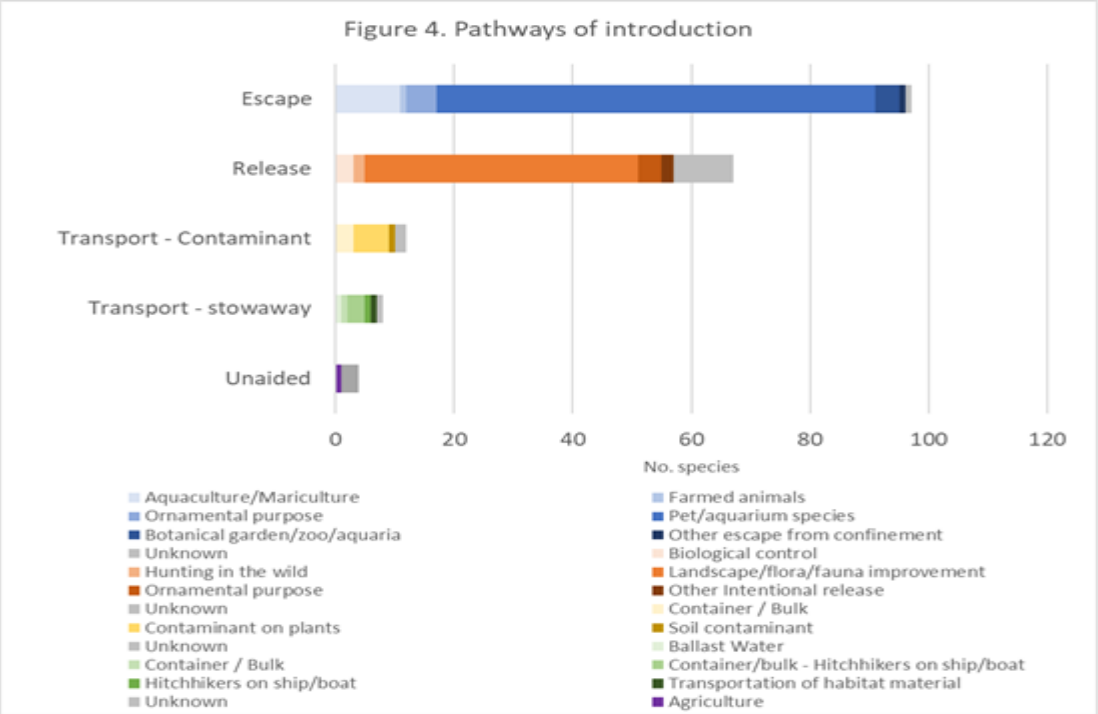

المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم

المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة) في هذا التقييم

- مؤشر القائمة السوداء: يصف توجه الأنواع الغريبة الغازية في الدولة
- تبني التشريعات الخاصة بالأنواع الغازية

أو:

☐ لم يستخدم أي مؤشر

يرجى وصف أي وسائل أو أدوات أخرى مستخدمة لتقييم التقدم

<إدخال النص>

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات تتعلق بهذا التقييم).

قاعدة بيانات الأنواع الغازية التابعة للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة
نشرة علمية في مجلة الطبيعة عن المشروع الوطني للأنواع الغازية
وزارة التغير المناخي والبيئة/ التنوع البيولوجي

مستوى الثقة في التقييم المشار إليه أعلاه

☒ يستند إلى أدلة شاملة
☐ يستند إلى أدلة جزئية
☐ يستند إلى أدلة محدودة

يرجى تقديم توضيح لمستوى الثقة المشار إليه أعلاه

تم اختيار تقييم الثقة "يستند على أدلة شاملة"، حيث وضعت دولة الامارات العربية المتحدة مؤشرات وخطط عمل لتنفيذ وتحقيق أهداف ايشي، بالإضافة إلى وجود مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة ولجنة تنفيذية للتنوع البيولوجي، اللاتي بدورها تتابع تحقيق الأهداف الوطنية، تم توضيح البرامج وخطط العمل والمبادرات المنفذة لتحقيق الأهداف في التقييم.

مدى كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم

☒ الرصد المتعلق بهذا الهدف كاف
☐ الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي (مثلا يغطي جزءا فقط من المجال أو القضية)
☐ لا يوجد نظام للرصد
☐ لا توجد حاجة إلى الرصد

يرجى وصف كيف يتم رصد الهدف والإشارة إلى ما إذا كان هناك نظام رصد قائم

قد أنشأت الدولة مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة والذي يضم كافة متخذي القرارات في الدولة وتشمل القطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا البيئة بما فيها التنوع البيولوجي وذلك لمتابعة تنفيذ التزامات الدولة في المسائل المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي بطريقة فعالة، كما انه تم انشاء عديد من الفرق الفنية والتي من مهامها تنفيذ توصيات المجلس ومتابعة ورصد التقدم في تنفيذ كافة الالتزامات الوطنية والدولية.

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات إضافية تتعلق بنظام الرصد).

الأهداف الاستراتيجية لوزارة التغير المناخي والبيئة

الهدف 18

بحلول عام 2018، يتم وضع خطط العمل والبدء في تنفيذها لخفض تأثيرات الانشطة البشرية على النظم الإيكولوجية البحرية الحساسة وتحسين مقاومتها لتأثيرات تغير المناخ.

فئة التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف المختار:

☐ على المسار الصحيح لتجاوز الهدف
☒ على المسار الصحيح لتحقيق الهدف
☐ تحقق تقدم نحو الهدف ولكن بمعدل غير كاف
☐ لم يحدث أي تغير كبير
☐ هناك ابتعاد عن الهدف
☐ غير معروفة

تاريخ إجراء التقييم:

من 2014 إلى 2018

معلومات إضافية (يرجى تقديم معلومات عن الأدلة المستخدمة في تقييم هذا الهدف، استنادا إلى المعلومات ذات الصلة الواردة في القسم الثاني، بما في ذلك العقبات التي تواجه إجراء التقييم).

تمثل البيئة البحرية والساحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة، البيئة الأهم من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إذ يتركز فيها معظم السكان والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتنوع البيولوجي، علاوة على كونها مصدراً أساسياً لإنتاج النفط وصناعة تحلية المياه والصيد، وشريان رئيسي للتجارة مع العالم الخارجي.

وانسجاماً مع الأهمية التي تمثلها، فقد حظيت البيئة البحرية والساحلية في دولة الإمارات باهتمام خاص. وتعددت الجهود التي بذلتها الجهات المعنية لحماية البيئة البحرية وثرواتها، بما في ذلك إصدار وتطبيق التشريعات والنظم لحمايتها من التلوث، وتنظيم الأنشطة المقامة في البيئة البحرية أو على الشريط الساحلي، وإنشاء مناطق بحرية محمية للمحافظة على التنوع البيولوجي وتنميته. وغيرها.

وتواصل وزارة التغير المناخي والبيئة بالتعاون مع شركائها في القطاعين الحكومي والخاص العمل على إضفاء قدر أكبر من الحماية للبيئة البحرية والساحلية والمحافظة على دورها الحيوي عبر تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للبيئة البحرية والساحلية. قامت الدولة بالانضمام إلى عديد من الاتفاقيات بهدف تخفيض الضغوطات الناتجة عن الأنشطة البشرية مثل:

- الاتفاقية الدولية لضبط وغدارة مياه الصابورة
- بروتوكول بشأن التحكم في النقل البحري للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود والتخلص منها
- بروتوكول حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم من مصادر البر
- بروتوكول التلوث البحري الناجم عن استكشاف واستغلال الجرف القاري
- اتفاقية الكويت الاقليمية للتعاون وحماية البيئة البحرية من التلوث وبروتوكولها
- الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري (ماربول 1973/1978)

كما قامت الدولة بإصدار تقارير ودراسات وأدلة توجيهية منها:

- دراسة النظام المتكامل للطاقة والزراعة بمياه البحر
- الدليل التوجيهي لتنظيف السواحل من التلوث بالنفط
- الدليل التوجيهي لتقييم السواحل الملوثة بالنفط
- تقرير عن مشاريع ودراسات أبحاث البيئة الساحلية والبحرية في إمارة أم القيوين

طورت إمارة ابوظبي الخطة البحرية 2030 والتي تمثل خطة عمل الإطار الساحلي والبحري لإمارة أبوظبي. ترسم الخطة مسار البيئة البحرية في أبوظبي وتتضمن أكثر من 300 إجراء إداري من شأنه أن يساعد في تحقيق رؤية: "مجال بحري آمن ومستدام".

يمثل تغير المناخ أحد أهم القضايا البيئية على المستوى الوطني، نظراً لما ينطوي عليه هذا التغير من مخاطر اقتصادية واجتماعية وبيئية. وحظيت هذه القضية باهتمام مبكر وبالغ في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتعددت الجهود التي تبذلها الدولة لمواجهة تداعيات التغير المناخي والتكيف مع تأثيراته المحتملة على النظم البيئية والقطاعات الاقتصادية، وتبنت في سياق هذه الجهود مجموعة مهمة من السياسات شملت سياسة التنويع الاقتصادي والتركيز على الاقتصاد الأخضر، وسياسة تنويع مصادر الطاقة بالتركيز على الطاقة المتجددة والنظيفة وتعزيز كفاءة الطاقة، وسياسة النقل المستدام، والتخطيط الحضري المستدام.. وغيرها.

وتعمل وزارة التغير المناخي والبيئة، بالتعاون مع شركائها في القطاعين الحكومي والخاص، على تعزيز الجهود المبذولة للتعامل مع قضية التغير المناخي، تخفيفاً وتكيفاً، من خلال الخطة الوطنية للتغير المناخي 2050 التي اعتمدها مجلس الوزراء في شهر يونيو 2017، والبرنامج الوطني للتكيف المناخي الذي اعتمدته الدورة الأولى للاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات في شهر سبتمبر 2017. وغيرها من السياسات والبرامج ذات الصلة.

في عام 2015، تضافرت جهود كل من هيئة البيئة - أبوظبي ووزارة التغير المناخي والبيئة بتأسيس برنامج المصايد السمكية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة (2015-2018). تضمنت هذه الخطة الشاملة لأربع سنوات رؤية حول "الصيد المستدام للإمارات العربية المتحدة" والنتائج المرجوة لقطاع صيد مستدام بيئيًا وقابل للحياة اقتصاديًا ومسؤول اجتماعيًا.

يعتبر البرنامج أولوية استراتيجية ويتضمن أهدافًا دولية (Aichi) ووطنية: الهدف البيئي هو حصاد 70٪ من موارد مصايد الأسماك بشكل مستدام أعلى من عتبة مؤشر الصيد المستدام البالغ 30٪. يتضمن برنامج التسعة مشروعات، مشروعات محددة حول: علم مصايد الأسماك، تقييم الموارد السمكية، مصايد الأسماك - الاقتصاد الاجتماعي، معارف الصيد التقليدية، الرصد والتحكم والتنفيذ، إشراك أصحاب المصلحة، القانون والسياسة، تخطيط إدارة مصايد الأسماك، وإدارة المعلومات.

كما قامت الدولة بتنفيذ مشروع مؤشر هشاشة المناطق الساحلية بدولة الامارات العربية المتحدة والذي يهدف إلى دراسة التغيرات في المناطق الساحلية بالدولة وفقا للتوقعات الناتجة عن التغير المناخي والعواصف والاعاصير والفيضانات وغيرها.

قامت هيئة البيئة والمحميات الطبيعية بالشارقة بعمل دراسة آثار الحطام البحري في مياه إمارة الشارقة وعلى شواطئها. ويتضمن معرفة الجوانب الكمية والنوعية والمكانية للحطام البحري في مياه وشواطئ إمارة الشارقة. بالإضافة إلى اكتشاف الجوانب الكمية والنوعية لتفاعل الحطام البحري مع الكائنات البحرية. وتتضمن الدراسة عمليات تحليل المعادن الثقيلة والملوثات العضوية الثابتة للأنسجة عن طريق تشريح السلاحف البحرية.

ولمزيد المعلومات عن المشروع ونتائجه يمكن الاطلاع على الرابط الالكتروني أدناه.

المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم

المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة) في هذا التقييم

<المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة> يرجى تقديم قائمة بالمؤشرات المستخدمة في تقييم هذا الهدف.

أو:
☒ لم يستخدم أي مؤشر

يرجى وصف أي وسائل أو أدوات أخرى مستخدمة لتقييم التقدم

<إدخال النص>

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات تتعلق بهذا التقييم).

مبادرة أبوظبي العالمية للبيانات البيئية/Climate Change inspector

مستوى الثقة في التقييم المشار إليه أعلاه

☒ يستند إلى أدلة شاملة
☐ يستند إلى أدلة جزئية
☐ يستند إلى أدلة محدودة

يرجى تقديم توضيح لمستوى الثقة المشار إليه أعلاه

تم اختيار تقييم الثقة "يستند على أدلة شاملة"، حيث وضعت دولة الامارات العربية المتحدة مؤشرات وخطط عمل لتنفيذ وتحقيق أهداف ايشي، بالإضافة إلى وجود مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة ولجنة تنفيذية للتنوع البيولوجي، اللاتي بدورها تتابع تحقيق الأهداف الوطنية، تم توضيح البرامج وخطط العمل والمبادرات المنفذة لتحقيق الأهداف في التقييم.

مدى كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم

☒ الرصد المتعلق بهذا الهدف كاف
☐ الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي (مثلا يغطي جزءا فقط من المجال أو القضية)
☐ لا يوجد نظام للرصد
☐ لا توجد حاجة إلى الرصد

يرجى وصف كيف يتم رصد الهدف والإشارة إلى ما إذا كان هناك نظام رصد قائم

قد أنشأت الدولة مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة والذي يضم كافة متخذي القرارات في الدولة وتشمل القطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا البيئة بما فيها التنوع البيولوجي وذلك لمتابعة تنفيذ التزامات الدولة في المسائل المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي بطريقة فعالة، كما انه تم انشاء عديد من الفرق الفنية والتي من مهامها تنفيذ توصيات المجلس ومتابعة ورصد التقدم في تنفيذ كافة الالتزامات الوطنية والدولية.

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات إضافية تتعلق بنظام الرصد).

وزارة التغير المناخي والبيئة/ استدامة البيئة البحرية والثروة السمكية

الهدف 19

بحلول عام 2016 تكون استراتيجية التنوع البيولوجي قد اعتمدت من قبل الحكومة الاتحادية وبدأ تنفيذ برامجها على كافة المستويات في الدولة

فئة التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف المختار:

☐ على المسار الصحيح لتجاوز الهدف
☒ على المسار الصحيح لتحقيق الهدف
☐ تحقق تقدم نحو الهدف ولكن بمعدل غير كاف
☐ لم يحدث أي تغير كبير
☐ هناك ابتعاد عن الهدف
☐ غير معروفة

تاريخ إجراء التقييم:

من 2014 إلى 2018

معلومات إضافية (يرجى تقديم معلومات عن الأدلة المستخدمة في تقييم هذا الهدف، استنادا إلى المعلومات ذات الصلة الواردة في القسم الثاني، بما في ذلك العقبات التي تواجه إجراء التقييم).

تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي دعماً للجهود المتواصلة في حماية التنوع البيولوجي والتزاماً بمتطلبات اتفاقية التنوع البيولوجي. وقد تم إعداد هذه الاستراتيجية اعتمادا على النهج التشاركي حيث تم عقد ثلاث ورش عمل تفاعلية مع الوزارات الاتحادية والسلطات المختصة في البيئة والقطاع الخاص وجمعيات النفع العام والجامعات والمراكز البحثية والعلمية والمنظمات الدولية والإقليمية، في كل مراحل العمل حيث تم من خلال هذه الورش حصر المعلومات والبيانات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي في الدولة وتطوير الأهداف الوطنية ومراجعتها ومناقشة مسودة الاستراتيجية وخطط العمل. وساعد هذا النهج التشاركي مع المعنيين على اعتماد خطط عمل الاستراتيجية وإدماجها في خططهم المستقبلية.

المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم

المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة) في هذا التقييم

<المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة**>** يرجى تقديم قائمة بالمؤشرات المستخدمة في تقييم هذا الهدف.

أو:
☒ لم يستخدم أي مؤشر

يرجى وصف أي وسائل أو أدوات أخرى مستخدمة لتقييم التقدم

تقوم دولة الامارات العربية المتحدة بتقييم مدى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي من خلال اللجنة التنفيذية للتنوع البيولوجي والتي من مهامها متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وكل الالتزامات الدولة المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات تتعلق بهذا التقييم).

https://beeatna.ae/ar-ae/national-biodiversity-strategy
https://www.cbd.int/doc/world/ae/ae-nbsap-01-ar.pdf

مستوى الثقة في التقييم المشار إليه أعلاه

☒ يستند إلى أدلة شاملة
☐ يستند إلى أدلة جزئية
☐ يستند إلى أدلة محدودة

يرجى تقديم توضيح لمستوى الثقة المشار إليه أعلاه

تم اختيار تقييم الثقة "يستند على أدلة شاملة"، حيث وضعت دولة الامارات العربية المتحدة مؤشرات وخطط عمل لتنفيذ وتحقيق أهداف ايشي، بالإضافة إلى وجود مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة ولجنة تنفيذية للتنوع البيولوجي، اللاتي بدورها تتابع تحقيق الأهداف الوطنية، تم توضيح البرامج وخطط العمل والمبادرات المنفذة لتحقيق الأهداف في التقييم.

مدى كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم

☒ الرصد المتعلق بهذا الهدف كاف
☐ الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي (مثلا يغطي جزءا فقط من المجال أو القضية)
☐ لا يوجد نظام للرصد
☐ لا توجد حاجة إلى الرصد

يرجى وصف كيف يتم رصد الهدف والإشارة إلى ما إذا كان هناك نظام رصد قائم

قد أنشأت الدولة مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة والذي يضم كافة متخذي القرارات في الدولة وتشمل القطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا البيئة بما فيها التنوع البيولوجي وذلك لمتابعة تنفيذ التزامات الدولة في المسائل المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي بطريقة فعالة، كما انه تم انشاء عديد من الفرق الفنية والتي من مهامها تنفيذ توصيات المجلس ومتابعة ورصد التقدم في تنفيذ كافة الالتزامات الوطنية والدولية.

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات إضافية تتعلق بنظام الرصد).

<إضافة وصلة> <إضافة ملف>

الهدف 20

بحلول عام 2016، تخصص الموارد المالية والبشرية والتقنية الكافية للتنفيذ الفعّال للاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي للدولة على المستويين الاتحادي والمحلي

فئة التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف المختار:

☐ على المسار الصحيح لتجاوز الهدف
☒ على المسار الصحيح لتحقيق الهدف
☐ تحقق تقدم نحو الهدف ولكن بمعدل غير كاف
☐ لم يحدث أي تغير كبير
☐ هناك ابتعاد عن الهدف
☐ غير معروفة

تاريخ إجراء التقييم:

من 2014 إلى 2018

معلومات إضافية (يرجى تقديم معلومات عن الأدلة المستخدمة في تقييم هذا الهدف، استنادا إلى المعلومات ذات الصلة الواردة في القسم الثاني، بما في ذلك العقبات التي تواجه إجراء التقييم).

قامت الدولة بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وذلك بمشاركة كافة السلطات المختصة المعنية بالدولة والجامعات والمنظمات غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتي اعتمدت عام 2014، وتم إدماج الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجية في كافة القطاعات ذات العلاقة على مستوى الدولة كما خصصت لها ميزانيات والموارد البشرية والتقنية الكافية لتنفيذها وتنفذ وفقا للخطط الاستراتيجية بطريقة فعالة وذلك من خلال وضع مؤشرات استراتيجية ومؤشرات تشغيلية فرعية.

المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم

المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة) في هذا التقييم

- تم وضع مؤشرات استراتيجية وتشغيلية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وذلك لتحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتشمل كل المؤشرات المذكورة في التقرير الحالي.

أو:

☐ لم يستخدم أي مؤشر

يرجى وصف أي وسائل أو أدوات أخرى مستخدمة لتقييم التقدم

<إدخال النص>

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات تتعلق بهذا التقييم).

<إضافة وصلة> <إضافة ملف>

مستوى الثقة في التقييم المشار إليه أعلاه

☒ يستند إلى أدلة شاملة
☐ يستند إلى أدلة جزئية
☐ يستند إلى أدلة محدودة

يرجى تقديم توضيح لمستوى الثقة المشار إليه أعلاه

تم اختيار تقييم الثقة "يستند على أدلة شاملة"، حيث وضعت دولة الامارات العربية المتحدة مؤشرات وخطط عمل لتنفيذ وتحقيق أهداف ايشي، بالإضافة إلى وجود مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة ولجنة تنفيذية للتنوع البيولوجي، اللاتي بدورها تتابع تحقيق الأهداف الوطنية، تم توضيح البرامج وخطط العمل والمبادرات المنفذة لتحقيق الأهداف في التقييم.

مدى كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم

☒ الرصد المتعلق بهذا الهدف كاف
☐ الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي (مثلا يغطي جزءا فقط من المجال أو القضية)
☐ لا يوجد نظام للرصد
☐ لا توجد حاجة إلى الرصد

يرجى وصف كيف يتم رصد الهدف والإشارة إلى ما إذا كان هناك نظام رصد قائم

قد أنشأت الدولة مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة والذي يضم كافة متخذي القرارات في الدولة وتشمل القطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا البيئة بما فيها التنوع البيولوجي وذلك لمتابعة تنفيذ التزامات الدولة في المسائل المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي بطريقة فعالة، كما انه تم انشاء عديد من الفرق الفنية والتي من مهامها تنفيذ توصيات المجلس ومتابعة ورصد التقدم في تنفيذ كافة الالتزامات الوطنية والدولية.

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات إضافية تتعلق بنظام الرصد).

<إضافة وصلة> <إضافة ملف>

الهدف 21

بحلول عام 2021، يتم تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي بشكل فعّال ومتسق.

فئة التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف المختار:

☐ على المسار الصحيح لتجاوز الهدف
☒ على المسار الصحيح لتحقيق الهدف
☐ تحقق تقدم نحو الهدف ولكن بمعدل غير كاف
☐ لم يحدث أي تغير كبير
☐ هناك ابتعاد عن الهدف
☐ غير معروفة

تاريخ إجراء التقييم:

من 2014 إلى 2018

معلومات إضافية (يرجى تقديم معلومات عن الأدلة المستخدمة في تقييم هذا الهدف، استنادا إلى المعلومات ذات الصلة الواردة في القسم الثاني، بما في ذلك العقبات التي تواجه إجراء التقييم).

وزارة التغير المناخي والبيئة هي السلطة المعنية بتنفيذ كل الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، ونقاط الاتصال لهذه الاتفاقيات تتواجد في إدارة التنوع البيولوجي بوزارة التغير المناخي والبيئة مما ساعد وسهل عملية إدماج الأهداف لكل الاتفاقيات ذات الصلة في الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وتنفيذها بشكل فعال ومنسق.

المؤشرات المستخدمة في هذا التقييم

المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة) في هذا التقييم

<المؤشر المستخدم (المؤشرات المستخدمة> يرجى تقديم قائمة بالمؤشرات المستخدمة في تقييم هذا الهدف.

أو:
☒ لم يستخدم أي مؤشر

يرجى وصف أي وسائل أو أدوات أخرى مستخدمة لتقييم التقدم

الفريق الوطني للتنوع البيولوجي

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات تتعلق بهذا التقييم).

<إضافة وصلة> <إضافة ملف>

مستوى الثقة في التقييم المشار إليه أعلاه

☒ يستند إلى أدلة شاملة
☐ يستند إلى أدلة جزئية
☐ يستند إلى أدلة محدودة

يرجى تقديم توضيح لمستوى الثقة المشار إليه أعلاه

تم اختيار تقييم الثقة "يستند على أدلة شاملة"، حيث وضعت دولة الامارات العربية المتحدة مؤشرات وخطط عمل لتنفيذ وتحقيق أهداف ايشي، بالإضافة إلى وجود مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة ولجنة تنفيذية للتنوع البيولوجي، اللاتي بدورها تتابع تحقيق الأهداف الوطنية، تم توضيح البرامج وخطط العمل والمبادرات المنفذة لتحقيق الأهداف في التقييم.

مدى كفاية معلومات الرصد لدعم التقييم

☒ الرصد المتعلق بهذا الهدف كاف
☐ الرصد المتعلق بهذا الهدف جزئي (مثلا يغطي جزءا فقط من المجال أو القضية)
☐ لا يوجد نظام للرصد
☐ لا توجد حاجة إلى الرصد

يرجى وصف كيف يتم رصد الهدف والإشارة إلى ما إذا كان هناك نظام رصد قائم

قد أنشأت الدولة مجلس الامارات للتغير المناخي والبيئة والذي يضم كافة متخذي القرارات في الدولة وتشمل القطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا البيئة بما فيها التنوع البيولوجي وذلك لمتابعة تنفيذ التزامات الدولة في المسائل المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي بطريقة فعالة، كما انه تم انشاء عديد من الفرق الفنية والتي من مهامها تنفيذ توصيات المجلس ومتابعة ورصد التقدم في تنفيذ كافة الالتزامات الوطنية والدولية.

المواقع الشبكية ووصلات الويب والملفات ذات الصلة (يرجى استخدام هذا الحقل للإشارة إلى أي مواقع شبكية أو وصلات الويب أو الوثائق ذات الصلة التي يمكن العثور فيها على معلومات إضافية تتعلق بنظام الرصد).

<إضافة وصلة> <إضافة ملف>

القسم الرابع: وصف المساهمة الوطنية في تحقيق كل هدف عالمي من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي

باستخدام النموذج أدناه، يرجى وصف مساهمة بلدك في تحقيق كل هدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وينبغي تكرار هذا النموذج لكل هدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي.

وبالنسبة للأطراف التي تكون أهدافها الوطنية مماثلة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي، يمكن رصد بعض هذه المعلومات في القسمين الثاني والثالث أعلاه. ويرجى توفير وصف إضافي عن مساهمة بلدك الوطنية في تحقيق كل هدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي.

رابعا- وصف المساهمة الوطنية في تحقيق كل هدف من أهداف أيشي العالمية للتنوع البيولوجي
الهدف 1: بحلول عام 2020 كحد أقصى، يكون الناس على علم بقيم التنوع البيولوجي، وبالخطوات التي يمكن اتخاذها لحفظه واستخدامه على نحو مستدام
يرجى وصف كيفية مساهمة بلدك وإلى أي حد في تحقيق هذا الهدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وقدم موجزا للأدلة المستخدمة لدعم هذا الوصف: اعتمدت الدولة الهدف الوطني 1: بحلول عام 2021، يتم تنفيذ برامج للتوعية تستهدف جميع سكان الدولة على أن يكون 75٪ على الأقل من مواطني الدولة على علم بقيم التنوع البيولوجي، وحمايته، واستخداماته المستدامة. للاطلاع على مزيد المعلومات يمكن الاطلاع على الهدف الوطنى 1 في القسم السابق.

الهدف 2: بحلول عام 2020 على أقصى تقدير، يجب أن تكون قيم التنوع البيولوجي قد أدرجت في الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للتنمية والحد من الفقر وعمليات التخطيط ويجري إدماجها، حسب الاقتضاء، في نظم المحاسبة الوطنية ونظم الإبلاغ
يرجى وصف كيفية مساهمة بلدك وإلى أي حد في تحقيق هذا الهدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وقدم موجزا للأدلة المستخدمة لدعم هذا الوصف: اعتمدت الدولة الهدف الوطني 2: بحلول عام 2021، يكون قد تم دمج قيم التنوع البيولوجي في عمليات التخطيط وصنع القرار. للاطلاع على مزيد المعلومات يمكن الاطلاع على الهدف الوطني 2 في القسم السابق.

الهدف 3: بحلول عام 2020 كحد أقصى، تُلغى الحوافز، بما فيها الإعانات، الضارة بالتنوع البيولوجي، أو تزال تدريجياً أو تعدل من أجل تقليل أو تجنب التأثيرات السلبية، وتوضع وتُطبق حوافز إيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يتماشى وينسجم مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة، مع مراعاة الظروف الاجتماعية-الاقتصادية الوطنية
يرجى وصف كيفية مساهمة بلدك وإلى أي حد في تحقيق هذا الهدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وقدم موجزا للأدلة المستخدمة لدعم هذا الوصف: قامت الدولة باعتماد الهدف الوطني 3: بحلول عام 2021، يتم إلغاء الحوافز، بما فيها الإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي، أو تزال تدريجيا أو تعدل ويتم وضع وتطبيق حوافز إيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، مع مراعاة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. في دولة الامارات العربية المتحدة تعطى الحوافز بعد دراستها والتأكد من أنها لا تؤثر على البيئة سلبيا على البيئة والتنوع البيولوجي في الدولة بل هي تشجع على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والمحافظة عليها. ففي الدولة لا توجد حوافز وإعانات تضر بالبيئة والتنوع البيولوجي

الهدف 4: بحلول عام 2020 كحد أقصى، تكون الحكومات وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة على جميع المستويات قد اتخذت خطوات لتنفيذ خطط أو تكون قد نفذت خططاً من أجل تحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين وتكون قد سيطرت على تأثيرات استخدام الموارد الطبيعية في نطاق الحدود الإيكولوجية المأمونة.

يرجى وصف كيفية مساهمة بلدك وإلى أي حد في تحقيق هذا الهدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وقدم موجزا للأدلة المستخدمة لدعم هذا الوصف:

اعتمدت الدولة الهدف الوطني 4: بحلول عام 2021، يتم زيادة عدد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي اعتمدت تدابير وخطط لتحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدام، للحد من التأثير على التنوع البيولوجي في الدولة.

سارعت وتيرة التنمية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين. وعلى الرغم مما وفرته هذه التنمية من مزايا اقتصادية ومستويات عالية من الرفاهية، إلاّ أنها أفرزت العديد من التأثيرات السلبية التي انعكست في بروز وتفاقم العديد من المشكلات البيئية كتغير المناخ، والتلوث، وخسارة التنوع البيولوجي، واستنزاف الموارد.

وجاء اعتماد مفهوم الاقتصاد الأخضر.ليشكل أداة مهمة لضبط النمو الاقتصادي وتوجيهه نحو الاستدامة، وذلك من خلال إيلاء البعد البيئي قدراً أكبر من الاهتمام في سياسات التنمية الاقتصادية. وقد تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة هذا النهج في عام 2012 من خلال استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء، التي تستهدف تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد أخضر.منخفض الكربون يعتمد بصورة أساسية على التقنيات الحديثة والمعرفة والابتكار.

وتعمل وزارة التغير المناخي والبيئة، بالتعاون مع شركائها في القطاعين الحكومي والخاص، من خلال مجلس الإمارات للتغير المناخي والبيئة وغيره من الأطر المؤسسية، على تنفيذ البرامج الوطنية المحددة في الأجندة الوطنية الخضراء 2015-2030 التي اعتمدها مجلس الوزراء في عام 2015 كخارطة طريق لتحقيق أهداف استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء، وتحديد ومراقبة سير المشاريع التي يجري تنفيذها بموجب تلك البرامج.

أصدرت الدولة عديد التشريعات ومنها:

- قرار مجلس الوزراء رقم 33 لسنة 2018 بشأن تداول الزيوت المستعملة
- قرار وزاري رقم 783 لسنة 2015 في شأن المواد الكيميائية الصناعية المحظورة والمقيدة الاستخدام بدولة الامارات العربية المتحد
- قرار مجلس الوزراء رقم 26 لسنة 2014 في شأن النظام الوطني الخاص بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون
- قرار وزاري رقم 567 لسنة 2014 في شأن اللائحة التنظيمية الخاصة بتخطيط وتشغيل وتنفيذ أعمال المنشآت العاملة في مجال الكسارات والمقالع
- قرار وزاري رقم 141 لسنة 2012 بشأن ترشيد استهلاك الطاقة والماء في المباني الحكومية - التطبيقات الخضراء
- قرار وزاري رقم 137 لسنة 2012 في شأن الخطوط الإرشادية لتنظيم أنشطة المنشآت العاملة في مجال صناعة الإسمنت
- قرار وزاري رقم 33 لسنة 2012 في شأن تنظيم تداول المواد الهيدروكلوفلوركربونية
- قرار مجلس الوزراء رقم 24 لسنة 2011 في شأن تنظيم أنشطة المنشآت العاملة في مجال صناعة الإسمنت
- قرار وزاري رقم 42 لسنة 2008 بشأن إجراءات الرقابة على إنتاج أنابيب الأسبستوس وإجراءات وضوابط التخلص من مخلفات منتجات الاسبستوس
- قرار مجلس الوزراء رقم 12 لسنة 2006 في شأن نظام حماية الهواء من التلوث - أحد الأنظمة الصادرة بموجب القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1999

أصدرت الدولة عديد التقارير ومنها:

- مبادرة البصمة البيئة للإمارات - تقرير المرحلة الأولى 2007-2010
- تقرير حالة الاقتصاد الأخضر بدولة الإمارات العربية المتحدة 2014
- تقرير حالة البيئة 2015
- تقرير حالة الاقتصاد الأخضر بدولة الإمارات العربية المتحدة 2015
- الوضع الراهن للمدن والمباني المستدامة في المنطقة العربية 2017
- تقرير حالة الاقتصاد الأخضر في دولة الإمارات العربية المتحدة 2017

كما أصدرت عديد الأدلة الإرشادية والنشرات مثل:

- الدليل المرجعي لمؤشرات الأداء الخضراء بدولة الامارات
- الموجهات الاستراتيجية والبرامج الوطنية
- مبادرة الأجندة الخضراء لدولة الامارات العربية المتحدة

- دليل أدوات الأعمال الخضراء في دولة الامارات العربية المتحدة
- الدليل الارشادي لمؤشر جودة هواء الامارات

طورت الشركات الحكومية وغير الحكومية خطط استدامة مع اعتماد مؤشرات ويتم رصدها ومتابعتها ومن ضمن هذه القطاعات قطاع الطاقة، قطاع التعدين، قطاع البنية التحتية والتطوير، كما تقوم معظم هذه الشركات بإصدار تقارير استدامة

للاطلاع على مزيد المعلومات والتقارير والتشريعات يمكن زيارة الروابط المتعلقة بالهدف الوطنى 4 فى القسم السابق.

الهدف 5: بحلول عام 2020، يُخفّض معدل فقدان جميع الموائل الطبيعية، بما في ذلك الغابات، إلى النصف على الأقل، وحيثما كان ممكناً إلى ما يقرب من الصفر، ويُخفَّض تدهور وتفتت الموائل الطبيعية بقدر كبير

يرجى وصف كيفية مساهمة بلدك وإلى أي حد في تحقيق هذا الهدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وقدم موجزا للأدلة المستخدمة لدعم هذا الوصف:

تم اعتماد الهدف الوطني 10: بحلول عام 2021، يتم خفض معدل فقدان الموائل الطبيعية، بما في ذلك الموائل الحرجة، بنسبة 25٪. (يمكن الحصول على أكثر بيانات ومعلومات في القسم السابق حول مدى التقدم في تنفيذ الهدف.

لابد الإشارة إلى أن دولة الامارات العربية المتحدة لا توجد بها غابات طبيعية وفقا لتعريف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فقط غابات أشجار القرم والتي تضاعفت مساحاتها في الدولة قرابة أربعة مرات على ما كانت عليه في السبعينات.

لكن لا بد الإشارة ان الدولة قامت بجهود كبيرة في زراعة الغابات بالنباتات والأشجار المحلية وذلك بعد دراسة المناطق المختارة للغابات، كما أنها أعلنت أكثر من 14 % من مساحة الدولة محميات طبيعية والتي تمثل أهم النظم البيئية والموائل في الدولة.

كما أنها أطلقت مشروع الخارطة الامارات الذكية لرأس المال الطبيعي والذي سينتهي في بداية الربع الأول من عام 2020، وذلك بهدف تحديد الموائل الطبيعية وخدمات النظم البيئية وتقييمها بيئيا واقتصاديا وتوفير بيانات ومعلومات على شكل خريطة ذكية واضحة لمتخذي القرار والعاملين في قطاعي الأعمال والتمويل لوضعها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات ذات العلاقة باستخدامات الأراضي والفرص الاستثمارية وذلك للوصول إلى تنمية وبيئة مستدامة.

وفقا لكل ما ذكر يمكن اعتبار ان دولة الامارات العربية المتحدة حققت الهدف.

الهدف 6: حلول عام 2020، يتم على نحو مستدام إدارة وحصاد جميع الأرصدة السمكية واللافقاريات والنباتات المائية، بطريقة قانونية وبتطبيق النُهج القائمة على النظام الإيكولوجي، وذلك لتجنب الصيد المفرط، ووضع خطط وتدابير إنعاش لجميع الأنواع المستنفدة، ولا يكون لمصايد الأسماك تأثيرات ضارة كبيرة على الأنواع المهددة بالانقراض والنظم الإيكولوجية الضعيفة، وأن تكون تأثيرات مصايد الأسماك على الأرصدة السمكية والأنواع والنظم الإيكولوجية في نطاق الحدود الإيكولوجية المأمونة

يرجى وصف كيفية مساهمة بلدك وإلى أي حد في تحقيق هذا الهدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وقدم موجزا للأدلة المستخدمة لدعم هذا الوصف:

اعتمدت الدولة الهدف الوطني 14: بحلول عام 2021، يدار الموارد البحرية الحية الهامة والمعرضة للاستنزاف بشكل مستدام.

تمثل البيئة البحرية والساحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة البيئة الأهم من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إذ يتركز فيها معظم السكان والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتنوع البيولوجي، علاوة على كونها مصدراً أساسياً لإنتاج النفط وصناعة تحلية المياه والصيد، وشريان رئيسي للتجارة مع العالم الخارجي.

وانسجاماً مع الأهمية التي تمثلها، فقد حظيت البيئة البحرية والساحلية في دولة الإمارات باهتمام خاص. وتعددت الجهود التي بذلتها الجهات المعنية لحماية البيئة البحرية وثرواتها، بما في ذلك إصدار وتطبيق التشريعات والنظم لحمايتها من التلوث، وتنظيم الأنشطة المقامة في البيئة البحرية أو على الشريط الساحلي، وإنشاء مناطق بحرية محمية للمحافظة على التنوع البيولوجي وتنميته، وغيرها. وتواصل وزارة التغير المناخي والبيئة بالتعاون مع شركائها في القطاعين الحكومي والخاص العمل على إضفاء قدر أكبر من الحماية للبيئة البحرية والساحلية والمحافظة على دورها الحيوي عبر تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للبيئة البحرية والساحلية.

اصدرت الدولة عديد التشريعات بهدف استدامة إدارة وحصاد جميع الأرصدة السمكية واللافقاريات والنباتات المائية ومنها التالي:

- القانون الاتحادي رقم (23) لسنة 1999، في شأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية في دولة الإمارات العربية المتحدة وتعديلاته

- القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1999م في شأن حماية البيئة وتنميتها وتعديلاته.
- قرار وزاري رقم (115) لسنة 2017م، بشأن تنظيم صيد الأسماك بالمعدات الثابتة (الحظرة) في إمارة أبوظبي
- قرار وزاري رقم 103 لسنة 2017 بشأن إقامة أو بناء المشادّ الاصطناعية.
- قرار وزاري رقم (695) لسنة 2016، بشأن تنظيم صيد الأسماك السطحية بواسطة الشباك بطريقة الحلاق (التحويط)
- قرار وزاري رقم (471) لسنة 2016 بشأن تنظيم صيد الأسماك السطحية باستخدام الشباك بطريقة الضغوة.
- قرار وزاري رقم (580) لسنة 2015م، بشأن منع صيد وبيع وتسويق الأحجام الصغيرة من الأسماك التي تقل أطوالها عن الحد المسموح به
- قرار ووزاري رقم 501 لسنة 2015 بشأن تنظيم صيد وتسويق أسماك الشعري والصافي في موسم التكاثر
- قرار وزاري رقم 706 لسنة 2013 بشأن تنظيم تصنيع واستيراد واستخدام القراقير
- قرار وزاري رقم 372 لسنة 2013 بشأن وقف اصدار تراخيص قوارب صيد جديدة مؤقتا
- وكذلك تم اصدار الخطة الوطنية للمحافظة على أسماك القرش وإدارتها في دولة الإمارات العربية المتحدة 2018-2021 كما انضمت الدولة لعديد الاتفاقيات والمذكرات والبروتوكولات ومنها:
- مذكرات التفاهم الخاصة بحماية الأنواع البحرية (أبقار البحر، السلاحف البحرية وأسماك القرش) المُلحقة بمعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحياة الفطرية الخاصة
- الاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه الصابورة
- بروتوكول حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم من مصادر البر
- بروتوكول بشأن التحكم في النقل البحري للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود والتخلص منها
- بروتوكول التلوث البحري الناجم عن استكشاف واستغلال الجرف القاري
- اتفاقية الكويت الاقليمية للتعاون وحماية البيئة البحرية من التلوث وبروتوكولها
- الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري (ماربول 1973/1978)

تم اصدار عديد التقارير والدراسات ومنها:

- تقييم حالة أسماك القرش في دولة الإمارات 2018
- دراسة مسح المخزون السمكي لمياه الصيد التابعة للدولة على بحر عمان بالتعاون
- دراسة تقييم المخزون المشترك لأسماك الكنعد مع دول مجلس التعاون الخليجي
- دراسة النظام المتكامل للطاقة والزراعة بمياه البحر
- دراسة تحديد مناطق إطلاق صغار الأسماك المحلية المستزرعة بالمياه الساحلية للدولة
- دراسة رصد التنوع والكتلة الحيوية للهائمات النباتية بالمياه البحرية للدولة
- دراسة تقييم زراعة نبات الساليكورنيا المروي بالمياه البحرية المشبعة بالمغذيات
- دراسة تحديد أنواع المرجان المقاوم للتغيرات المناخية بمياه الدولة
- دراسة رصد ومتابعة الكهوف الاصطناعية في المياه الساحلية للدولة
- دراسة تحديد مناطق التكاثر والحضانة للأسماك الرئيسية في مياه الدولة
- وكذلك تم اصدار عديد من النشرات والأدلة الارشادية ومنها:
- جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في المحافظة على السلاحف
- أسماك القرش في دولة الإمارات العربية المتحدة
- نشرة معلومات- الحد الأدنى لأطوال السموح المسموح صيدها وتسويقها
- جهود دولة الإمارات في المحافظة على السلاحف البحرية
- دليل تنظيم صيد الأسماك السطحية باستخدام شباك الضغوة

للاطلاع على التقارير والدراسات والتشريعات يمكن زيارة الرابط الالكترونى فى القسم السابق بالهدف الوطنى 14.

الهدف 7: بحلول عام 2020، تُدار مناطق الزراعة وتربية الأحياء المائية والحراجة على نحو مستدام، لضمان حفظ التنوع البيولوجي

يرجى وصف كيفية مساهمة بلدك وإلى أي حد في تحقيق هذا الهدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وقدم موجزا للأدلة المستخدمة لدعم هذا الوصف:

تم اعتماد الهدف الوطني 15: بحلول عام 2021، تدار بشكل مستدام الأراضي الحكومية والخاصة، المستغلة بغرض الزراعة وتربية الأحياء المائية والغابات، لضمان صون التنوع البيولوجي.

يمكن الاطلاع على مزيد المعلومات فى القسم السابق.

الهدف 8: بحلول عام 2020، يُخفّض التلوث، بما في ذلك التلوث الناتج عن المغذيات الزائدة، إلى مستويات لا تضر بوظيفة النظم الإيكولوجية وبالتنوع البيولوجي
يرجى وصف كيفية مساهمة بلدك وإلى أي حد في تحقيق هذا الهدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وقدم موجزا للأدلة المستخدمة لدعم هذا الوصف: اعتمد الهدف الوطني 16: بحلول عام 2021، يخفض التلوث من المصادر المختلفة إلى مستويات لا تضر بوظائف الأنظمة الإيكولوجية الحساسة والتنوع البيولوجي. يمكن الاطلاع على مزيد المعلومات فى القسم السابق.

الهدف 9: بحلول عام 2020، تعُرّف الأنواع الغريبة الغازية ومساراتها، ويُحدّد ترتيبها حسب الأولوية، وتخضع للمراقبة الأنواع ذات الأولوية أو يتم القضاء عليها وتوضع تدابير لإدارة المسارات لمنع إدخالها وانتشارها.
يرجى وصف كيفية مساهمة بلدك وإلى أي حد في تحقيق هذا الهدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وقدم موجزا للأدلة المستخدمة لدعم هذا الوصف: تم اعتماد الهدف الوطني 17: بحلول عام 2021، يتم تحديد جميع الأنواع الدخيلة والأنواع الغازية ومساراتها ووضع وتنفيذ خطط إدارة للسيطرة على الأنواع ذات الأولوية. يمكن الاطلاع على مزيد المعلومات في القسم السابق.

الهدف 10: بحلول عام 2015، تُخفّض إلى أدنى حد الضغوط البشرية المتعددة على الشعب المرجانية، والنظم الإيكولوجية الضعيفة الأخرى التي تتأثر بتغير المناخ أو تُحمّض المحيطات، من أجل المحافظة على سلامتها ووظائفها.
يرجى وصف كيفية مساهمة بلدك وإلى أي حد في تحقيق هذا الهدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وقدم موجزا للأدلة المستخدمة لدعم هذا الوصف: تم اعتماد الهدف الوطني 18: بحلول عام 2018، يتم وضع خطط العمل والبدء في تنفيذها لخفض تأثيرات الانشطة البشرية على النظم الإيكولوجية البحرية الحساسة وتحسين مقاومتها لتأثيرات تغير المناخ. يمكن الاطلاع على مزيد المعلومات في القسم السابق.

الهدف 11: بحلول عام 2020، يتم حفظ 17 في المائة على الأقل من مناطق اليابسة ومناطق المياه الداخلية و10 في المائة من المناطق الساحلية والبحرية، خصوصًا المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، من خلال نظم مدارة بفاعلية ومنصفة وتتسم بالترابط الجيد، وممثلة إيكولوجياً للمناطق المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المنطقة، وإدماجها في المناظر الطبيعية الأرضية والمناظر الطبيعية البحرية الأوسع نطاقاً
يرجى وصف كيفية مساهمة بلدك وإلى أي حد في تحقيق هذا الهدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وقدم موجزا للأدلة المستخدمة لدعم هذا الوصف: لقد حققت الدولة هذا الهدف ولمزيد المعلومات يمكن الاطلاع عليها فى القسم السابق فى الهدف الوطنى 8.

الهدف 12: بحلول عام 2020، منع انقراض الأنواع المعروفة المُهدّدة بالانقراض وتحسين وإدامة حالة حفظها، لا سيما بالنسبة للأنواع الأكثر تدهورا
يرجى وصف كيفية مساهمة بلدك وإلى أي حد في تحقيق هذا الهدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وقدم موجزا للأدلة المستخدمة لدعم هذا الوصف: تم اعتماد الهدف الوطني 9: بحلول عام 2021، يتم تطوير وتنفيذ برامج لتحسين حالة الصون لأكثر الأنواع تهديداً بالانقراض. يمكن الاطلاع على معلومات الواردة فى القسم السابق.

الهدف 13: بحلول عام 2020، الحفاظ على التنوع الجيني للنباتات المزروعة وحيوانات المزارع والحيوانات الأليفة والتنوع الجيني للأقارب البرية، بما في ذلك الأنواع الأخرى ذات القيمة الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن القيمة الثقافية، ووضع وتنفيذ استراتيجيات لتقليل التآكل الجيني وصون تنوعها الجيني.
يرجى وصف كيفية مساهمة بلدك وإلى أي حد في تحقيق هذا الهدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وقدم موجزا للأدلة المستخدمة لدعم هذا الوصف: اعتمدت الدولة في الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي الهدف 13: بحلول عام 2021، يتم حفظ وحماية الموارد الوراثية الهامة في الدولة. حيث بذلت جهود كبيرة في حفظ واستعادة مواردها الوراثية للنباتات المزروعة وحيوانات المزارع والحيوانات الاليفة والتنوع الوراثي للأقارب البرية، إذ أنشأت عديد المراكز للإكثار والبنوك الوراثية بالدولة. وكذلك أصدرت عديد الكتب عن النباتات والحيوانات والأصناف والسلالات المتواجدة بالدولة. كما سعت إلى دراسة وتسين لسلالات من الحيوانات الموجودة على مستوى الدولة وحفظ الموارد الوراثية الأصلية مثل سلالات الهجن التي تعتبر رمزا ثابتا وأصيلا يعبر عن الهوية المحلية وهو ما توارثناه جيلا بعد جيلا. بتوجيهات سامية من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان- رئيس الدولة حفظه الله ورعاه تم إنشاء مركز الإنتاج كمركز مختص بزراعة ونقل الأجنة، ويعتبر مركز الإنتاج التابع لإدارة المراكز العلمية وهجن الرئاسة من المراكز التي تختص بتطبيق أحدث التقنيات العلمية المستخدمة في تحسين سلالات الإبل من مثل تطبيق تقنيات نقل وزراعة الأجنة التي تعتبر التقنية الحديثة والمتداولة عالميا لتحسين السلالات ورفع الكفاءة الإنتاجية في الإبل. يعمل المركز على تحسين سلالات الهجن النادرة والمحافظة عليها ويهدف إلى المحافظة على سلالات الهجن الأصيلة المتميزة، إنتاج سلالات أصيلة قادرة على المنافسة في السباقات، الحصول على أفضل سلالات الأصائل المتميزة جينيا ووراثيا وأيضا الاهتمام بسلالات الهجن كموروث شعبي ثقافي متوارث في مجتمع الإمارات. كما أنه تم أنشاء البنوك الوراثية لحفظ الموارد الوراثية النباتية والحيوانية المحلية وأصدرت عديد التشريعات مثل: - القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2013م، في شأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. - القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999م، في شأن حماية البيئة وتنميتها وتعديلاته - القانون الاتحادي رقم (23) لسنة 1999م، في شأن استغلال وحماية وتنمية الثروات - القانون الاتحادي رقم (17) لسنة 2009م، في شأن حماية الأصناف النباتية الجديدة - قرار مجلس الوزراء رقم (18) لسنة 2018، بشأن زراعة النباتات المحلية والمحافظة على الطبيعة كما انضمت الدولة إلى بروتوكول ناغويا سنة 2014 وفي صدد إصدار قانون اتحادي بشأن تنظيم الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها

الهدف 14: بحلول عام 2020، استعادة وصون النظم الإيكولوجية التي توفر خدمات أساسية، بما في ذلك الخدمات المرتبطة بالمياه، وتسهم في الصحة وسبل العيش والرفاه، مع مراعاة احتياجات النساء والمجتمعات الأصلية والمحلية والفقراء والضعفاء.
يرجى وصف كيفية مساهمة بلدك وإلى أي حد في تحقيق هذا الهدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وقدم موجزا للأدلة المستخدمة لدعم هذا الوصف: الدولة اعتمدت الهدف 12: بحلول عام 2021، تنفذ خطط اعاده تأهيل النظم الإيكولوجية المتدهورة التي توفر خدمات أساسية. اصدرت الدولة عديد التشريعات والسياسات ونفذت عديد المبادرات التي تهدف إلى استعادة وحماية أهم النظم الايكولوجية التي توفر الخدمات الأساسية فقد ولت اهتمام خاص بواحات النخيل والأراضي الرطبة بما فيها أشجار القرم وهذه النظم لهم قيمة ثقافية وتراثية واقتصادية واجتماعية في دولة الامارات. فيما يتعلق بواحات النخيل، الدولة حافظت على أكثر من مائة صنف نخيل وذلك من داخل الموقع الطبيعية (الواحات) أو خارج الموقع الطبيعي وذلك في البنوك الوراثية، كما تبذل الدولة جهود متميزة في إعادة تأهيل النظم المتدهورة واستعادة أهمها. اما فيما يتعلق بالأراضي الرطبة الدولة بذلت جهود يشاد بها في مجال إعادة تأهيل نظام القرم إذ تضاعفت 4 مرات مساحة أشجار القرم، إذ بلغت مساحتها سنة 2017، أكثر من 182كم2 بينما كانت سنة لا تتجاوز 41 كم^2، كما أن الدولة أعلنت قرابة 40% من مساحة المسطحات المائية بالدولة محميات طبيعية أراضي رطبة ذات أهمية دولية. كما يقوم المركز الدولي للزراعة الملحية. ينفذ المركز برامج بحثية وتنموية تهدف إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية واستدامتها في البيئات المالحة والهامشية، حيث ساهم المركز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العالم (SDG1، 7، 12 13 &) من خلال العمل على تطوير العديد من التقنيات التي تشمل استخدام المياه التقليدية وغير التقليدية (ومنها المياه المالحة، والمياه العادمة المعالجة، والمياه الصناعية، ومياه الصرف الزراعي، ومياه البحر) وتقنيات إدارة المياه والأراضي، والاستشعار عن بُعد، ونمذجة التكيف مع التغير المناخي. كما يمكن الاطلاع على مزيد المعلومات في الفقرة والروابط الالكترونية.

الهدف 15: بحلول عام 2020، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة 15 في المئة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر.
يرجى وصف كيفية مساهمة بلدك وإلى أي حد في تحقيق هذا الهدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وقدم موجزا للأدلة المستخدمة لدعم هذا الوصف: الدولة اعتمدت الهدف 11: يتم تحسين مساهمة الأنظمة الإيكولوجية في مخزون الكربون عن طريق حماية والبدء بإعادة تأهيل ما لا يقل عن (50٪) من الموائل المتدهورة، مما يساعد في تخفيف آثار تغير المناخ والتصحر. كما يتم تقييم المياه والأراضي والمحاصيل والنظم الزراعية في البيئات الهشة، وكذلك القيام بأعمال التحليل وتقديم التوصيات لإدارة موارد الأراضي واسترجاع الأراضي المتدهورة. وبالتعاون مع شتى أصحاب الشأن المعنيين، والقيام ببحوث تطبيقية حول قضايا إدارة الأراضي في البيئات الهامشية. يمكن الاطلاع على المعلومات الهدف في الفقرة السابقة.

الهدف 16: بحلول عام 2015، يسري مفعول بروتوكول ناغويا للحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، ويتم تفعيله، بما يتماشى مع التشريع الوطني.
يرجى وصف كيفية مساهمة بلدك وإلى أي حد في تحقيق هذا الهدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وقدم موجزا للأدلة المستخدمة لدعم هذا الوصف: الدولة اعتمدت الهدف 13: بحلول عام 2021، يتم حفظ وحماية الموارد الوراثية الهامة في الدولة يمكن الاطلاع على المعلومات في الفقرة أعلاه المندرجة تحت الهدف الوطني. الدولة انضمت إلى بروتوكول ناغويا عام 2014، وجاري العمل على اصدار القانون الاتحادي في شأن تنظيم الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها ولائحته التنفيذية. لكن الدولة بدأت تنفيذ إجراءات الحصول على الموارد الوراثية وفقا لبروتوكول ناغويا في انتظار اصدار التشريع الوطنى.

الهدف 17: بحلول عام 2015، يكون كل طرف قد أعد واعتمد كأداة من أدوات السياسة، وبدأ في تنفيذ، استراتيجية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي بحيث تكون فعالة وتشاركية ومحدثة.
يرجى وصف كيفية مساهمة بلدك وإلى أي حد في تحقيق هذا الهدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وقدم موجزا للأدلة المستخدمة لدعم هذا الوصف: يمكن الاطلاع على المعلومات المتواجدة في الهدف الوطني 19: بحلول عام 2016 تكون استراتيجية التنوع البيولوجي قد اعتمدت من قبل الحكومة الاتحادية وبدأ تنفيذ برامجها على كافة المستويات في الدولة.

الهدف 18: بحلول عام 2020، احترام المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للمجتمعات الأصلية والمحلية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، واحترام استخدامها المألوف للموارد البيولوجية، رهنا بالتشريع الوطني والالتزامات الدولية ذات الصلة، وأن تُدمج وتنعكس بالكامل في تنفيذ الاتفاقية مع المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية، وذلك على جميع المستويات ذات الصلة
يرجى وصف كيفية مساهمة بلدك وإلى أي حد في تحقيق هذا الهدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وقدم موجزا للأدلة المستخدمة لدعم هذا الوصف: هناك اهتمام متنامي في الدولة بالمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، فقد قامت الدولة بتوثيق كل المعارف والممارسات والابتكارات التقليدية من خلال تقارير أو متاحف أو معارض وخاصة المتعلقة بمجال الزراعة والصيد والغوص. كما تم إنشاء العديد من الجمعيات البيئية وكذلك جمعيات التراث والتي تحافظ على المعارف التقليدية والموروثات المحلية - إنشاء مشاتل وحدائق نباتية للأنواع المحلية. - إصدار كتب عن النباتات الطبية والعطرية في دولة الامارات العربية المتحدة - إنشاء مراكز إكثار للأنواع المحلية والمهددة بالانقراض ذات العلاقة بالتراث التاريخي - إنشاء بنوك وراثية للنباتات المحلية يمكن الاطلاع على الروابط الالكترونية الموجودة فى التقرير

الهدف 19: بحلول عام 2020، إتمام تحسين المعارف والقاعدة العلمية والتكنولوجيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وقيمه، ووظيفته، وحالته واتجاهاته، والآثار المترتبة على فقدانه، وتقاسم هذه المعارف والقاعدة والتكنولوجيات ونقلها وتطبيقها على نطاق واسع.

يرجى وصف كيفية مساهمة بلدك وإلى أي حد في تحقيق هذا الهدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وقدم موجزا للأدلة المستخدمة لدعم هذا الوصف:

طورت الدولة عديد من قواعد البيانات ومن ضمن سياساتها تيسير وصول المعلومات إلى المجتمع وذلك من خلال بوابة للمعلومات متواجدة لدى أغلب الجهات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتي يمكن الحصول من خلال على معلومات وخرائط وبيانات وتقارير عن التنوع البيولوجي وقيمته ووظيفته وحالته واتجاهاته والآثار المترتبة على فقدانه في الدولة ، كما يتم مشاركة هذه البيانات مع قواعد بيانات دولية مثل قواعد بيانات الأنواع الغازية والأنواع المهددة بالانقراض التابعة للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، وقواعد بيانات العالمية للمحميات الطبيعية (WDPA) وقاعدة بيانات فعالية إدارة المحميات الطبيعية (PAME).

يمكن زيارة روابط المواقع المتواجدة في التقرير.

الهدف 20: بحلول عام 2020، كحد أقصى، ينبغي إحداث زيادة محسوسة في المستويات الحالية لحشد الموارد المالية للتنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 من جميع المصادر، وفقاً لعملية موحدة ومتفق عليها في استراتيجية حشد الموارد. ويخضع هذا الهدف للتغييرات اعتمادًا على تقييمات الاحتياجات إلى الموارد التي ستعدها الأطراف وتبلغ عنها

يرجى وصف كيفية مساهمة بلدك وإلى أي حد في تحقيق هذا الهدف من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وقدم موجزا للأدلة المستخدمة لدعم هذا الوصف:

في دولة الامارات العربية المتحدة كل الجهات الاتحادية والهيئات والبلديات لهم خطة استراتيجية والتي تسعى إلى تحقيق أهداف استراتيجية والتي تحقق الأهداف الوطنية والالتزامات الدولية وترصد لهم ميزانيات وفقا لمدة الخطة الاستراتيجية.

يرجى وصف الأنشطة الأخرى التي تسهم في تحقيق هدف أيشي للتنوع البيولوجي على المستوى العالمي (اختياري)

<إدخال النص>

استنادا إلى وصف مساهمات بلدك في تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، يرجى وصف كيف دعمت هذه المساهمات وإلى أي حد تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة:

لجميع الأهداف ال 20، يمكن الحصول على وصف مساهمات دولة الامارات العربية المتحدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الروابط التالية:

- UAE and the 2030 Agenda for Sustainable Development, excellence in implementation 2017
- United Arab Emirates and the 2030 Agenda for Sustainable Development, excellence in implementation : Executive summary (Voluntary National Review UN High Level Political Forum 2018
- بوابة دولة الامارات لأهداف التنمية المستدامة

القسم الخامس - وصف المساهمة الوطنية في تحقيق أهداف الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات (استكمال هذا القسم اختياري)

باستخدام النموذج أدناه، يرجى وصف مساهمة بلدك في تحقيق أهداف الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات. وينبغي تكرار هذا النموذج لكل من الأهداف الستة عشر للاستراتيجية العالمية لحفظ النبات.

خامسا- تقييم المساهمة الوطنية في تحقيق أهداف الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات
هل وضع بلدك أهدافا وطنية تتعلق بأهداف الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات؟ ☐ نعم. يرجى تقديم التفاصيل عن الأهداف المحددة أدناه: <إدخال النص> أو: ☐ لا، لا يوجد أي هدف وطني
يرجى تقديم معلومات عن أي شبكات فعلية لحفظ النباتات موجودة في بلدك. <إدخال النص>
يرجى وصف التدابير الرئيسية التي اتخذها بلدك لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات على المستوى الوطني: (يمكن أن تبلغ الأطراف عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ هذه الأهداف إذا لم تتم تغطيتها في القسم الثاني أو الثالث أو الرابع) **<إدخال النص>**
فئة التقدم المحرز نحو تحقيق هدف الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات على المستوى الوطني: **الهدف 1 و2 و3 ... من الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات** ☐ على المسار الصحيح لتجاوز الهدف على المستوى الوطني ☐ هناك تقدم نحو تحقيق الهدف على المستوى الوطني ولكن بمعدل غير كاف ☐ لم يتحقق تغير كبير على المستوى الوطني يرجى توضيح سبب الاختيار أعلاه: <إدخال النص>
يرجى وصف كيف ساهم بلدك وإلى أي حد في تحقيق هذا الهدف من الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات وقدم موجزا للأدلة المستخدمة لدعم هذا الوصف: **<إدخال النص>**

القسم السادس: معلومات إضافية عن مساهمة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية (تكملة هذا القسم اختيارية)

باستخدام النموذج الوارد أدناه، يرجى تقديم أي معلومات إضافية بشأن مساهمة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي إن لم تكن واردة في الأقسام أعلاه

سادسا- معلومات إضافية عن مساهمة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي إن لم تكن واردة في الأقسام أعلاه
يرجى تقديم أي معلومات إضافية بشأن مساهمة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي إن لم تكن واردة في الأقسام أعلاه <إدخال النص>

القسم السابع: تحديث الملامح القطرية للتنوع البيولوجي

يرجى استعراض وتحديث الملامح القطرية للتنوع البيولوجي في بلدك المعروضة حاليا على الملامح القطرية للتنوع البيولوجي في آلية غرفة تبادل المعلومات وقدم عرضا عاما للمعلومات ذات الصلة بتنفيذ البلد للاتفاقية.

سابعا- تحديث الملامح القطرية للتنوع البيولوجي (يرجى استعراض وتحديث النص المعروض حاليا على الموقع (https://www.cbd.int/countries)[2].

حقائق عن التنوع البيولوجي

حالة واتجاهات التنوع البيولوجي، بما في ذلك المنافع من التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ووظائفها:

التنوع البيولوجي هو أساس الحياة على كوكب الارض، وهو العنصر.الاساسي للنُظُم الإيكولوجية التي تُوفر العديد من السلع والخدمات التي تدعم رفاه المجتمع الاقتصادي والاجتماعي، مثل الغذاء والوقود، ومواد البناء، وتساهم في اعتدال المناخ، وتخفيف الكوارث، وتجديد خصوبة التربة، ومكافحة الأمراض، واستدامة الموارد الوراثية؛ ولذا فإن التنوع البيولوجي هو عماد رخاء البشر.وسبيل معيشتهم وثقافتهم.

وتتمتع الدولة بتنوع بيولوجي غني نسبياً يشمل مجموعة من الأنظمة الإيكولوجية والمواطن الطبيعية البرية والمائية. وهناك العديد من الأنواع تميزت بتكيفها مع هذه البيئات والظروف المناخية الخاصة. وعليه اتخذت الدولة عدة إجراءات للمحافظة على التنوع البيولوجي بالدولة؛ من خلال القيام بالعديد من الدراسات للأنواع والموائل. ومن أهم الدراسات، دراسة لطيور (الفلامنجو الكبير)، ومسح لطيور العقاب، ومسوحات للافقاريات، ودراسة الأنواع الدخيلة ومسوحات ميدانية للزواحف. كما اهتمت الدولة بإنشاء المحميات الطبيعية، فقد ارتفع عدد المحميات الطبيعية التي تم إعلانها بالدولة من 19 محمية عام (2010) إلى (43) محمية عام 2017.

كما تمتاز الدولة بمناطق رطبة والتي تعتبر من البيئات الغنية بالتنوع البيولوجي في دولة الإمارات، وهي من أكثر البيئات الحاضنة للطيور التي يفوق عدد أنواعها 450بما فيها الطيور المهاجرة، كما هي موائل لعديد الأنواع الهامة والمهددة بالانقراض مثل السلاحف البحرية ومن أهمها سلحفاة منقار الصقر. ومن اهم مميزات مناطق الأراضي الرطبة بالدولة غابات القرم التي تساهم بشكل فعال في مقاومة تغير المناخ وذلك من خلال خفض من تأثير الاحتباس الحراري عن طريق خزن الكربون. ومن هذا المنطلق حظيت المناطق الرطبة بقدر وافر من الاهتمام وجاءت رؤية االإمارات 2021 لتؤكد أهمية المحافظة على البيئة الطبيعية الغنية للوطن عبر التدابير الوقائية والتنظيمية التي تحمي هذه الأنظمة البيئية الهشة من التوسع العمراني والأنشطة البشرية، وعلى أثر ذلك تم إعلان تسع مواقع للمناطق الرطبة بالدولة باتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية رامسار، وهم محميات وادي الوريعة، محمية الوثبة، محمية رأس الخور، محمية أشجار القرم والحفية، ومحمية صير بونعير ومحمية أبو السيبايف ومحمية الزوراء.

يعكس وضع التنوع البيولوجي في دولة الإمارات العربية المتحدة بيئتها الصحراوية وموقعها البحري من ناحية، والوتيرة السريعة للتنمية والكثافة العالية للسكان في الدولة من ناحية أخرى، حيث تواجه حالياً البيئات البرية والبحرية في الدولة العديد من الضغوط والتهديدات، والتي تشمل: التنمية الاقتصادية والعمرانية وما يتبعها من استخدامات الأراضي والاستهلاك المتزايد للموارد المائية الجوفية، بالإضافة إلى الرعي الجائر والاستغلال المفرط للموارد البحرية الحية والتلوث من المصادر البرية والبحرية والأنواع الدخيلة الغازية والتغيرات المناخية.

1. البيئة الجبلية

تشكل الجبال في الدولة نسبة 6 .2% من مساحته الاجمالية، ويبلغ طولها 155 كيلومتراً، تفصل ما بين بحر عمان شرقاً والكثبان الرملية للخليج العربي غرباً، حيث تنقسم الجبال إلى مرتفعات رؤوس الجبال، والمرتفعات الوسطى ومرتفعات الشمالية الجبال المنعزلة، وتتميز بشدة التضاريس، بسبب تكوينها الصخري، فهي فقيرة من الغطاء النباتي.

ومن أهم الجبال، جبال الحجر، الذي يشكل حاجزاً في الجهة الغربية من الإمارات العربية المتحدة، وتعمل كمنطقة تجمعات أمطار. ويعتبر جريان المياه السطحية في المنطقة المصدر الوحيد الذي يغذي المياه الجوفية. إن الحياة البرية التي تكيفت مع النظم الجبلية وموائلها من المياه العذبة كالبرك والأودية والينابيع- تتألف من أنواع اليعاسيب، والضفادع والأسماك. كما أن طبيعة الجبال وعرة للغاية مما يجعلها ملجأ مثاليا للحياة البرية لبعض الأنواع التي تتعرض للضغوط مثل الوشق والطهر العربي. إضافة إلى جبل جيس والذي يرتبط مع سلسلة جبال الحجر في إمارة رأس الخيمة، والذي يعد من اهم الروافد للتنوع البيولوجي في الدولة، حيث تتميز الحياة البرية فيه بتكيفها مع النظم الجبلية وموائلها من المياه العذبة كالبرك والأودية والينابيع.

كما يعتبر جبل حفيت أحد المناطق المحمية في إمارة أبو ظبي ذات الأهمية البيئية والتاريخية، حيث تم تسجيل أكثر من 120 نوعاً من النباتات في المنطقة. كما يعتبر وادي الوريعة أحد المحميات الهامة في إمارة الفجيرة والذي يعد أحد أهم ثلاثة موائل

[2] *ملاحظة:* إذا استخدمت أداة الإبلاغ على الإنترنت، سيظهر نص الموجز القطري للتنوع البيولوجي الحالي. وسيضاف ختم زمني للإشارة إلى تاريخ نشر التحديث.

عالمية للطهر العربي، حيث تحتضن بيئة المنطقة حوالي 44% من النباتات البرية بالدولة، و42% من الثدييات البرية بالدولة، و24% من الزواحف بالدولة و17% من الطيور.

2. بيئة الوديان والسهول الرسوبية

الوديان عبارة عن مجاري ضحلة وضيقة تتسع بفعل عوامل النحت. تمتلئ هذه الوديان بالمياه في فترات تساقط الأمطار المحدودة، في حين تكون بيئة السهول الرعوية أكثر إشباعاً بالمياه، وتبدو في شكل مساحات من الأراضي التي تحيط بها المرتفعات، وبسبب احتفاظها بالمياه على مستوى قريب من سطح التربة فإن ذلك يساعد على نمو النباتات، مما يجعل الوديان والسهول الرسوبية من أهم المناطق الرعوية بالدولة نظراً لخصوبتها. من أهم الوديان في الدولة وادي البيح ووادي حام ووادي البصيرة ووادي الوريعة.

3. البيئة البحرية والساحلية

يضم الخليج العربي وخليج عُمان أنظمة إيكولوجية ذات قيمة كبيرة، وتضم جزراً، وشعاباً مرجانية، وحشائش بحرية، ومستنقعات مالحة وخيران وأشجار القرم وبالإضافة إلى قيمتها الذاتية، ودورها في المحافظة على التنوع البيولوجي، فإن البيئات البحرية والساحلية توفر للمجتمع خدمات وسلع متعددة من خلال توفير الموارد البيولوجية، الاستخدامات الترفيهية وتوفير الحماية ضد التعرية الساحلية كما أنها تشكل الأساس للتراث الطبيعي والثقافي لمواطني الدولة.

وتعتبر مناطق الحشائش البحرية والشعاب المرجانية وأشجار القرم موائل للعديد من الأنواع البحرية. وهي تمثل مواقع لتفريخ الأسماك الهامة، ومواقع تغذية بالإضافة إلى أنها أيضا تشكل حماية للشواطئ من التعرية الساحلية. وتشكل غابات القرم التي تغطي آلاف الهكتارات من الأراضي على طول الخط الساحلي في دولة الإمارات العربية المتحدة جزءا لا يتجزأ من النظم الإيكولوجية الساحلية في الإمارات العربية المتحدة. كما تلعب أشجار القرم دوراً في المساهمة في التكيف مع تغير المناخ من خلال تخزينها للكربون الأزرق.

تعتبر النظم الإيكولوجية الساحلية هي من بين أهم مخازن الكربون الطبيعية في العالم. ومن المهم الإشارة أنه يتم تخزين معظم الكربون الأزرق في رسوبيات تحت الأرض، وليس في الكتلة الحيوية فوق سطح الأرض، مع 50-99 ٪ من الكربون في الكتلة الحيوية بدلا من الرواسب، ويعتبر هذا هو السبب في أن النظم الإيكولوجية ذات الكتلة الحيوية القليلة نسبياً فوق سطح الأرض مثل الأعشاب البحرية أو المستنقعات المالحة تقوم بتخزين كميات كبيرة من الكربون. وعندما يتم تدمير هذه النظم الإيكولوجية، يحدث إطلاق للكربون المدفون إلى الغلاف الجوي في شكل ثاني أكسيد الكربون، وبالتالي تسهم في ظاهرة الاحتباس الحراري. وتعتبر مخزونات الكربون في المناطق القاحلة عموما في الحد الأدنى، وبالتالي وجود مخزونات الكربون الأزرق داخل هذه النظم الإيكولوجية يمثل اكتشاف مهم لدولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة على حد سواء.

4. الأنظمة الإيكولوجية للمياه العذبة

تعتبر المياه العذبة بالدولة من الموارد المحدودة. وهنالك بعض المياه الجارية التي تستقر على مدار العام في بعض وديان البيئات الجبلية، وفي بعض السبخات وفي بعض البحيرات الاصطناعية التي تشكل أنظمة رطبة. وتعتبر محمية وادي وريعة في إمارة الفجيرة مثالاً جيداً على الأنظمة العذبة ذات القيم المتعددة والتي أعلنت عام 2009 كمحمية أراضي رطبة على المستوى الدولي. وتعد المنطقة نظاماً هيدرولوجياً فريداً يسمح للمياه الجارية بالنفاذ بين صخور نفاذة وغير نفاذة مما يشكل جداول مياه عذبة وشلالات وبرك في بيئة لا توجد بها عادة في المناطق الجافة. وتعتبر الافلاج مصدرا تقليديا تراثيا من مصادر ويقدر عددها في الدولة بـ 150 فلجا لا يزال يعمل منها حاليا حوالي 50 فلجا ويعتمد جريانها على معدلات الأمطار السنوية وجريان الأودية التي تغذيها.

الضغوط والدوافع الرئيسية للتغير في التنوع البيولوجي (المباشرة وغير المباشرة):

تعرضت بيئة دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات السابقة الى عدة ضغوطات والناجمة من عدة عوامل بشرية وطبيعية ومنها التلوث من الانبعاثات والنفايات الصلبة والسائلة، والتطور والتوسع العمراني والتنمية الاقتصادية والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية مثل المياه والتربة والوقود والمعادن، أدت الى إلحاق الضرر بالموائل الطبيعية والأنواع، وفيما يلي أهم الضغوطات وتأثيراتها والعوامل المهددة لاستدامة النظم البيئية والأنواع.

1. التغيرات في استخدامات الأراضي

لا يزال فقدان الموئل، من خلال التغيرات في استخدام الأراضي وخاصة تحويل الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية إلى أراض زراعية أو إلى مناطق حضرية هو أكبر سبب مباشر لفقدان التنوع البيولوجي. كما إن الاستخدام غير المستدام للنظم الإيكولوجية والاستغلال المفرط للتنوع البيولوجي تمثل تهديدات رئيسية. وبالإضافة إلى ذلك يستخدم الإنسان الكثير من الأنواع لتلبية الاحتياجات الأساسية. ونتج عن ذلك تدهور حالة الكثير من الأنواع نظرا لاستخدامها على مستويات غير مستدامة أو لحصادها بصور تهدد النظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها. وينتشر هذا التدهور على نطاق واسع.

2. التغير المناخي:

من المتوقع أن يغدو تغير المناخ بصورة تدريجية تهديدا كبيرا للتنوع البيولوجي، فقد لوحظت التغيرات في توقيت الإزهار وأنماط الهجرة، فضلا عن توزيع الأنواع في أنحاء العالم. وفي أوروبا، على مدى الأربعين سنة الماضية، تقدمت بداية موسم النمو بنسبة 10 أيام في المتوسط، وتشير التحليلات السابقة والحالية، والتوقعات المستقبلية باستخدام النمذجة المناخية إلى ارتفاع المعدل السنوي لدرجة الحرارة في الدولة بواقع درجة مئوية واحدة تقريباً بحلول عام 2020، و1.5 - 2 درجة مئوية بحلول عام 2040. 1 ومن المرجح أن يكون تأثير التغير المناخي أشد وطأة على المناطق الساحلية، ويمكن لهذه النوعية من التغيرات أن تغير في سلاسل الغذاء وخلق تباين في إطار النظم الإيكولوجية التي طورت فيها الأنواع المتعددة فيما بينها اعتمادا متبادلا ومتزامنا، مثل الاعتماد المتبادل القائم بين التعشيش وتوافر الغذاء. تؤثر ظاهرة التغير المناخي، مثل ارتفاع درجات الحرارة ومنسوب مياه البحر، والظروف المناخية القاسية، وتغير أنماط هطول الأمطار والجفاف على البيئات وقدرة الأنواع على التكيف، مما يزيد بدوره من فقدان التنوع البيولوجي. ومنها الاثار المدمرة على الشعاب المرجانية وعلى بعض الأنواع الرئيسية الفريدة، مثل سلاحف منقار الصقر المعششة والطيور البحرية، مثل فقدان الموائل.

3. التلوث:

يؤثر التلوث الصادر عن الأنشطة البرية والبحرية وعلى الخواص الفيزيائية والكيميائية والإحيائية للبيئة. وعلى الرغم من تعدد مصادر التلوث إلا أن الأنشطة البشرية تظل هي الأهم ومن مصادر التلوث الناتجة على الأنشطة البشرية، مثل الصناعة والمركبات أو عن مصادر طبيعية مثل العواصف الرملية والعواصف الغبارية. ويمثل التلوث الناتج عن الأنشطة بالنقل سواء البري أو البحري تهديداً مستمراً للبيئة بشكل عام وسواحل الدولة بشكل خاص وذلك نظراً لاتجاهات ومسارات التيارات البحرية التي تساعد على نقل الأشكال المختلفة من الملوثات إلى البيئة البحرية والساحلية للدولة.

ويشكل صرف المياه الراجعة شديدة الملوحة وذات درجات الحرارة العالية الناتجة من محطات تحلية المياه المنتشرة على طول ساحل الدولة أحد الضغوط التي تواجه سلامة البيئة البحرية حيث يوجد في دولة الإمارات العربية المتحدة 27محطة تحلية رئيسية (الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، 2015) وتتمركز أغلبها على ساحل الخليج العربي وساحل بحر عمان. وتعتبر التدابير المتبعة للتخفيف من الآثار السلبية للتخلص من المياه الراجعة محدودة بالرغم من وجود لوائح ومعايير حول نوعية مياه التصريف) القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1990 بشأن أن حماية البيئة وتنميتها.

كما يعتبر تصريف مياه الصرف الصحي المعالجة مصدرا آخر يدعو للقلق حيث يتم تصريف نسبة من مياه الصرف الصحي المعالج في البيئة البحرية من خلال 79محطة لمعالجة الصرف الصحي بأحجام متوسطة وكبيرة.
وتشير الدراسات أن التلوث يؤثر سلبا على التنوع البيولوجي بصورة مباشرة وغير مباشرة. وهناك عدة مصادر اخرى لتلوث البيئة البرية مثل المواد الكيميائية السامة الناتجة عن العمليات الصناعية والنفايات في المطامير إلى جانب إلقاء القمامة والأنشطة الترفيهية.

4. تدهور التربة:

يؤدي ارتفاع مستويات الأملاح في التربة وتعريتها بفعل الرياح ووجود الطبقات الصماء الضحلة وانخفاض مستويات الخصوبة فيها إلى الحد من استغلالها بطريقة مستدامة. بالإضافة إلى ذلك، هناك ضغوط نتيجة الأنشطة البشرية مثل الرعي الجائر واستخدام مياه الري ذات جودة منخفضة. مما أدى ذلك الى زيادة نسبة الأملاح في التربة، ويؤثر بشكل سلبي على قدرة النباتات على النمو، وعلى البنية التحتية، وجودة المياه وإزالة الطبقة السطحية من التربة، مما يجعلها تفقد خصوبتها

وخصائصها الطبيعية ويغير من بنيتها.

وأولت الدولة بحماية النباتات البرية من الأنشطة البشرية وقامت على أثره بإصدار التشريعات المنظمة بحماية الأنواع البرية والذي يهدف الى حظر قطع أو اقتلاع النباتات وإحداث أضرار لضمان حماية النباتات والتربة من التدهور.

5. الرعي الجائر

أدت التغيرات المناخية وما رافقها من دورات الجفاف الطويلة والقصيرة، والتي تميزت بالانخفاض الشديد في معدلات الهطول المطري وعدم انتظامه، إلى انحسار مساحة المراعي الطبيعية الأمر الذي أدى إلى زيادة أعداد الحيوانات في وحدة المساحة، مما أدى ذلك إلى اختفاء النباتات المفضلة للرعي والأقل مقاومة وحلت محلها النباتات الأقل استساغة والأكثر مقاومة للرعي، ومع استمرار الرعي غزت المراعي بنباتات ليست جزءا من المجتمع النباتي الذروي والتي غالبا ما تكون حولية تبعتها نباتات أخرى غير مستساغة، ومع استمرار الرعي المكثف وزيادة الضغط الرعوي وإجبار الحيوانات على استغلال هذه النباتات المتدنية بيئيا، أصبحت أراضي المراعي شبه عارية وتدهورت نباتاتها وتربتها.

6. استنزاف المياه الجوفية:

أدت عدة تحديات من استنزاف المياه الجوفية ومن أهمها الندرة الشديدة في المخزون الطبيعي من المياه. الاعتماد شبه كامل على المياه الجوفية والمياه المحلاة، مع اعتمادها بدرجة محدودة على المياه المعالجة وقد أدى الاعتماد الكبير على موارد المياه الجوفية النادرة بالأصل، الى تزايد استخراج المياه الجوفية من أجل الزراعة وري الغابات والحدائق العامة والمتنزهات إلى تدهور معدل التجدد الطبيعي، كما أدت كذلك التنمية الاقتصادية السريعة مع الزيادة الكبيرة في أعداد السكان والنمو الكبير في القطاع الزراعي، إلى زيادة الطلب على المياه بمعدلات كبيرة. وقد تسبب هذا الوضع في انخفاض منسوب المياه الجوفية، وأدى ذلك الى جفاف العديد من الآبار الضحلة وانقطاع المياه عن نظام الأفلاج التقليدي. وتمخض ذلك عن زيادة الاعتماد على المصادر غير التقليدية للمياه مثل تحلية مياه البحر والتي تمثل نسبة الاعتماد عليها بنسبة 55.4%، والتي تلبي 40% من الاحتياجات الإجمالية للمياه في الدولة (وزارة الاقتصاد، 2017)، مما أدى ذلك إلى إيجاد بدائل من خلال إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة وأيضاً اتخاذ إجراءات لإدارة مصادر المياه التقليدية والبديلة مثل إقامة سدود لتغذية الخزانات الجوفية وسدود لتخزين المياه السطحية وآبار للتغذية الجوفية والتقليل من فقدان المياه الجوفية ونقل المياه من الإمارات الأخرى. وتشير الدراسات أن استهلاك ري الغابات بالمياه الجوفية 16 % من حصة المياه الجوفية المستخدمة، مما يجعلها ثاني أكبر مستهلك للمياه الجوفية بعد القطاع الزراعي. ويؤدي الاستنزاف السريع للمياه الجوفية إلى تفاقم مشكلة الجفاف والتأثير على نمو النباتات الطبيعية.

ويبلغ السدود والحواجز في الدولة 130 سدا وحاجزا تقدر سعتها التصميمة بنحو 120 مليون متر مكعب، أسهمت في تعزيز وتحسين وتنمية الموارد المائية وحصدت تلك السدود والحواجز كميات كبيرة من المياه في بحيراتها وتتقدر بأكثر من 600 مليون متر مكعب. كما قامت مدينة مصدر بترشيد المياه، حيث نجحت في تخفيض في تخفيض نسبة استهلاك مياه ري المزروعات بنسبه 60% لكل متر مربع.

7. التجارة غير المشروعة في الأنواع

صنفت الاتجار بالأحياء الفطرية على مستوى العالم من أكثر الأعمال التي تدر أرباح طائلة حيث ويصنفها البعض كثالث تجارة من حيث الحجم بعد تجارة المخدرات والسلاح. تعتبر التجارة في الحيوانات والنباتات تهديدًا كبيرًا للأنواع وبالأخص الأنواع المهددة بالانقراض. على الرغم من أنها خاضعة للقوانين الدولية والوطنية للدول الأعضاء في اتفاقية الاتجار الدولي في الأنواع المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات (سايتس)، إلا أن التجارة غير المشروعة فيها مستمرة لأنها ذات ربح مادي عالي مما أدى ذلك الى دفع العديد من الأنواع إلى الانقراض أكثر من أي وقت مضى. لتلبية الطلب الكبير عليها وعلى منتجاتها. وفي السنوات السابقة، دخلت أنواع عديدة إلى دولة الامارات العربية المتحدة عن طريق التجارة وتعتبر هذه الأنواع حالياً من الأنواع الدخيلة والأنواع الغازية وتعد أحد أهم العوامل المؤثرة على تدهور التنوع البيولوجي.

كما تم ضبط ومصادرة العديد من أنواع ومشتقات برية مهددة بالانقراض ومخالفة للقوانين المحلية والدولية ومتمثلة بمنتجات الفيل (العاج) صقور، وسلاحف برية، طيور زينة، جلود التماسيح، وأخشاب الصندل، حيث تم دخول هذه الارساليات الى الدولة بطريقة غير مشروعة، وتم ضبطها بالمنافذ الحدودية بالتعاون مع الجهات المساندة وذلك لضمان حماية البيئة ومواردها الطبيعية وتنوعها البيولوجي، والوفاء بالالتزامات الدولية.

8. الأنواع الدخيلة الغازية

تؤثر الأنواع الدخيلة الغازية بشكل كبير على استدامة البيئة والتنوع البيولوجي بصفة خاصة، وتم تعريف الأنواع الغازية على أنها أنواع من النباتات والحيوانات والكائنات الأخرى غير المحلية للدولة والتي انتشرت وأثرت بيئياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً أو صحياً بشكل سلبي. حيث أن من أضرار الأنواع الغازية:

- الانتشار في البيئات الطبيعية والأنظمة الزراعية لتنافس الأنواع المحلية على التربة والماء والغذاء والضوء ما يؤدي إلى تراجع النباتات المحلية وتدهور التنوع البيولوجي

- يمكن أن تتحول إلى آفات خطيرة على الإنتاج الزراعي أو الثروة السمكية مما يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد
- تعد من الكائنات الناقلة لمسببات الأمراض الخطرة
- الإضرار بجمالية المدينة حيث تعمل على طرح الفضلات في الأماكن المختلفة ونشر أعشاشها في الأماكن العامة.
- الإضرار بالبنية التحتية على سبيل المثال أشجار الغويف التي تخرب البنية التحتية.

من الممكن أن يتسبب نقل النباتات والحيوانات والكائنات الدقيقة بقصد أو بدون قصد إلى منطقة خارج نطاقاتها الجغرافية الطبيعية في حدوث أضرار كبيرة للأنواع الأصلية التي تتنافس معها على الغذاء، أن تتغذى عليها، وبالتالي نشر الأمراض والتسبب في حدوث تغيرات وراثية من خلال التناسل مع الأنواع الأصلية، وهو ما سيؤدي بالتالي إلى تعطيل جوانب عدة من شبكة الغذاء والبيئة المادية. وقد عُثر على 24 نوعا غريبا تحمل دليلا ثابتا بالأثر الواقع على التنوع البيولوجي في الدولة جُمعت بياناتها، والتي من المحتمل ان تتفاقم آثارها إذا لم يتم مكافحتها للحد منها واعداد خطط عمل وطنية وتعديل التشريعات الوطنية للحد من دخول مثل هذه الأنواع التي يمكن ان تسبب اضرار وخيمة بالبيئة الطبيعية للدولة.

9. ظاهرة المد الأحمر

تعتبر ظاهرة المد الاحمر من الظواهر الطبيعية التي لها سجل تاريخي قديم إذ وجدت أحافير لنفوق أحياء بحرية مصاحبة لازدهار هائمات مجهرية بأعداد كبيرة. وفي الآونة الأخيرة أصبحت ظاهرة المد الأحمر كثيرة التكرار لأسباب متنوعة منها، بل إن في بعض المناطق تصل نسبة كثافة الهائمات النباتية المسببة لظاهرة المد الأحمر ما بين 20 و50 ضعف المعدل العادي المتواجد في المياه الإقليمية حيث يصل عدد الهائمات النباتية البحرية التي لها القدرة على التسبب في المد الأحمر إلى 80 نوعاً، وقد يستمر تواجده في بعض الأحيان إلى أكثر من 13 شهر. ومنها أنواع لها القدرة على إنتاج المواد السامة داخل خلاياها أو في المحيط الخارجي لها. كما إن هناك أنواعا أخرى لها المقدرة على استنزاف كميات الأكسجين المذابة في المياه، مما يسبب ذلك الى أضرار بالكائنات البحرية الأخرى مثل أبقار البحر والسلاحف البحرية والأسماك أو البشر. وحسب التقارير الفنية للوزارة تم رصد وتصنيف أكثر 303 نوعا أنواع الهائمات النباتية منها 192 نوعا من أنواع الدياتومات و98 من ثنائية الاسواط و11 من أنواع الأخرى بمياه البحرية للدولة

<u>تدابير تعزيز تنفيذ الاتفاقية</u>

تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي:

في إطار اهتمامها بالمحافظة على الإرث وتطوير سبل المحافظة على التنوع البيولوجي والنظم البيئية في الدولة، تضافرت جهود كافة الجهات المعنية في الدولة في هذا السياق، وحققت دولة الإمارات من خلال تلك الجهود إنجازات مهمة على الصعيدين الاقليمي والعالمي. ويكفي الأشارة في هذا السياق الى احتلال الإمارات المرتبة الأولى في معيار "المحميات الطبيعية البحرية" في "مؤشر الاستدامة البيئية"، وهو مؤشر عالمي مهم. علاوة على النجاحات المهمة التي حققتها في مجال المحافظة على الأنواع المهددة بالانقراض وإكثارها وإطلاقها في بيئاتها الطبيعية بدولة الإمارات والدول الأخرى.

وللمحافظة على هذه المكانة المرموقة تواصل دولة الإمارات القيام بدورها الرائد هذا، وذلك ضمن استراتيجيات وخطط عمل وطنية مدروسة يتم تنفيذها وفق أفضل الممارسات، وفي مقدمتها "الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي"، التي تم إعدادها بالتعاون والتنسيق مع كافة الجهات المعنية في الدولة في القطاع الحكومي والخاص والمجتمع الأكاديمي والمنظمات الإقليمية والدولية، وبما يتفق مع رؤية الإمارات وأهدافها الوطنية وينسجم مع أهداف آيشي لاتفاقية التنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة.

وتهدف هذه الاستراتيجية بصورة أساسية الى التصدي للأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجى عن طريق دمج قيم التنوع البيولوجى فى جميع قطاعات الدولة، وخفض الضغوط المباشرة على التنوع البيولوجى وتعزيز الاستخدام المستدام، وتحسين حالة التنوع البيولوجى عن طريق صون النظم البيئية والأنواع والتنوع الوراثى، والحرص على استدامة خدمات النظم الإيكولوجى، بالإضافة إلى تعزيز التنفيذ من خلال التخطيط التشاركى وإدارة المعارف وبناء القدرات ورفع الوعى.

الإجراءات الشاملة المتخذة للمساهمة فى تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجى 2011-2020:

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة فى السنوات الأخيرة بجهود حثيثة فى المحافظة على التنوع البيولوجى وذلك يأتى تنفيذا للأجندة الوطنية وتحقيقا لرؤية الامارات 2021 فى المحافظة واستدامة بيئة دولة الامارات العربية المتحدة وذلك لتوفير رفاه الحياة لشعبها.
قامت وزارة التغير المناخى والبيئة بإدماج الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجى 2011- 2020 فى الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجى فى كل الاستراتيجيات ذات العلاقة وخطط العمل وتشكيل فريق للتنوع البيولوجى متكون من كل السلطات المختصة بالدولة لمتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجى.

يمكن الاطلاع على تفاصيل أكثر فى الأقسام السابقة.

آليات الدعم للتنفيذ الوطني (التشريع، والتمويل، وبناء القدرات، والتنسيق والتعميم، وما إلى ذلك):

أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة إطاراً قانونياً قوياً لحماية مواردها الطبيعية الثمينة والهشة من الآثار السلبية للأنشطة البشرية. بالإضافة إلى ذلك، انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة الى العديد من الاتفاقيات والبروتكولات الإقليمية والدولية ذات الصلة بحماية التنوع البيولوجي، وقد صدرت العديد من القوانين والمراسيم الاتحادية والقرارات الوزارية والأوامر المحلية من خلال البلديات منذ تأسيسها في عام 1971. وفيما يلي بعض أهم القوانين ذات الصلة بالتنوع البيولوجي:

- القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999 في شأن حماية البيئة وتنميتها

ويهدف هذا القانون، الذي يعتبر أول قانون اتحادي بيئي متكامل، إلى حماية البيئة والحفاظ على نوعيتها وتوازنها الطبيعي، ومكافحة التلوث بأشكاله المختلفة وتجنب أية أضرار أو آثار سلبية فورية أو بعيدة المدى نتيجة لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية أو الزراعية أو الصناعية أو العمرانية أو غيرها من برامج التنمية التي تهدف إلى تحسين مستوى الحياة، وتنمية الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي في إقليم الدولة واستغلاله الاستغلال الأمثل لمصلحة الأجيال الحاضرة والقادمة، وحماية المجتمع وصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى من جميع الأنشطة والأفعال المضرة بيئياً أو التي تعيق الاستخدام المشروع للوسط البيئي، إضافة إلى حماية البيئة في الدولة من التأثير الضار للأنشطة التي تتم خارج إقليم الدولة، وتنفيذ الالتزامات التي تنظمها الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية المتعلقة بحماية البيئة ومكافحة التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية التي تصادق عليها أو تنضم إليها الدولة.

- القانون الاتحادي رقم (23) لسنة 1999 بشأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية ولائحته التنفيذية بموجب القرار الوزاري رقم (21) لسنة 2018م.

يهدف بشكل أساسي إلى حماية وتنمية الثروات المائية الحية في الدولة من خلال تنظيم عملية الصيد بتراخيص تصدرها السلطات المختصة. ويشمل القانون على إجراءات قيد لمزاولي حرفة الصيد وقوارب الصيد، وإجراءات إصدار التراخيص الخاصة بقوارب الصيد.
كما يشتمل القانون على الاشتراطات الواجب إتباعها لحماية وتنمية الثروة السمكية في الدولة، وإجراءات تداول وتصنيع وتسويق الأسماك والأحياء المائية. ويشمل القانون على مواد تتعلق بالمنح والقروض التي يمكن تقديمها للصيادين خاصة إذا ما كانت مصدر رزقهم الوحيد. بالإضافة إلى مواد أخرى تتعلق بتصدير الثروة المائية الحية وإعادة التصدير والعبور وكذلك العقوبات الخاصة بالمخالفات.

آليات رصد واستعراض التنفيذ:

أوجدت دولة الإمارات العربية المتحدة الأسس الهامة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي بما يضمن إشراك كافة القطاعات المعنية في تنفيذ الاستراتيجية. حيث أنشأت الدولة مجلس الإمارات للتغير المناخي والبيئة والذي يضم القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والتي من ضمن مهامه المحافظة على التنوع البيولوجي والوصول إلى حلول للتحديات البيئية، وتداعيات التغير المناخي المُلحّة، بطريقة تضمن المحافظة على النمو الاقتصادي من جهة، وحماية البيئة وضمان استدامة مواردها الطبيعية، والحفاظ على الموروث الثقافي للدولة، من خلال وضع وتنفيذ خطة شاملة وطموحة، تؤكد على الدور والمكانة البارزة للدولة، وتقدم نموذجاً للعمل البيئي، يحتذى به إقليمياً وعالمياً.